

* شتآب *

* ناظورة الحق فى فرضية *

* العشاء وأن لم يغب *

* الشقى *

*

تاريخ هجرىنك

بك ايكىوز سكسن بدى سى سنه سىل يوم دوشنبه : هجما دالاولى نك

اون سكرنده قزان سودا كرى شاه احمد بن حسام الدين

بن صالحك خراجتيله بلده قزان ده مطبع

خزانده اول كره طبع اولندى

نفعنا الله به وجميع اخواننا

المسلمين علما وعملا

جعله ذخرا للدار

الآخرة

آمين

﴿﴾

الناظورة

آلة رصدية ترصد بها

الاجرام الفلكية وتطالع بموتتها

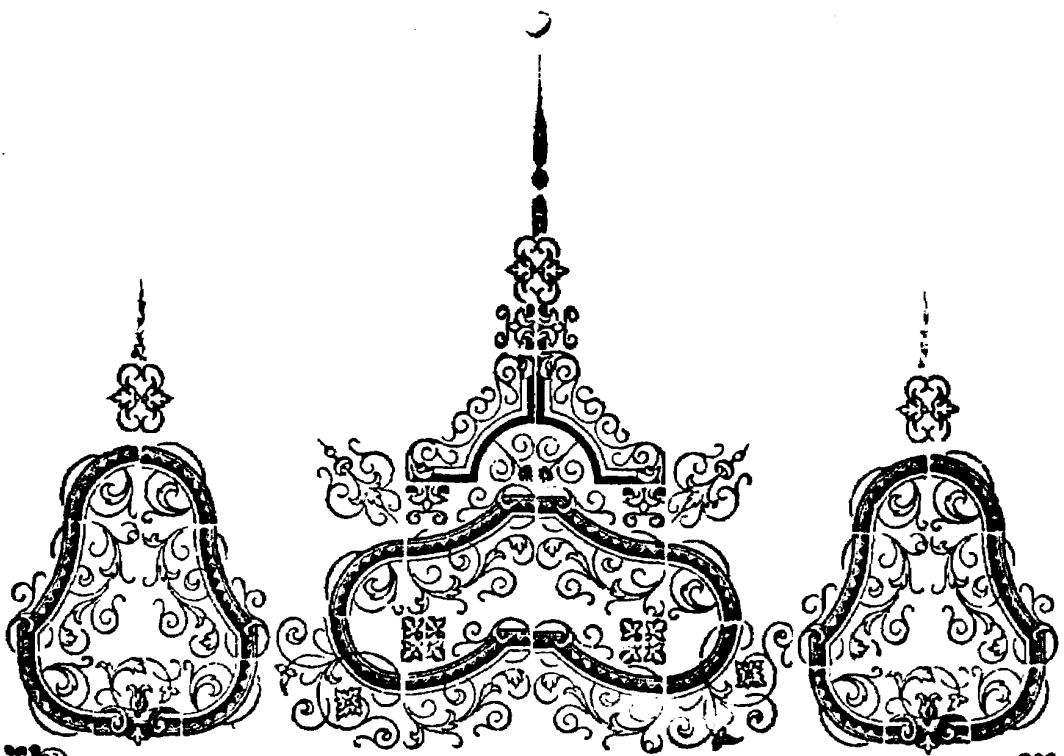
الامور الخفية التى لا تبدا فى ساذج النظر

لكونها على غاية من البعد والصغر

(منه سلمه الله)

تعالى

* **



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله تعالى عن ان يدرك جماله بالابصار والعيون * وجل عن ان يكتنه كماله بالانظار
والظنون * الذي اخذ ميثاق عباده ان لا تتخذوا وكلامن دون * وما خلقت الجن والانس
الا ليعبدون * ما يريد منهم من رزق وما يريد ان يطعمون * احمده على ما انعم علينا
وعصمنا من ريب المنون * وجعلنا من المؤمنين الذين هم على صلاتهم يحافظون *
واصلى واسلم على رسوله محمد المبعوث بالقاف والنون * وآيات بينات لا يحمد بها
الا الظالمون * وعلى آله واصحابه الذين سافوا الى السابقات في الاسلام والعون *
وفازوا بالقصات وفاقوا على صاحب ياسين * ومؤمن من آل فرعون * اما بعد فيقول
العبد المستعين بحول ربه المعتم بحبله المتين هارون بن بهاء الدين المرجاني شهاب
الدين رزقه الله حسن الانباع لآثار نبيه الامين والانصداع بالقور الحق والحق

المبين ان خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد وشر الامور محمد ثانيا وكل محدث
بدعة وكل بدعة ضلالة وان من اقبح المبدعات وافضح المحدثات ما يتقوله رهط من اعدائ
الامة ان عمارة العشاء ساقطة عن سكان بلاد في ايام من السنة ينتهي اقتصار ليالها الى غاية
لا يغيب فيها الشفق ولا يجب عنهم الافق وهذه الداهية الدهيا والمصيبة العظمى والخطئة
النكرا قد ابتدئها بعض المقصرين في التفقه واسلفها الى ذويهم من المتخسرين في الامة
والتسفة فراجت لذيهم ونفقت سوقها عليهم لابل سرت فيهم سر بيان الجرب وتجارت في اعرا
قهم تجارى الكلب وسمارت ^{فمنه} فتمتصه صما بكما عيا فادببت ان اضع في هذا الشأن كتابا
يشتمل على بيان رداة هذا الرمي وعواروه وتردى القائل به وبواروه واذوقفت على اقتباس
الادلة من مواردها واقتناص اوانسبا وثاردها اوردت فيه فوائد جلييلة وموائد ذبييلة تنبه
على مباني الشريعة وقواعدها ومبادئ المسئلة وشواهد الانبائه العصر قد اضلواها
من بعيد وضلوا عنها منذ امد من يد ورتبته على مقدمة حقها التقديم ومطالب شريعة وخاتمة
يقع عليها التتميم وسهيمته بما طورة الحفي في فرضية العشاء وان لم يغيب الشفق ليوافق اسمه
سماهو يطابق عنوانه به معناه وما نوفيقي الا بالله عليه توكلت واليه ائيب وهو ولي الارشاد
انه قريب مجيب معكم متى اعلم ان فذللك كورة الخلق وغاية دورة الامكان هي خليفة نوع
الانسان قدر كعب الله سبحانه فيه من القرة الناقلة والمشاعر الطاهرة والباطنة ما مكنته بهما من
الاهتداء الى مصالحه في حاله وماله وعرفه كيفية الارتفاق بهما والتوسل الى الحد الممكن من
كماله ولذلك صامح ان يكون خليفة عنه بخلفه في اصلاح الارض وسباسة الخلق وتكميل
نفوسهم وتنفيذ امره فيهم لتصورهم عن قبول الفيض فقط وفتورهم عن تلقى الامر من غير
وسط فآدم وبنوه هم المراد من الخلق اولا وبالذات وما سواهم معونة لهم وذريعة الى استيفاء
ما قدر لهم من الكمالات كما قال جل ذكره اني جاعل في الارض خليفة وقال وسخر لكم الشمس
والقمر وسخر لكم الليل والنهار وقال وخلق لكم ما في الارض جميعا فهو اذن لم يخلق عبثا

ولم يترك سدى بل الغاية لوجوده معرفته بالله سبحانه وقد تعلق بكل فعل من أفعاله حكم من قبل الخالق يطابقه منوط بدليل من جهته يخصه والغاية لهذا المعنى ليست هي قوام مصالحة الخالق في حاله بل ظهوره لخالق ليعرف بجلاله حيث قال سبحانه ان محسبتم انما خلقناكم عبثا وانكم الينا لا ترجعون وقال يحسب الانسان ان يترك سدى وقال وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ما اريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين فدعاهم الى معرفته وندبهم لطاعته برسالة الرسل وانزال الكتب فبلغوا الرسالة واحسنوا السفرات وكان ختام النبوة وتام تلك الدعوة ببعثة نبيه المرتضى وحبيبه العجيب محمد المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله واصحابه ائمة الرشيد والهدى فجعله خاتم الرسل وخاتم النبيين وجمع له هدى الاولين والآخرين وبه كمل بنيان البعثة وتم عمران النعمة كما دل عليه التنزيل اليوم اكملت لكم دينكم وانموت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً فالدين المشروع له اصول محكمة وفروع متفنة والفرع اللازم والواجب الدائم على كل احد في اصول العقائد وفروع الاعمال ابتناء اموره على حكم الشرع وان يكمل عليه كالميت على الغسال اذ فيه كل الكفاية وتام الهداية كما قال عز مجده "اولم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم" وقال قل ان هدى الله هو الهدى ولا مساع للمعدول عنه الى ما عداه الا اقتفاء الى ما سواه اذ كل معرفة تخالفه فهي جهالة وكل حجة تبينها فهي خبط وعمالة والمذهب الغير الموزون به كذب وهم وخيال وما ذابعد الحق الا الضلال وقد قال الله تعالى اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه او ليا قليلا ما تذكرون وقال لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل واصول الفقه التي يبتنى عليها الدين ويؤخذ منها الحق المبين وعلم اليقين والرأي المتين من مسائل الاعتقاد وجملة مباحث المبدأ والمعاد وعلوم العبادات وانواع المعاملات ويستنبط منه حقايق الحكم ودقايق الاسرار وغوامض العلوم ولطائف الفنون في كل باب كما يطالع

عليه اولو الالباب وارباب الابصار اربعة: ليس لها خمس الكتاب والسنة والاجماع
 والقياس فمن اجمل الطلب واحسن التمسك بأسبابه وفق لتوجيه عنايته عليه والايستأن^{في الدين}
 من بابه وتشبث بهذه المأخذ وعض عليها بالنواجذ حصل له العلم القطعي بوجود الله
 سبحانه وتوحيد هو نوعيته بأوصافه العلى وتسميته باسمائه الحسنى وتمجيد تمجيد الامازجه
 تمثيل وتقديسه تقديسا لا يخالطه تعطيل والنيقن بصدق النبوة وحقية البعثة حصولا
 لامرية بهما ويشبث ذلك عند البتة ثبوت الامر دلهو يهتدى الى فنون الحكمة وعلوم المعرفة
 وحقايق الاسرار ولطائف النكت ودقايق الأنظار من غير بحث وتفتيش عن احوال
 موضوعاتها ولا انعاب باقامة براهينها وادلتها كما هو دين الأئمة الهدى وحال العلماء
 الاثبات فان قيل لا مندوحة في اثبات وجود الخالق وعلمه وقد رتب من الاحتياج الى الادلة
 العقلية اذ القرآن يتوقف على تحقيق هذه المسائل او لا من جهة القياس والفكر وذلك
 شيء اطبق عليه الخدائق من اهل النظر قلت الاكتفاء بالشرع والتقديم بقيوده وملازمة
 حدوده ونسب الشارح ومخرج الكتاب وقضية التكليف والمقصود بالخطاب وهو طريقة
 السلف الصالحين ومن بعدهم من اعظم العلماء وائمة الدين المرضى عنهم والمشهود لهم
 ولم يذهب الى خلافه الا المتفلسفة واخلاف اهل الكلام كيف وبكمال الدين وسبوغ النعمة
 والبلاغ المبين وتمام الدعوة والزمام الحجة وازاحة العلة وهو ابين دليل واظهر حجة واصدق
 معجزة لنبوته وصحة دعواه بل لا معتمد في الباب الا اياه ومثل ذلك كمثله ثلاثة يدعون
 حفظ القرآن ويروم كل منهم اثبات ما يدعيه بالبرهان فالواحد منهم يقيم الشهود ويحضر
 الوثائق والعهود والآخر وهو انبئلهما يظهر الكرامات ويأتى بخوارق العادات فيقلب
 الانسان حجرا والحجر انسانا او يكلم بتصديق دعواه حيوانا والناظر فيهر بما يسبق الى
 باله يد ارانته من اختصاص صاحبه بمن يد معرفة وفضل علم الى ان يرد عنه صحيح النظر
 واما الثالث فلا يلتفت الى هذا ولا الى ذلك بل يقرأ القرآن من اوله ويسره الى آخره

فليت شعري اى الثلاثة اظهر حجة وايبين محجة (شعرن) * خذ ما نراه وودع شيئاً سمعت به *
 فى طلعة الشمس ما يفينك عن زحل * والصبى فى المكتب يأخذ كتاباً لا يدري ما هو
 ولا يعرف ما فيه ولا علم عنده به معرفة استاذ به سوى حسن الظن المستولى عليه فيزاوله مرة
 وما يفرغ منه الا وقد حصل له اليقين بالكتاب والالم بما فيه والاطلاع على معرفة استاذ به
 الست اذا شاهدت اباحنية وصاحبة وكلمته مشافهة ولازمته برهة او طالعت الكتب
 التى صنفت فى فتياه والدواوين التى جمعت فيها فقهه وراهوزاوتها مدة حصل لك
 المعرفة بالفقه والفقهاء والتميز بينه وبين غيره تميزاً لا تشك فيه وشتان بينك فى العلم
 بذلك وبين السميع به من ابي يوسف ومحمد او ابن المبارك ووكيع وكذلك علوشان
 جنيد البغدادى وابي يزيد البسطامى فى المعرفة وابي نصر الفارابى وابن سينا فى الحكمة
 ويحيى بن معين وابن المدينى فى الحديث وابي عبيدة والاصمعى فى اللغة والحليل
 وسيبويه فى النحو والعربية وجرير والفرزدق فى الشعر والفصاحة والزمخشري
 وابن دحية فى التفسير ومهارة ابي بكر محمد بن يحيى الصولى فى لعب
 الشطرنج والنسبة بين رجال صناعة واحدة والنفوذة بينهم فى تلك الصناعة
 لا يعرف بالبرهان العقلى ولا بالنقل من الناس والسماع منهم وبالجملة
 لا يعرف حال القيم بصناعة حتى الصنایع الجزئية بشىء مثل العلم بالنظر الى اثاره
 ومطالعة احواله وتتبع اعماله واليه اشار على رضى الله عنه فيما روى عنه حيث قال اعرف
 الحق تعرف اهله مثلاً اذا اعترفت بان الفرزدق شاعر صاحب فصاحة فى الشعر قيل عليك
 من اين لك ذلك ما ذا تقول اببرهان من العقل عرفته ولا سبيل الى ذلك او تقول انى سمعت
 غير واحد من الناس بل جما غفيرا يقولون كذلك فاذا نزلت لست بعالم بانه فصيح شاعر
 وانما انت ناقل لمعرفة الناس بفصاحته او مقلد محض تعتقد ذلك والظن ليس بعلم فضلاً
 عن التقليد ولا ملك تقول انى مقلد فى كل ذلك ولا علم لى بشىء من ارباب تلك الصنایع

فاعلم انك مداهن متعصب لجهلك ومثبت على ضلالتك هب انك كذاك في ذلك فبما
 ذاعرت حذافة الخفأ والنعال في صناعته والتجار في عمله والخباط في خباطه ولا يرتاب
 ذومسكة وانصاف في وجود عارف بكل صناعة بالنظر اليها ومحض الاكتساب منها ومن يطعم
 كذلك على حال القيم بها فان قيل لو كان الامر كما ذكرت والطريق ما وصفت ووقف كل
 من نظر على صناعة على جليلة الحال واعترف بالفضل لصاحب المقال بل لم يكن لاحد
 للانكار فيه مجال وكمن ناظر قد انكر على ابي حنيفة فقهه وعلى ابي على حكيمته قلت الكلام مع
 الاحرار اولى البصيرة والاعتبار الذين يعترفون بالفضل لاهله ويعملون بالانصاف في
 محله وهم اهل الكياسة والفطرة القويمة واهل السلامة والقرمحة المستقيمة لاكل مفتن
 كذاب او حدث مرتاب متمرن على العناد متجرد للفساد لا يرد فكره براد ولا يؤل فهمه الى
 اعتقاد لا يزالون مختلفين الامن رحم ربك ولذلك خلقهم ولو ردوه الى الرسول واولى
 الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم المطلب الاول وهو الاصل الاصيل في الدين
 المعول الذي هو المقصود معرفة بالبرهان وتحصيله على القطع والايقان ولا مساغ فيه
 للتقليد واتباع الظن والحسبان واذ قد عرفت ان كتاب الله وسنة رسوله هو الاصل المستقل
 في امره المغنى عن غيره في معرفة الله سبحانه وما يبتنى عليه من عبادته والعمل بمقتضى
 دينه ومذاق شريعته فاعرفن ان امر العقائد سهل اذ مدارها على مقدمتين بعطيهما
 آيتان قوله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها وقوله جل ذكره ليس كمثله شئ وهو السميع
 البصير فالواجب في هذا الباب على كل احد الوقوف عند بيان الشارع والثبات على
 حدوده وهو توصيف الله تعالى وتسميته بكل ما وصف به نفسه وسماه في منزل كتابه وفصل
 خطابه والتصديق بانه حق بالمعنى الذي عناه والاقربيه اقرارا صادرا عن مطابقة جنانه
 ومواطأة قلبه وكل ما لا دليل عليه من اسم او صفة او اعتبار او نسبة او حال او غير ذلك مما لم
 ينزل به آية ولم يرد فيه على القطع رواية فالله سبحانه منزعه عنه منعال واطلاقه عليه وبال

ونوه بفيه بحال وهذا هو المراد مما قالوا كل ما دل ليل عليه يجب نفيه على محاذات قول الحكيم
 كل ما لم تدركه بقايم البرهان فذره في بقعة الامكان وليس المراد منه في الاوّل الحكم بانتفاء
 كل ما لا دليل عليه في الواقع وعدم وقوعه في نفس الامر كما ان المراد منه في الثاني ليس
 ان كل ما لم يقم عليه البرهان ليس بواجب ولا ممتنع بل ممكن بالذات في الواقع بل المراد
 الامكان العقلي بمعنى سلب وضوح ضرورة الطرفين الذي يجامع ضرورة الوجود وضرورة
 العدم وكل ما ورد به الشريعة ونطق به الكتاب والسنة الحق من اسمائه سبحانه وصفاته
 فهو حق موصوف به كما ورد وثابت بالمعنى الذي اراد مع غاية التقديس ونهاية التنزيه
 عما يوجب التشريك والتشبيه لصفات المخلوقين في وجه من الوجوه وما يحتاج في
 الصدور او بهجس في الخواطر او يخاطر في الازهان بل عن كل ما يقدر ويتصور في حوزة
 الامكان وهذا هو حقيقة الايمان وتمام المعرفة بالله الملك المنان وكمال التمسك بالكتاب
 والسنة ولازمة طريقة الجماعة والثبات على حدود الدلالة ومجانبة الهوى والبدعة
 الذي كان عليه الصحابة والتابعون ومضى عليه السلف الصالحون واما البحث عن حقيقة
 الذات والصفات والخوض في مصادق حملها ومطابق الحكم بها ومنشأ الانتزاع لها وان
 قدر صدوره عن المعرفة ووقوعه على طور الحكمة فهو في معرض من الخطاء الوخيم وعلى
 شفاذ فرة من الخطر العظيم ومهما حصل السلامة لا يخلو عن كونه فضولا لا يتعلق به حكم ناجز
 تمس اليه الحاجة بل لا يكاد ينفك عن فوات التعجيب والتنزيه وشوب التعطيل والتشبيه
 والنعرض للتأويل بارجاع بعض الاسماء والصفات الى بعض واعطاء معان لم يرد بها
 الشرع زيادة ونقصان ورجم بالغيب وهجوم على الريب والهاجم عليه في معرض الخزي
 والنكال وعلى شرف الاثم والوبال وانما يتوهم الاستحالة في اثبات صفة واطلاق اسم
 ورد به الشرع ونطق به الوحي اذا قارن النقص والزيادة والتشبيه واهمل ما هو الواجب
 من حق التقديس والتنزيه ولم يتخلص عن قياس الغايب على الشاهد واتباع الهوى

والوهوم المارد والآفة ونطاق بالحق الاباح والمراد منه عند الله معنى غير ذى عوج والواجب
 علينا ليس الا الاقرار به والاعتراف به ووجهه على مراد الله ومراد رسوله ونفوذه علمه الى صا
 حب الشرع وهو تمام ما شرع الله سبحانه لنا في هذا الباب وما كان يعتقد اعيان ائمة الاصحاب
 وفيه كل الكفاية وتمام الهداية وكمال الدراية اذ لا واجب الا ما اوجبه الله ولا مشروع الا ما شرعه الله
 وهذا هو العقيدة الحقة وعقيدة اهل الحق والصواب المطلق وطريقة السلف الصالحين والائمة
 المجتهدين والفقهاء المحققين والعلماء المتبحرين ولذلك كانوا على عقيدة واحدة وطريقة
 مستقيمة متفقين فيها مطبقين عليها وكانت مسائل الاعتقاد واحوال المبدأ والمعاد عندهم من
 ضروريات الدين لا يحتاج فيه الى الحجة والقياس ولا يد اخذه الخلاف واراها الناس ولذلك
 نصوا عن آخرهم ان مذهبنا في اصول حق ومذهب المخالف باطل على القطع واليقين
 والمخطئ فيه غير معذور والمتكفي غير مأجور بل كل منهما ما آثم موزور لتعاطيه ما هو غير مكفي به
 ولأما مور وقال العارف ابو يزيد البسطامي اختلاف العلماء رحمة الافي تجريد التوحيد
 وذلك لتمكن الكل من المعرفة بكل الواجب فرط التمكن وهو اعتقاد ما هو والصواب عند الله
 باثبات ما اثبته القاطع ونفى ما نفاه السكوت عما عداه على ما هو شأن الراسخين في العلم
 يقولون آمنة كل من عند بنا وما يذكر الا اولوا الالباب بنا لا ترغ قلوبنا بعد اذهب يننا
 وهب لنا من انك رحمة انك انت الوهاب ولولا ان الواجب في باب العقائد هذا القدر
 اعنى الثبات على بيان الشارع والوقوف عند حدوده والتقيد بقيوده وعدم التعدي عن
 حد الدلالة من الكتاب والسنة وهو مذهب الجماعة لما ترجح المذهب الحنفى على مذهب
 الخصم المبتدع ولما صح الجزم بحقيقة مذهبنا وبطلان رأى مخالفينا فانه مثلك يأخذ عقائده عن
 كتب يعتقد صحتها ويتبع شبهات يزعم حجيتها ويقلد رجالا يحسن الظن بهم ويرى اصابتهم
 فيها ويفسر الآيات والاحاديث على وفق هواه ويقصر عليه ما سواها ولما ساغ الحكم بكون
 المخطئ فيها غير معذور والمجتهد غير مأجور اذ من ضرورة طلب العجول اعتذار غير

مطلب
في تزييف الكلام

الواعل واثابة الممثل الدامل وانا نولد الخلاف وحدثت الآراء المزخرفة فيها وما الله بغافل عن مبتدعيها ومقتفيها بعد انقراض القرن الصالح المرضى عنهم والعصر الخبير المشهود لهم ومن الطرق الواهية الموضوعه بحكم الطبيعة ومجرد التشبه وهوى النفس طريقة المتكلمين فان الزائد فيها على ما دل عليه الكتاب والسنة ومضى عليه الجماعة لا يبتنى الا على خيالات فارغة وظنون فاسدة كقياس الغائب على الشاهد والحال على المخلوق باذن مشاركة وهومة واتباع صور وهمانية يتخيلها ظاهر اللفظ واللغة لقصورها عن الافادة وحتى الدلالة مع كون تفاعيل حقايق الذات ولطائف الصفات واحوال القيامة مما ليس فيه حكم ناجز يتهمل به وتمس الحاجة الى معرفته وقد قال الله تعالى اولم يكفهم انا انزل لنا عليك الكتاب يتلى عليهم وقال قل ان هدى الله هو الهدى وقال لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقال اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء وقال عليه الصلوة والسلام تفكروا في كل شيء ولا تتفكروا في ذات الله وقال تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في الله فتملكوا وقال تفكروا في آلاء الله تعالى ولا تتفكروا في الله فانكم لن تقدروا قدره وقال على رضى الله عنه كل ما خطر ببالك اوتوهمة بخيالك اوتصورته في حال من احوالك فانه سبحانه ورائه ذلك وقال العجز عن درك الادراك ادراك والبحث عن سر الذات اشراك وتلك حد ود الله يبينها القوم بعلمه ومن ثم اطبق السلف وائمة الدين على ذم الكلام وبغض اهله فقال ابو حنيفة رحمه الله قاتل الله عمر وبن عبيد فانه فتح بابا من الكلام وقال ابو يوسف العلم بان كلام جهل والجهل بالكلام عنم (وقال مالك اياكم والبذع اى اتقوا من الجهلة قيل ومن البذع قال اهل الكلام الذين يتكلمون في ذات الله وصفاته ولا يسكتون عما سكت عنه السلف وقال الشافعي لان القى الله تعالى بكل ذنب ما خلا الشرك احب الى من ان القاه بشئ من الكلام وقال احمد بن حنبل لا يباح صاحب الكلام ابد او قال ابو الليث الحافظ من اشتغل بالكلام محى اسمه من العلماء وقال

شمس الأئمة الخلو انى بكره الصلوة خلف المتكلم ولو بحق وقالوا ولو ان رجلا وصى للعلماء
لا يدخل اهل الكلام ولو اوصى بوقف كتب العلم يباع كتب الكلام وآسند ابو بكر الخفاف
عن ابيه عن الحسن بن زياد عن ابي يوسف انه قال اعلم ما يكون الرجل بالكلام اجهل
ما يكون بالله عز وجل الى غير ذلك مما يطول ذكره واحصاؤه ويهمل استقصاؤه وآوانك لم
تفتم بهن القدر الذى كلفت به وامرت بتخصيها وسلكت مسلك الكلام والنفت الى الجدال
وتتبعت شعب القيل والقال ولم تكفى بما بينه الله وابتهغيت هدى غيره وطلبت حجة بعد
الرسول والانبياء واستزنت على ما انزل اليك من ربك واتبعته من دونه اولياء فقد خرجت
من عشك الى ما انت غير مأمور به ولا هو على حد طاقتك بتحرريك شيطان الجدال وتسويل
الوهم والخيال فتضل عن الهدى وتكفر من حيث لا تدري فان الله تعالى لا يهلك قوما حتى
يؤمهم الجدال على ما نطق به وارد الخبر فان قيل المستفاد من قصارى بيانك هذا ان
الواجب ان يؤخذ جميع المسائل الاعتقادية والعملية من الشرع ولا يلتفت الى ما سواه
ولو كان الامر كذلك لزم افحام الانبياء وعدم الزامهم النظر فى المعجزة اذ لا وجوب
قبل ثبوت الشرع وما يتخيل من ان المتوقف على النظر هو العلم بالوجوب لانفسه ليس
بشيء لان المراد من ثبوته هو ثبوته عند المخاطب والكلف به بمعنى حصول العلم بان ما هو
عند الله وما فى نفس الامر والواقع هو ما يقول المخبر والافنفس الشريعة هو وضع الهى
وحكم ازل لا يتموقف على انزال الكتب وارسال الرسل واحداث المدارك والعقول قلت
هذا مشترك الورد علينا وعلى من يقول بعقلية بعض الاحكام فان تصديق اول اخبار من
يدعى النبوة انما يجب على المخاطب اذا ثبت نبوته وانما يثبت النبوة بنهوض الحجة
وصحة المعجزة وتميزها عن السحر وامثاله ولا يمتاز الا بالنظر واعمال الفكر ولا يلزم
عليه النظر لعدم الوجوب عليه بعد ولو ثبت فيمقد مات خفية وانظار دقيقة وحينئذ
للكلف ان يقول لا انظر ما لم يجب على ولا يجب على ما لم انظر والحل ان وجوب تصديق

جميع اخبار انه يثبت بنفس خبره بان النبي مبعوث من عند الله يجب تصديقه فيما اخبر به
وهو عام متناول لوجوب تصديقه جميع اخباره حتى نفس هذا الخبر فانه من افراده فاؤل
ما وجب على المخاطب هو تصديقه واما صدقه فهو بمنزلة الثابت عند المخاطب لفرط
تمكينه منه بما يرى من الآيات البينات والمعجزات القاهرة ولا يحتاج الأعلى التنبيه وقد
حصل باخباره فثبت الشرع بنفسه لكون العاقل متمكنا من العلم بصدق فرط التمكين
فكان صدقه ركوزا في فطرته يكفيه التذكير من الشارع في نبوته فاذا التفت اليه المخاطب
ادنى التفت يحصل له المعرفة بصدق دعويه كما قال الله سبحانه كتاب انزلناه اليك
مبارك ليذبر واياته وليتذكر اولوا الالباب اي ليستحضر واما هو كالمركوز في عقولهم
لفرط تمكينهم منه وبالجملة ثبوت الاحكام التكليفية كلها في نفس الامر بحكم الله والوضع
الالهي وثبوته عند المخاطب بنفس خطاب النبي وهو لا يترقى على العلم بوجوب
الصدق وحرمة الكذب عليه بل على العلم بصدق وعدم كذب وهو حاصل لكونه بمنزلة
الضروري عنده لفرط تمكينه منه فلو انكره عنادا او تساهلا لا يكون معذورا البته على ان
شرف الانسان ولازمه بما هو عاقل ذو فكر التفكير في كل ما يعترضه من الاحوال والنظر فيه
من غير تعصب ومكابرة وعناد والطبع يستحث على الحذر من الضرر فتجمله على التفكير
والنظر فينكشف عليه حقيقة الحال ويظهر صدق المقال ومن سبغت عليه الشقاوة وحققت
عليه الضلالة والعياذ بالله ان تنكس عقله وعمت بصيرته وزين له سوء عمله فراه حسنا فمن يرد
الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد ان يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد في
السماء فان قيل حصول العلم عند المخاطب بصدق النبي ليس البته بنفس قوله اني
صادق بل بمقدمة عقلية تستنبط من احكام الشرع واتقان احكامه وكونه مجاوبا للعقل مساوقا
للنظر الصحيح غايبة الامر من معرفة تفاصيل احوال النبي من افعاله واقواله ووصافه واخلاقه
وما تضمنه القرآن وذاوين السنة بان هذا امر واقبي وكائن في نفس الامر ومحال ان

ونظير ذلك كمن قيل
لها ثبت على مكارك ما
تلك ان تجررت قليلا
هلكت ومن التجابة
يقصد ارشاده الى النجاة
وراءك سبع ضاري فان
لم تنزع من مكارك
فذلك وان نظرت
واربك عرفت صدق
وصحة قول فان قال
لا يثبت صدقك ما لم
التفت ولا انظر ما لم
يثبت صدقك فهو سفيه
معاند لجوج قد عرض
نفسه للهلاك ونهتف
للبيوار ولا ضرر فيه
على المرشد فكان النبي
عليه السلام يقول
للخائف وراكم الموت
ودونه النيران فامنعوا

يكون

يكون مختلفا مصنوعا وافكا مفترى ولا فرق بين ذلك وبين استنباطه من دليل عقلي خارج قلت لا نقول انه حاصل بمقدمة لفظية شرعية بل انما نقول انه يحصل بقضية حاصلة من مزاوله الشريعة وممارسة السنة فهي قضية شرعية وان كانت عقلية وتحصيلها من الشرع وخبر الرسول اسلم واقوم وايسر واسهل من استنتاجها من المقدمات العقلية والاقيسة اللزومية ولذلك كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه يكلفون الناس أولا بالاقرار ثم بملزمة حدود الشرع واختلف الاحكام من بابي ذلك كانوا يقرونه بالجزية او يطلقونه باليمن والفدية لعله يزكى اوبندر وما كان احد منهم يشتغل بالمناظرة وابرار الادلة العقلية على اننا قد اعطينا ان ثبوت الاحكام الشرعية كلها بالشرع وخبر الرسول والتصديق به لا يتوقف على وجوب الصدق وحرمة الكذب حتى يلزم الدور والتسلسل وتوقف الشيء على نفسه بل انما يتوقف على العلم بصدقه وعدم كذب به ثم اننا لانكر افادة النظر وكونه من حجج الله ومدار التكليف وان الشرع لا يرد بابطال قضية العقل وان ورد بما يعجز عنه العقل ولكن انرى ان الاحكام الشرعية لا تثبت بالعقل وقول ابي حنيفة لا عذر لاحد في الجهل بخالقه ولو لم يبعث الله تعالى رسولا لوجب على الناس معرفته بعتولهم لا يتنافى ثبوت الاحكام الشرعية بالشرع على تقدير ثبوت الشرع فافهم ان كنت ذافهم سليم وعقل قويم والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم **المطلب الثاني** في جملة امور تجرى مجرى المبادئ والوسائل بالنسبة الى المقصود من المسائل اعلم ان الادلة الشرعية والاصول الفقهية اربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس وآيات الكتاب منها ما يثبت به مجرد الاعتقاد كآيات الواردة في الاسماء والصفات واحوال القيامة ومنها ما يثبت به مجرد العمل كآيات المأولة والعمومات المخصوصة والمطلقات المقيمة ومنها ما يثبت به الاعتقاد والعمل كآيات القطعية الدلالة والحد يثبت منه ما نواتر بنقل جمع كثير لا ينصور نواظورهم على الكذب وهو قليل جدا حتى قيل ليس له مصداق سوى

بالله ورسوله فان من
 نهد قلوب بالالتفات
 الى ما ادعواكم اليه
 هاكنتم وان صدقتموه
 بالالتفات اليه عرفتم
 صدق و صحة دعوتهم
 وانما بعث الانبياء
 رسادا الخلق ونذرا
 للخطيئة وتنبية لهم
 عن الممارات مع الناس
 ونجادتهم الامن يلبس
 الخطيئة بخلاف شيئا
 بالنسبة الى احسن
 وقت حمل قول ابن
 حنيفة رحمه الله لوجب
 على الناس معرفة
 بقولهم على الوجوب
 العرفي واليقيني بمعنى
 ان ذلك يكون بعينه

اذا حكم الحاكم فاجتهد فاصاب فله اجران واذا حكم فاجتهد فاخطأ فله اجر اخرجه الخمسة
 وقوله عليه الصلوة والسلام بعد ما قرأ لعدي بن حاتم قوله تعالى اتخذوا احبارهم
 ورهبانهم اربابا من دون الله وقول عدي له انهم لم يعبدوهم بل انهم حرموا عليهم
 الحلال واحلوا لهم الحرام فاتبعوهم فذلك عبادتهم اياهم اخرجه احمد والترمذي وابن
 جرير وقوله تعالى "ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم ياذن به الله عموما
 تنتهض حجة على الجميع ويثبت حكمها بالنسبة الى كل الامة لان عموما خطاب الله
 تعالى تعم الموجودين وقت النزول لفظا ولعن سيوجد معنى لما تواتر من دينه عليه
 السلام ان مقتضى خطابه واحكامه شامل للمكلفين ماض الى قيام الساعة الا ما خصه الدليل
 ومن زاع عن ذلك وزعم ان اتباع ما انزل الله تعالى والاعتصام بحبله المتين والحق
 المبين قد انتهى حكمه منذ زمان بماذا يخص تلك العمومات وبما حجة يوجب العدول
 عن التمسك بظواهر النصوص والآيات وبما يعارض احاديث الرسول ويرى ترك
 العمل بالاصول بل زين له سوء عمله فراه حسنا وسول له باطل رأيه فسلك طريقة
 الاخسر بين اعمال الدين ضل سعيهم في الحيوة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا
 فالاحكام التي صرح الله سبحانه بها وابرم القول في المراد منها تكون فرضة قطعية
 كالاركان الخمسة او حرام اقطاع البنت كحرمه الخنزير والدم والبننة وعليها اجماع الامة
 وانفاقهم فيها على كلمة واحدة عن اخرهم ويلتحق بها في وجوب العمل به والاخذ
 بموجبه الاجماع الساذج على الرتبة الاولى منه لعصمة الامة وامتناع اجتماعهم على الضلالة
 كاطعام بنت الابن السدس تكميلا للثلثين مع البنت الصلبية فهذه الضرب من الاحكام
 ثابت على القطع والبنات ولا يسوغ لاحد فيها الا التمسك بها والثبات فان ظواهر
 النصوص ومحملات الكتاب حجة قاطعة وبينة واضحة على كل احد يساوى فيها المجتهد
 والمستدل والمقلد ويستوى في مداركه العام والخاص ^{مدارك} ويجرى مجرى الضروريات

في نظر المؤمن المتدين ومن زعم انها ليست بحجة فقد كفر بالله تعالى ورد قوله سبحانه فله الحجة البالغة وجملة الآيات والاحاديث الموجبة لتباعد ما انزل الله وخالى علماء الامم وفقهاء الملة في ما اجمعوا على ان رد النصوص كذروا ان قدم الاسلام لا يثبت الاعلى ظهر التسليم والاستسلام واما الاحكام التي يثبت بحجتها ما يحقها الايضاح او مجمل او مشكل يرد عليه البيان او عام او مطلق يعتمده الحصوص والتقييد او معارض بغيره يقتضى الجمع او سكوت عنه له علمه مطردة تقتضى الالتحاق بالقياس ويقتر الى الاستنباط واراى الناس او غير ذلك مما فيه نوع خفاء واشتباها لا بد من النظر واعمال الفكر عنده و صرف الوسع وتوجيه الهمة نحوه فالمتكفل بهذا الضرب من الاحكام والقيم بيانها هم اهل الفقه والاجتهاد واعجاب النظر والاستنباط وهو محل اختلاف الاراء ويقع فيه على التوزيع اصابة الصواب والخطا فاللايق بحال المؤمن المتدين ان يسلك مسلك الاحتياط في هذا الضرب ويأخذ بما يسوغه الكل من اهل الاستنباط فيجمع بين الأقوال في كل ما فيه خلاف ويراعى جميع ما وقع فيه اختلاف فيتروضا من المس والنفى والرعاية ويتيمم لكل صلوة اذا عجز عن الماء ويعطى الشنعة بالجوار ولا يأخذها به وذلك وان لم يجب عليه لكن فيه السلامة ويناسب حال العبادة وهو مذهب اهل الثبات ويدن الاثبات فان ثقل عليه الاحتياط او تعرض له مسائل تدور بين النفي والاثبات مثل الفنون في الصبح ورفع اليدين عند الركوع والرفع وقراءة التناوآية التوجيه والتعوذ والتسمية والجهر بهما وبالتأمين ووضع اليدين تحت السرة او الصدر في القيام وامثال ذلك وبين خلاف هذه الاعمال مما يوجب الترك فان بعض الاثمة يرى وجوبها ^{نفسا} واستنيتها والبعض الآخر حرمتها او كراهتها فالواجب عند ذلك على كل احد تحرى الصواب وبذل وسعه و صرف جهده في الطلاب بالتمسك بالدلة الطاهرة من الكتاب والسنة واعمالها على قدر طاقته بالاجتهاد المطلق او في المذهب او بالاستدلال العجود فيأخذ بما ادى

اليه نظره وساق اليه دليله وليس العمل بمقتضى الأدلة الشرعية كلها والتمسك
 بها في البيانات والمعاملات من خواص المجتهد فإن من لم يبلغ رتبة الاجتهاد
 من اهل الفقه والنظر والتبحر في قواعد الأصول وما أخذها حديث الرسول صلى الله
 تعالى عليه وسلم كابن الهمام وابن العزكو والسر وحي من يحدو حدوهم لا يجوز
 له التقليد بل يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة واعمال الأدلة حتى قالوا ان دلالة
 النص لا يختص مدركها بالمجتهد وهو أشبه شئ بالقياس حتى ان بعضهم لم يفرق بينهما
 وقد يكون غامضاً غير يقا في النظرية ربما يكل عنه افهام افراد المجتهدين ولا يلزم من
 كونه مقلداً في مسألة او غير مجتهد فيها ان يكون كذلك في غيرها ولا الاجتهاد مخصوصاً
 باشخاص معلومين او اهل زمان معين بل الآيات والاحاديث الدالة على وجوبها
 عمومات يجب على كل احد الاخذ بها ووجهها وامتثال الامر والتمسك بها ومهما عجز عنه وعن
 تميز الشروع به عنده عن غيره فقد اضطر الى التقليد حذراً عن البطالة فيتحرى الصواب
 ويجتهد في تحصيل الظن به بالنظر في ان اى الائمة افضل في رايه وسوابه اغلب على خطائه
 فيتبع العلم الاورع عنده والامثل فالامثل بعده فيرجع اليه ويحمل برأيه اما بمشافهته او
 بمراجعة كتبه والفائمين بحفظ طريقته والذب عن مذهبه وينبغي له حين انتهى حاله الى
 التقليد وان أخذ بقول من غلب على ظنه انه اقله واورع ان لا يتبع الهوى كما لو كان مريضاً
 ولا يترى المداواة وطريق المعالجة وفي البلد اطباء فانه يأخذ باجتهاد لا بطهارة وهو اه
 وهذا الان الخلق ما كلفوا اباة ما عند الله البينة فان ذلك غير مقدور في الظنيات ولا
 تكليف بما لا يطاق بل كلفوا بالعمل بما يظنونه صواباً عن طريقه وانما مبنى الدين على
 اطهار العبودية والامتثال بالاوامر الربوبية وقد حصل لان الله تعالى حين انتهى الامر
 الى التقليد وعدم العلم بالبيئات والزبر امر بمسئلة العلماء واهل الذكر ورد الاجتهاد
 الى اهله وكان معاذ رضى الله عنه حين بعثه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى اليمن

يُجْتَهَدُ لَعَلِّي اعْتَقَلْتُ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ الْخَطَاءَ لَكِنِّي عَلَى اعْتِقَادٍ أَنَّهُ إِنْ أَخْطَأَ كَانَ مِنْ دُونِ
وَبِامْتِنَانِهِ مَا جُورًا الْآتِرِي أَنْ السَّافِرَ وَمِنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْقِبْلَةَ لَمْ يَكْفِ بِأَنْ يَصِلَ إِلَى
الْقِبْلَةَ حَقًّا بَلْ إِلَى جِهَةٍ يَظُنُّهَا قِبْلَةً بِالْاِسْتِدْلَالِ بِالْإِلْمَامَاتِ وَالْاِخْتِارِ بِالْأَمَارَاتِ وَلَمْ يَكْفِ وَأُ
بِالصَّلَاةِ عَلَى الطَّهَارَةِ فَظَمَّ بَلْ عَلَى الطَّهَارَةِ فِي ظَنِّهِ الْمَأْخُوضِ عَنْ وَجْهِهِ وَلَا بِالصُّومِ وَالْإِفْطَارِ
بِطُلُوعِ الْهَيْلَالِ وَالصُّبْحِ وَالغُرُوبِ يَقِينًا وَلَا بِإِدَاءِ الزُّكُوتِ إِلَى مَنْ هُوَ أَهْلُهُ قَطْعًا وَلَا بِالْحُكْمِ
فِي مَفْكَ الدَّمَاءِ بِالقَصَاصِ وَالرَّجْمِ وَابْحَاةِ الفِرْجِ بِطَلْبِ شَهَادَةِ شَهِيدٍ يَدْرِيهِمْ وَلَا بِقِيمِ قَطْعِ بَلْ
بِأَنْ يَبْنُو الْأَمْرَ عَلَى الظَّنِّ الْحَامِلِ مِنْ طَرِيقِ شَرْعِيٍّ عَلَى وَجْهِ بَيْنَةٍ وَحَدِّ عَيْنَةٍ وَالخَيْرِ دُونَ
الْمَتَوَاتِرِ لَا يَفِيدُ الْقَطْعَ وَلَا يُوجِبُ الْعِلْمَ بَلْ وَإِنَّمَا يَفِيدُ الظَّنَّ وَيُوجِبُ الْعَمَلَ عَلَى مَا هُوَ
الصَّوَابُ وَمَنْ تَمَّ قَالُوا مَنْ تَحْرَى فَاخْطَأَ جَازَتْ عَمَلَاتُهُ دُونَ مَنْ أَصَابَ وَأَمَّ تَحْرَى وَلَا يَسُ
لِلْإِمَامِ أَنْ يَقِيمَ الْحُدُودَ بِشَاهِدَةٍ نَفْسِهِ وَأَنْ حَصَلَ الْيَقِينُ دُونَ شَهَادَةِ الشَّهِيدِ وَتَجِبُ عَلَيْهِ بَعْدَ
شَهَادَةِ الشَّهِيدِ دُونَ أَنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ مَذَنُونًا وَيَكُونُ مِنْ دُونِ أَنْ ظَهَرَ كُنْ بِهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَكَذَلِكَ
الْمُخْطِئُ فِي الاجْتِهَادِ وَالْاِسْتِدْلَالِ بِالْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ الظَّاهِرَةِ وَالْمُتَحْرَى فِي حَالِ الْاِثْمَةِ مِنْ دُونِ
بَلْ مَا جُورًا لَامْتِنَانِهِ الْمَأْمُورِ وَاتِّبَانِهِ بِمَا هُوَ الْمَقْدُورُ فَالْمُجْتَهِدُ دُونَ كَلِمَةٍ وَمَقْلُودٌ هُمْ مَصِيبُونَ
فِي الْاِثْمَارِ وَالْاِمْتِنَانِ وَهُوَ مِنْ دُونِ فِيهَا اِخْطَاؤُهُ فِي بَابِ الْعَمَالِ وَيَخْتَصُّ بِهِ بَعْضُ بَاعِيَةِ
مَا هُوَ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الصَّوَابِ وَالْآخِرُونَ مَنَارُ كُونَ لَهُ فِي صِحَّةِ الْعَمَلِ وَاحْرَازِ الشَّوَابِ وَلَا يَسُ
لَهُمْ أَنْ يَعْانِدُوا وَيَجْمَعُوا وَيَنْعَصِبُ بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ وَلَا سِيْمَا وَالْمَصِيبُ مِنْهُمْ غَيْرُ مَعِينٍ بَلْ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَظُنُّ أَنَّهُ مَصِيبٌ كَمَا لَوْ سَافَرَ اثْنَانِ وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِمَا الْقِبْلَةَ وَتَحَالَفَا فِي أَمْرٍ هَا يَجِبُ
عَلَى كُلِّ الْاِخْتِارِ بِمَا أَدَى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ وَرَأْيُهُ فِي تَحْرَى بِهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى الْجِهَةِ الَّتِي يَظُنُّهَا قِبْلَةً وَلَا
يَجُوزُ عَلَيْهِ تَرْكُ اجْتِهَادِهِ وَمَوْجِبُ تَحْرَى بِهِ وَمَتَابِعَةٌ غَيْرُهُ فِيهِ وَلَا أَنْ يَنْكُرَ عَلَى صَاحِبِهِ وَيَمَارِ بِهِ
لَا أَنَّ كَلَامَهُمَا لَمْ يَكْفِ إِلَّا بِاسْتِعْمَالِهِ وَمَوْجِبُ ظَنِّهِ وَلَكِنَّهُ لَوْ تَمَكَّنَ مِنْ دَلِيلٍ أَقْوَى مِنَ التَّحْرَى
قَطْعِيٍّ أَوْ ظَنِّيٍّ أَخَذَ بِهِ وَعَمَلٌ لَمْ يَجُوزْ لَهُ التَّحْرَى لِأَنَّ الْمَصِيرَ إِلَى الظَّنِّ وَتَرْكِ الْقَاطِعِ

قَالَ ابْنُ الْكَيْسِرِ فِي
تَفْسِيرِهِ انْتَقَى الْعُلَمَاءُ
عَنْ بَدْرَةَ الْجَبْرِ لَا يَنْتَقِلُ بِتَلْمِيهِ
عَنِ الْفَاضِلِ اِخْتَلَفُوا فِي سَائِرِ
وَأَنَّ الْإِحْكَامَ انْتَهَى مِنْ سَلْمَةَ
اللَّهِ

مع امكانه مما لا مساغ له قط والاستخبار فوق التحري والذي يتقوله المخالف ويفترى به الكذب على الله انه يزعم ان النمساك بالادلة انما هو وظيفة المجتهد والاجتهاد ملكة راسخة وبصيرة شريفة ورتبة عظيمة معيبة المر في واهله قد انقضض وزمانه قد مضى وكل آية وحديث وخبر مخالف لقول اصحابنا لا يجوز العمل به ويقدم اقوال الفقهاء على الحديث لاحتمال ان يكون موضوعا او منكر او لو ثبت فيحتمل ان يكون منسوخا او مخصصا او مقيدا او مأثورا او معارضا واذا اورد عليه الحديث والآية يهذي ويقول انه لم يأخذ به الفقيه والمجتهد فلانهم لم بمقتضاه قلت كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم تشابهت قلوبهم واذا قيل لهم تعالوا الى ما انزل الله والى الرسول قالوا احسبنا ما وجدنا عليه آياتنا وانما نفى شك ما ندعونا اليه من رب وقالوا امانقته كثيرا مما تقولون الى غير ذلك من مقالاتهم المستهجنة وكلماتهم المنكرة المستفحمة المحكية في كتاب الله تعالى عنهم ويحج الله الباطل ويخف الحق بكلماته انه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من رب العالمين ما لكم كيف تحكمون ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه للتخير ون ذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم اريدكم فاصبحتم من الخاسرين والذي اجمع عليه الائمة وانفق عليه كلمة فقهاء الامة ان ما صح من خبر الواحد فضلا عن الكتاب والسنة المتواترة او المشهورة اذا لم يعرف مخالفته لما هو فوقه وهو في حادثة لا تعم بها البلوى ولم يكن متروكا الحاجة عند الحاجة فهو حجة لازمة والعمل به واجب لا محالة وتكتب الاصول والفروع بنقله مشحونة والآيات والاحاديث الدالة على وجوب ذلك غير محصورة وانما الشذوذ داخلها فبما تعم به البلوى وفي متروك الحاجة عند الحاجة وهم يمنعون عن العمل بقول لم يسرف دليله وان صح عنهم نقل الفتوى به فكيف اذا لم يرفع اليهم بنقل صحيح وكان مخالف للحديث الصريح وتقدم اقوال الرجال على الحديث رد النصوص ورجم بالغيب وهو كفر بلا ريب ولو لم يثبت الحكم الشرعي عند ذلك الكذاب المفترى على الله الا بقول الفقيه يلزم الدور او

التسلسل فانه اذا قبل له لم يجب الاخذ بقول الفقيه وما الذي رحمه على قول غيره ماذا يقول فان قال وجب الاخذ به وترجع على غيره بقول آخر للفقيه ينقل الكلام الى وجوب الاخذ بقول هذا الفقيه الاخر وهكذا فاما ان يدور او يتسلسل وهو باطل او ينتهي الى قول الرسول او فعله صلى الله تعالى عليه وسلم ومن مذهبه الردى ان التمسك بالادلة انما هو وطيفة المجتهد والحديث في اصله كلام الرسول المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى ان هو الا وهى يوحى علمه شديد القوى وانما يتطرق اليه مظنة تلك الشبهات من الوضع والنكارة والضعف بالنظر الى اسناده واحوال رواته ويعترض عليه الاحتمالات المذكورة بالنسبة الى وجوه الالاته واحتمال الوضع والنكارة والضعف يدفعه صحة مننه وثبوت نقله اما برفع اسناده الى النبي صلى الله عليه وسلم ينقل الثقة عن الثقة سالما عن الشذوذ والعللة وتفتيش رجاله والبحث عن احوال رواته واما بوجدانه في الاصول المعتبرة والجماع المتمددة وقول الفقهاء بحتمل الخطاء في اصله وغالبه خال عن الاسناد اليه ورفعه بطريق مقبول متمد عليه وكل احتمال ذكر في الحديث قائم فيه فانه يحتمل ان يكون موضوعا قد افتري عليه غيره الا ترى ان ابا جعفر الطحاوى وابا العباس الاعم وغيرهما رووا عن محمد بن عبد الحكم انه سمع الشافعى يقول في اتيان الرمة من دبرها ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحليله ولا تحريمه شىء والقياس انه لال وحكى عن مالك انه اباح نكاح المتعة وكذا امثله عن غيره وهو موضوع عليهم وقد حكى ابو نصر بن الصباغ ان الربيع كان يحلف بالله الذي لا اله الا هو لقد كذب ابن عبد الحكم على الشافعى في ذلك ومذهب مالك وجوب الحد على من وطئ بنكاح المتعة ويكون منكرا لانهم ناقله وضعيفا لا اضطراب راويه كروايات ابى عصمة نوح بن ابى مريم رحمه الله فان رواياته انكرها عليه وروايات هشام بن عبيد الله الرازى من اصحاب محمد بن الحسن رحمه الله فانه كان يضطرب في رواياته قال القاضى ابو عبد الله الصيرى كان مع عظيم شأنه ليغا في الرواية

وقال مالك رحمه الله
هو جائز هذا فيه شبهة
الى مالك رحمه الله غلطا
فتح القدير

سمعت الشيخ ابا بكر محمد بن موسى يذكر عن ابي بكر الرازي رحمه الله انه كان يأمر
 ان يقرأ عليه الاصل برواية ابي سليمان او محمد بن سماعة لصحتها ووضبطها ويكره
 ان يقرأ عليه من رواية هشام لما فيه من الاضطراب انتهى وامثال ذلك كثير خصوصا عند
 تنزل الزمان وشيوع الكذب والهذيان ثم لم يسمع وثبت يحتمل ان يكون منسوخا قدر جمع
 عنه وافتى بخلافه فان كلام ابي حنيفة واصحابه ومالك والشافعي واحمد وغيرهم قدر جمعوا
 من اقوال الى اقوال بما ترجمت عندهم من شواهد ودلائل ويحتمل ان يكون مأثورا لا ترى
 الى مالك فانه نص في كتابه على وجوب غسل الجمعة وسرفه اصحابه عن ظاهره ووجهه
 على ان المراد منه انه حق متأكد قال الحافظ ابو عمرو بن عبد البر رحمه الله هو مأثور اي
 واجب في السنة او في المروءة او في الاخلاق الجميلة كقول العرب وجب سنة حقه ثم
 اخرج بسنة عن اشهب ان مالكا سئل عن غسل يوم الجمعة اوجب هو قال هو سنة وهو روي
 او يكون مخصوصا ومقيد فان ابا حنيفة رحمه الله نص على ان الاشهار مكرهة ووجهه الطحاوي
 على اشعار اهل زمانه وربما يكون ممرضا ولا يحالته من مراضة قول غيره من الفقهاء
 وطريق معرفة الحديث في هذه الاعصار المتأخرة الاعتماد على الائمة الموثوق بهم في
 علم الحديث والآثار بالرجم الى كتبهم كالصحيحين وجامع الترمذي وهو طاء مالك
 ومسنن الدارمي وسنن ابي داود والنسائي وابن ماجه واثار الطحاوي ومن يلتفت بهم
 في سعة الحفظ والاطلاع وقوة الضبط والانتقان من الائمة العارفين باحوال الاحاديث
 المميزين بين الثقات والضعفاء والمتروكين فانهم جمعوا وادونوا وصححوا وحسنوا
 ووضفوا وفرغونا عن الاسناد وتفطيش رجاله والبحث عن احوال رواة وتواترت عنهم
 كتبهم وذاعت وشاعت بين علماء الامة وتلقيها بالقبول الخلاق من الائمة ومنهم من
 التزم اخراج ما اتفق على صحته اهل الشأن كالبخاري ومسلم ومنهم من التزم اخراج
 ما سمع عنده كابن خزيمة ومنهم من بين صحيح الاسناد عن حسنه ومبني حسنه عن

مطلب طريق
 معرفة الحديث

ضعيفه كالترميدى والطحاوى ومنهم من اطلق فيما ترجح فيه الصحة وصرح بغيره كاب
داود والنسائى ولا يشترط في الرجوع اليها والاعتماد عليها ان يكون له بهار واية الى
مولفها بل اذا صحت عند النسخة منها بما قبلتها على اصل معتد غير منهم صح الاحتجاج
بها ووجب العمل بموجبها ويقوم حجة على كل مسلم صحاب او مجتهد او غيرهما ولا سيما
اذا كانت النسخة قد استظهرت باصول متعددة ومجامع متكثرة لان النبي صلى الله عليه
وسلم قد بعث كتب الى الآفاق وملوك اليمن ومصر والروم والعراق لتبليغ الرسالة
وإدائه الامانة اليهم واقامة حجة الله عليهم وكتب لعمر بن حزم وغيره وكانت الصحابة
منفقين على العمل به والاحتجاج بما في كتبه صلى الله عليه وسلم وكانت الخلفاء يقدون
القضاء والامارة والنيابة بالكتاب ويلزمون العمل بها والقيام بموجبها ويهدون القعود
عن موجب الكتابة مخالفة للامر كما في سورة المشافهة وعلى ذلك جرت سنة التابعين
وائمة الشرع وفقهاء الامة واعلام المجتهدين لا يقال لعلم كانوا يقيمون الحجة عليهم
على لسان رسالهم وشهادتهم بما كتبه لاننا نقول ان رسول الله صل عليه وسلم كتب الى قيصر
يدعوه الى الاسلام ويبعث بكتابه اليه حجة بن خليفة الكلبى وامره ان يدعه الى عظيم
بصرى ليدفعه الى قيصر ويبعث بكتابه الى كسرى مع عبد الله بن حذافة السهمى وامره
ان يدعه الى عظيم البحر بن ليدفعه الى كسرى على ما في الصحيحين وغيرهما واما كان
الكتاب الى المكتوب اليه عن يد رجال ما يعرفون بما فيه وبوسايط ليسوا ممن يصدق
بغيره ويقوم الحجة به فعلم ان الكتاب حجة واما امر الخلفاء فظاهر واكثر واخرج احمد
والدارمى والطبرانى والحاكم والباوردى والبخارى في تاريخه وابن قانع في معجم
الصحابة وابوبكر بن مردويه في تفسيره عن ابي جهم الانصارى رضى الله عنه قلنا
يا رسول الله هل من قوم اعظم اجرامنا آمنابك وانبعناك قال ما يمينكم من ذلك ورسول
الله بين اطهركم بأنيكم بالوحى من السماء بل قوم من بعدكم بأنهم كتاب بين لوجين

من ابن
عباس رضى
الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم كتب الى
قيصر يدعوه
الى الاسلام ويبعث
اليه حجة الكلبى وامره
ان يدفعه الى
بصرى ليدفعه الى قيصر
فاذا فيه بسم الله الرحمن
الرحيم من محمد عبد
الله ورسوله الى هرقل
عظيم الروم سلام على
من اتبع الهدى اما بعد
فاننى ادعوك بدعاية
والاسلام واسلم
مدين واسلم بؤتك الله اجرك
فقلبك وان تولى
وبياهل الكتاب لظالموا
الا يفتنق عليه مشكوة
وعنه ان رسول الله عليه
من نفسه

يوم منون به ويعملون بما فيه اولئك اعظم منكم اجرامتين قال ابن كثير فيه لالة على
 العمل بالوجاهة لانه من حرم على ذلك وذكر انهم اعظم اجرام من هذه الحثية انتهى واما
 احتمال النسخ والتأويل والتخصيص والتقييد فان ظهر النسخ وموجب التخصيص
 والتقييد والتأويل فلا كلام في ثبوت مقتضاه من التفصيل والا فمالا يحتمل النسخ والتأويل
 والتخصيص والتقييد هو القسم المختص باسم المحكم من اقسام النظم والذي يحتمل النسخ
 دونها هو المفسر والذي يحتملها هو الظاهر وكل ذلك يوجب الحكم قطعاً وانما يظهر التفاوت
 عند المعارضة فيقدم المحكم على المحتمل ولا يجوز ترك العمل بمجرد الاحتمال وكيف
 فان نسخ الكتاب لا يجوز الا بالمتواتر ولا الزيادة عليه الا بالمشهور ولا يجوز شئ منهما
 بخبر الواحد فكيف بالاحتمال العوض والوهم العجود وقد صحح عن ابن حنيفة ومحمد بن
 الحسن وحسن بن زيار ان الحديث وان كان منسوخاً لا يكون ادنى درجة من فتوى الفقيه
 المعتمد ما لم يبلغه النسخ كوعن مالك رحمه الله اذا خالف قولى الدليل فأنبت وابه الحاريط
 وما لنا الا لمراد ومردود عليه الا صاحب هن القبر وعن احمد رحمه الله ضعيف الحديث
 احب الى من اقوال الرجال وعجبت لقوم عرفوا الامناد وصحته ينهبون الى رأى سفيان
 والله سبحانه يقول فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب
 اليم ويقول تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقال الشافعى اذا صح
 الحديث فهو من هبى وعنه اذا صح الحديث وقلت فان اراجع عن قولى وقائل بذلك وفى
 رواية كلما قلت فكان عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم خلافه فحديث النبى عليه السلام
 لولى ولا تقلدنى أخرجه ابن ابي حاتم فى كتاب فضائل الشافعى رحمه الله قال ابن كثير
 هن امن سيادته وامانته وهن نفس اخوانه من الأئمة رحمهم الله اجمعين ولذلك قطع
 القاضى الماوردى وغيره بان مذهب الشافعى رحمه الله ان الصلوة الوسطى هى صلوة العصر
 لصحة الاحاديث فيها وان كان قد نص فى الحديث وغيره انها الصبح وصرح عامة اصحابه انها

وسلم بعث بكتابه الى
 كسرى مع عبد الله بن
 حذافة السهمى فامر
 ان يدفعه الى عظيم
 البحر بن قذفة عظيم
 البحر بن كسرى
 فلما فراه مرقه فدعا
 عليهم رسول الله ان
 يوزوا كل مرقه (رواه
 البخارى) ويشكوه من
 نفسه

الصبح عنده قولاً واحداً والذي عن أبي يوسف رحمه الله ليس للإمام أن يأخذ بظاهر
 الحديث المراد منه العمامي الذي لا يعرف ثبوت الحديث وطرق الإسناد واقسام النظم
 واحكام التعارض وليس عنده اهلية لذلك فإن قيل احتمال النسخ والتأويل إنما لا يضر
 في قطعية الحكم اذا كان بالنظر الى دلالة اللفظ وأما اذا احتتمل كونه منسوخاً في نفس الامر
 فذلك ينبغي ان لا يفيد الحكم قلت ليس الامر كما ذكره والالم يكن فرق بين الاخبار
 والانشآت في احتمال النسخ والتأويل وقد صرحوا عن آخرهم ان احتمال النسخ لا يقوم
 في الاخبار وأنفقوا على ان العمل بالمنسوخ جائز الى ان يظهر ناسخه وان الناسخ لا يلزم
 حكمه الا بعد العلم به أو استدلاله عليه بان تحويل القبلة نزل على رسول الله عليه السلام
 وقد صلى ركعتين من الظهر وذلك في مسجد بني سلمة فسمى مسجد القبليتين وأما اهل
 قبا فلم يبلغهم الخبر الى سلوة الفجر من اليوم الثاني وفي حديث نويلة بنت اسلم انهم
 جاءهم الخبر بذلك وهم في الظهر فتحول الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال
 وفي الصحيحين عن ابن عمر بينهما الناس بقبا في سلوة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل الكعبة
 فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة ورا مسلم وقال فمر رجل
 من بني سلمة وهم ركوع في سلوة الفجر وقد سلوا ركعة فنادى الا ان القبلة قد حولت فما لوا
 كما هم نحو الكعبة ولم يؤمروا بالاعادة وقال محمد بن الحسن في موطنه وبهذا ان أخذ فيمن
 اخطأ القبلة حتى صلى ركعة او ركعتين ثم علم انه صلى الى غير القبلة يتحرف الى القبلة
 فيصلى ما بقى ويعتمد بما مضى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله هذا وقال الامام ابو جعفر
 الطحاوي رحمه الله في كتاب الآثار بعد ما استدلى على ان التكلم في الصلوة يفسد ها
 بحيث يث معاوية بن الحكم السلمي وغيره وان التكلم في الصلوة كان مباحاً في اول الاسلام
 ثم نسخ فان سأل سائل عن المعنى الذي لم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاوية بن

مطلب
 في احكام النسخ

الحكم باعادة الصلوة لما تكلم فيها قيل لدلان الحجة لم تكن قامت عليه بنسخ ذلك فلماذا لم يأمره باعادة الصلوة وأول كلامه قالوا لا يجوز الكلام في الصلوة الا بالتكبير والتهيل وقراءة القرآن ولا يجوز ان يتكلم فيها بشئ محدث من الامام فيها واحتجوا في ذلك بما حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون حدثنا الوليد بن مسلم عن الازاعي عن يحيى بن ابي كثير عن هلال بن ابي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم السلمي قال بينما انا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صلوة اذ عطس رجل فقلت يرحمك الله فمد قنبي القوم بابصارهم فقلت وانكل امياها ما لكم تنظرون الي قال فضرب القوم بايديهم على افخاذهم فلما رأيتهم يسكتونى لكنى سكنت فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم من صلواته دعاني فابي وامى ما رأيت مما قبله ولا بعده احسن تهللما منه والله ما ضرب بنى ولا كهرنى ولا سبني ولكن قال لي ان صلواتنا هذه لا يصاح فيها شئ من كلام الناس انها هي التسبيح والتكبير وتلاوة القرآن واخرجه مسلم في صحيحه واحمد وابوداود والنسائي قال مسلم حدثنا ابو جعفر محمد بن الصباح وابو بكر بن ابي شيبه وتعار بافي لفظ الحديث قال حدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن حجاج الصواف عن يحيى بن ابي كثير وفي رواية له حدثنا اسحاق بن ابراهيم اخبرنا عيسى بن يونس حدثنا الازاعي عن يحيى بن ابي كثير بهذا الاسناد نحوه على ان النسوخ من الاحاديث في غايه القلة والندرة وقد جمعه ابو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي رحمه الله في ورفات وقال انه افرد فيها ما صح نسخه او احتمل واعرض عما لا وجه له نسخه ولا احتمال وقال فمن يسمع يخبر يدعي عليه النسخ وليس فيها فهاتيك دعوى ثم قال وقد تدبرته فاذا هو احد وعشرون حديثا وذكرها وقال الشافعي رحمه الله اجمع المسلمون على ان من استبان له منقرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحمل له ان يدعيها بقول احد وقال ابو عمرو بن عبد البر يجب على كل من بلغه شئ من الحديث ان يستعمله على عهده حتى يثبت عنده ما يخصه او ينسخه انتهى والصحابي مجروح

في مسلم وفي الشكره
بصنوني
في مسلم ولا شئني
منه

مطلب في ان
الاحاديث المنسوخة
قليلة

بالحديث الصحيح فكيف بمن دونهم ولو ظهر الفتوى مخالفا للحديث الصحيح يحمل ان
 صاحبه لم يبلغه هذا الحديث ولو بلغه لرجع اليه تحسينا للظن به فيمن هو اهله اذ لو
 خالفه لفلة المبالاة والتهاون به يسقط عدالته فلا يقبل فتواه ولا روايته وقد عرفت
 ان الاحتمال المحض لا عبرة له اعلا كالجرح المجهوم والاحتمال الناشى عن دليل او خفاء
 كما اذا كان مشتركا او مشكلا او مجملا او نحو ذلك فان قدر على ترجيح احد المعانى
 المحتملة بطريقه يعمل بما ترجح عنده وان لم يقدر على ذلك عاد اليه ضرورة التقليد
 بقدرها فان قيل الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا لانهم اعلم واورع فكيف يصح لمن
 دونهم مخالفتهم لان اجتهادهم لا يبلغ اجتهادهم ولعل عندهم فيما خالف غيرهم وجهها وجيبها
 ودليلها شافيا لا يقف عليه خصمهم ومعنى الحديث غامض لا يطلع عليه الا واحد بعد واحد
 قلت لاشك عندي في كونهم اقله واعلم واورع لكن الواجب على كل احد العمل
 بالكتاب والسنة والاجماع والقياس على موجب فهمه واجتهاده فمن لم يبلغ رتبة الاجتهاد
 او بلغ ولم يبلغ رتبة الكمال فيه او حصل له ذلك الحال ولكن اشتمه عليه المسئلة ولم يظفر
 بدليل عمل بمقتضى الدليل على قدر فهمه ولا يجوز له تقليد غيره الا فيما عجز عن فقه
 الدليل واضطر الى التقليد الا ترى ان ابا حنيفة مع كونه اقله واورع من غيره عندي
 يوسف ومحمد بن فروان ابن المبارك وكيع وامثالهم بما خالفوه في مواضع ور بما افتوا
 بقوله وعموا ووجهه بل كانوا يعملون بما ظهر عندهم من الادلة ولكن لو استفتاهم
 مستفت افتوا بقول ابي حنيفة رحمه الله الا ترى الى قول ابي يوسف رحمه الله اللهم انك
 تعلم انى لم اجر في حكم حكمت فيه بين اثنين من عبادك تعدا ولقد اجتهدت في الحكم
 بما وافق كتابك وسنة نبيك على الله تعالى عليه وسلم وكلما اشكل الامر على جعلت ابا
 حنيفة بينى وبينك وكان عندي من يعرف امرك ولا يخرج عن الحق وهو يعرفه وكان وكيع
 بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان يفتيان بقوله وكذلك عبد الله بن المبارك كثيرا

يغنى بقوله وقد اخرج ابو جعفر الطحاوي رحمه الله باسناده ما افتاه ابن المبارك بقوله
 وبلغ نحو عشرين مسألة وقد صح عن عصام بن يوسف انه سمع كونه من اصحاب ابي حنيفة
 المتوسكين بمذهبه والقائمين بنصرته كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس
 منه اخذنا بحديث ابن عمر في الصحيحين فقيل له في ذلك اذك من اتباع ابي حنيفة
 المحبين له المتقدمين فيه وتخالفي ربه في عملك هذا فقال كيف ابلغ شأوه مع قلة علمي
 وقصور اطلاعي وقد اعطى ثلثة ارباع العلم وشارك الناس في الربع الرابع ثم كان يغنى بقول
 ابي حنيفة لو استفتاه مستفت وكان ابو بكر القفال من اكابر الشافعية يقول للسائل في
 مسألة تسأل عن مذهب الشافعي ام ما هو عندي ومن هذا القبيل ما ذكره صاحب
 الهداية في كتابه التنجيس ان الواجب عندي ان يغنى بقول ابي حنيفة على كل حال
 مع انه صرح بالفتوى على قول ابي يوسف او محمد او غيرهما وترك قول ابي حنيفة في
 مواضع وكذلك قاضي خان فعل مثل ذلك وفي التفتيح طويل وبالجملة فصرهم الفتوى
 على قول ابي حنيفة رحمه الله بالنظر الى المقادير الذي يعجز عن فقه الدليل فانه اعلم عنده
 واورع وما وقع من افتنائهم بقول غيره لرجمانه عندهم بالنظر الى الدليل وكيف يدعى
 من له اذني مسكة واذن انصاف ان قوله عليه الصلوة والسلام مثلانما جعل الامام اماما
 ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا قال سمع الله لمن حمده
 فقولوا ربنا ولك الحمد وحديث عبادة بن الصامت نهى النبي عليه السلام عن بيع الذهب
 بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح الاسواء
 بسواء عينا بعين فمن زاد او اذاد فقد اربا وامثاله لا يعرف معناه ولا يفهم المراد منه الا الفقيه
 المجتهد ثم يدعى معرفة قول الفقيه مثل ما قال محمد رحمه الله في الزيادة رجل اوصى لرجل
 جل بمثل نصيب احد بنيه الاثلث ما بقي من الثلث بعد النصيب او قال بعد الوصية او قال
 الاثلث ما بقي من الثلث ولم يزد عليه شيئا ثم مات وترك ثلثة بنين فحق الورثة مال وتسع

مطلب في جواب
الاستدلال المفتى

مال ناقص بشئ، وثلاث شئ، وغير ذلك مما لا يعدو بوجوب العمل بقول الفقيه دون الآئنة
والحديث مخالفنا لاجتماع الاثمة كلهم مناقض الصريح كلامهم ونصهم فإنه قد صح عن ابي
حنيفة وابي يوسف ومحمد بن فرو مالک والشافعي واحمد وغيرهم ثبوت الامر دلله انهم
منعوا عن التقليد من غير ضرورة واجمعوا على انه لا يحمل لاحد ان يفتى بقولنا مال
يعلم من ابن قلنا وصح عن عصام بن يوسف قال كنت في ماتم قد اجتمع فيه اربعة من
اصحاب ابي حنيفة زفر و ابو يوسف وعافيه و اخر فاجعوا على انه لا يحمل لاحد ان يفتى
بقولنا حتى يعلم من ابن قلنا قال الذهبي عصام هذا صاحب حديث ثبت فيه وذكره
ابن حبان في الثقات وقال ابراهيم بن يوسف عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا يحمل
لاحد ان يفتى بقولنا مال يعرف من ابن قلنا وروى عنه النسائي وقال ثقة وذكره ابن
حبان في الثقات وقال الشيخ قاسم الجمالي في ترجمته هذه الرواية هي التي حملتني
على شرحي للقدوري الذي ذكرت فيه من ابن اخذوا عنهم واخرج الحافظ ابو نعيم الا
صيهاني في كتاب حلية الاولياء عن الشافعي انه قال لعبد بن الحسن انا كنا لانعرف الا
القليل فلما قدمنا عليكم سمعناكم تقولون لا تقلدوا واطلبوا الحق والحجاج وقال عز الدين
بن عبد السلام اذا صح عن بعض الصحابة مذهب في حكم من الاحكام لم يجز مخالفته الا بد
ليل اوضح من دليله وذكر الفقيه ابو الليث في كتاب البستان لا ينبغي لاحد ان يفتى الا ان
يعرف اقاويل العلماء ويعلم من ابن قالوا ويعلم معاملات الناس فان عرف اقاويل العلماء
ولم يعرف مذهبهم فان سئل عن مسألة يعلم ان العلماء الذين ينتحل هو مذهبهم انفقوا
عليه فلا بأس عليه بان يقول هذا اجاز وهذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل الحكاية واذا
كان مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بان يقول هذا اجاز في قول فلان ولا يجوز في قول
فلان ولا يجوز له ان يختار فيجيب بقول بعضهم ما لم يعرف حجته وقال في الروضة وغيرها
المادة الواقعة او الحكم الواقع او الفريضة المفروضة اذا كان لها ذكر في كتاب الله تعالى

ولم يعرف العباد معنى الآية يجوز ان يعمل بالآية وان لم يعرف معناها مثل قوله تعالى
اقبوا الصلوة وقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقوله واحل الله البيع وحرم الربوا فانه
يقصد الآية ولا يشتغل بالمعنى ان الله تعالى لم اوجب الصلوة ولم احل البيع وحرم الربوا
واجمعوا ان تقليد قوله عليه السلام يجوز مثل الفجر ركعتان وقوله في خمس من الابل
المائة شاة وفي اربعين من الشبابة شاة وان لم يعرف معناها لماذا امر بها على هذا المثال
واجمعوا ان تقليد قول التابعين وسائر الناس لا يجوز ما لم يعرف معناه فيقول فلان من
الفقيه او التابعين قال كذا فانا اعلم به وان لم اعرف حجته ومعناه واختلفوا في تقليد
قول الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقال علماءونا في ظاهر الاصول ان اقاويل جميع الصحابة
حجة تقبل من غير معرفة المعنى ويحمل به حتى روى عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه قيل له اذا
قلت قولاً وكتاب الله يخالف قولك قال اترك قولى بكتاب الله تعالى فقيل اذا كان خبر
الرسول يخالف قولك قال اترك قولى بخبر الرسول فقيل اذا كان قول الصحابي يخالف قولك
قال اترك قولى بقول الصحابي فقيل اذا كان قول التابعي يخالف قولك قال اذا كان التابعي
رجلاً فانار جل انتهى وقد سبق مقالات مالك والشافعي واحمد فريبا في هذا الباب فلا
حاجة الى اعادته وتطويل الكتاب فان قيل هذا البيان ينافي ما مر حواiban عصر الاجتهاد
قدمضى واهله قد انقرض منذ زمان طويل وانقضى وان دليل المقلد قول المجتهد ويجب
الصلابة في المذهب والمنتقل من مذهبه باجتهاد وبرهان آثم وعليه التعزيز وبدونها
بالطريق الاولى قال صاحب الخلاصة من الحنفية ان القاضي اذا قاس مسألة على اخرى
وحكم فظهر رواية ان الحق بخلافه فالخصومة للمدعى عليه يوم القيمة على القاضي وعلى
المدعى لان القاضي آثم بالاجتهاد لانه ليس من اهل الاجتهاد في زماننا والمدعى آثم
باخذ المال وقال الغزالي من الشافعية في احياء العلوم ومن ليس له رتبة الاجتهاد وهو حكم
اهل العصر انما يفتى فيما يسأل عنه ناقلا عن صاحب مذهبه فلو ظهر له ضعف مذهبه لم

مطلب
في القول بان عصر
الاجتهاد قد انقرض

يجوز له ان يتر كقول ليس له الفتنوى بغيره وما يشكل عليه يلزمه ان يقول لعل عند صاحب
 مذهبي جوابا عن هذا فاني لست مستقلا بالاجتهاد في اصل الشرع وقال ابو العباس
 القرطبي من المالكية في شرح صحيح مسلم العجتهض بان احد هما العجتهض المطلق وهو
 المستقل باستنباط الاحكام من ادلته فهذا الاشك في انه اذا اجتهد ماجور لكن يعسر وجوده
 بل انعدم في هذه الازمان وثانيهما مجتهد في مذهب امام وهذا غالب قضات العدل في
 هذا الزمان وشرط هذا ان يتحقق اصول امامه وادلته وينزل احكامه عليهم افيما لم يجده
 منصوصة في مذهب امامه واما ما وجد منصوصا فان لم يتخلف قول امامه عمل على ذلك
 النص وقد كفى مؤنة البحث والاولى به تعرف وجه ذلك واما ان اختلف قول امامه فهناك
 يجب عليه البحث في الاولى من القولين على اصول امامه انتهى وقد اختلف آراء المتأخرين
 من اصحاب الشافعي في ان الغزالي وشيخه ابوالمنالي الجويني والرويانى من اصحاب
 الوجوه في المذهب ام لامع قول الرويانى لوضاعت نصوص الشافعي لاملية هان صدرى
 ولما ادعى السبوطى الاجتهاد على رأس المائة العاشرة قام باعره ورموه عن قوس واحد
 وانكر واعليه دعواه وكتبوا اليه مسائل اطلق اصحابه فيها وجهين وطلبوا منه التراجع على
 قواعد الاجتهاد فرد السؤال من غير جواب واعتذر بان له شغلا يمينه عن النظر فيه فاذا
 طهر نزول حال اولئك وتقصيرهم عن هذا القدر فكيف من دونهم باكثر من ذلك قلت
 الأدلة الذالة على وجوب التمسك بالكتاب والسنة والاجماع والقياس عامة موجبة لما
 تفيد من الحكم من غير تخصيص بشخص دون شخص وعصر دون عصر ولا يجوز التدول
 عن مقتضياتها الا لضرورة العجز مقدرها بقدرها ولذلك صرح غير واحد من العلماء ان
 الاجتهاد فرض دائم وحق قائم الى قيام الساعة وانقراض هذه النشأة ودعوى انقراض
 عصر الاجتهاد وانقضاء اهله تقول لا دليل عليه قال محمد بن عبد الكريم الشهرستاني رحمه
 الله في كتاب الملل والنحل النصوص متناهية والوقايح غير متناهية وما لا يتناهي لا يضبطه

ما يتناهى فالاجتهاد والقياس واجب الاعتبار حتى يكون بعد كل حادثة اجتهاد وكلام
الغزالي على سبيل الالتزام على معاصر به في خوضهم على المناطرات طلبا للجاه والمال
وقد صرح صاحبه الفقيه احمد بن علي بن برهان بان التمام لا يلزمه التقيد بمذهب
ورجحه النووي وكلام القرطبي في المجتهد المطلق كاصحاب المذاهب المتبوعة وكلام الخلاصة
محمول عليه ولا يدل كلامهم قط على امتناع وجوده بل على عدم وجوده في تلك الازمنة
ومبنى على الاستقراء الناقص منسب وما يدبر بهم باحوال البلد ان النائية والازمان
الآتية ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا ولا يلزم من عدم كون الغزالي والجويني والروياتي
والسيوطي مجتهدين ان لا يكون مجتهد غيرهم لو سلم انهم لم يبلغوا رتبة الاجتهاد وقد قال
ابن الرفعة لا يختلف اثنان في ان ابن عبد السلام وابن دقيق العيد بلغا رتبة الاجتهاد
انتهى وابن عبد السلام من رجال المائة السابعة وابن دقيق العيد مات سنة اثنتين
وسبعمائة وابن الهمام ليس شاؤه بدون شاؤهما بل هو احق بذلك منهما ومبنى قولهم
دليل المقلد قول المجتهد ان العاجز عن فقه الدليل الشرعي المضطر الى التقليد ليس عنده
دليل يرجع الفعل على الترك او بالعكس سوى قول المجتهد الذي يقلده وينتحل رايه
وليس معناه ان غير المجتهد يجب عليه تقليد غيره ولا يجوز عليه التمسك بالدلة وقد
عرفت انه ليس من ضرورة ان لا يكون الرجل مجتهدا ان يكون مقلدا وما نقل بعضهم
من كتاب تحرير الاصول من انه انه قد اجماع على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعة
لا يصح اصلا فان المذكور في التحرير ما نقله عن كتاب البرهان لابي المعالي الجويني ان
اجماع المحققين على منع العوام عن تقليد اعيان الصحابة بل من بعدهم الذين سبروا
ووضعوا ودونوا هذا ثم قال وعلى هذا ما ذكر بعض المتأخرين يعني ابن الصلاح منع
تقليد غير الاربعة لانضباط مذاهبهم وتقييد مسائلهم وتخصيص عمومها ولم يدبر مثلها
في غيرهم لانفراض اتباعهم انتهى قال ابن امير الحاج في شرحه التقرير والتخبير وحاصل

مطلب في معنى
قولهم دليل المقلد
قول المجتهد

هذا انه ممنوع تقليد غيره هو لاء الأئمة لانه نقل حقيقة مذهبهم وعدم ثبوتها حق الثبوت
 لانه لا يقلد ومن ثم قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام لا خلاف بين القولين في
 الحقيقة بل ان تحقق ثبوت مذهب عن واحد منهم جاز تقليد وفاقوا ولا فلا وقال ايضا اذا صح
 عن بعض الصحابة مذهب في حكم من الاحكام لم يجز مخالفة الابدليل او وضع من دليله
 انتهى فانظر الى هذا الناقل كيف افتري بهتانا عظيما واثما مبينا وقال ان عقد الاجماع وحمله
 على الاجماع الشرعي احد الأدلة الأربعة ونعصب على الحق ثم نسبه الى ابن الهمام وهو انما
 نقل عن غيره اتفاق من وصفه ذلك الغير بالتحقيق والله اعلم به وقد اعترض عليه بان
 ذلك لا يوجب تقليد الأربعة فحسب لان من عداهم جمع وسبر ان لم يكن اكثر ولا يجب
 اتباعهم والحق انه لا يصح هذا المنقول اصلا لما مر من الأدلة وتصريحات الأئمة وكيف يصح
 هذه الدعوى وان وقع هذا الاجماع بل الاجماع ان عقد على خلافه وصرح ابن الهمام نفسه
 في فتح القدير وغيره بما ينافي فيه قال في فتح القدير لا دليل على وجوب اتباع المجتهد المعين
 بالتزام نفسه ذلك قول او فعلا بل الدليل اقتضى العمل بقول مجتهد فيما احتاج اليه لقوله
 تعالى فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون والسؤال انما يتحقق عند الحادثة المعينة
 وحينئذ اذا ثبت عند قول المجتهد وجوب العمل به والغالب ان مثل هذه يعنى منع الانتقال
 الزامات منهم لكفى الناس عن تتبع الرخص واخذ العامى في كل مسألة بقول مجتهد اخف
 عليه وانا لا ندرى ما يمنع هذا من النقل او العقل فكون الانسان يتتبع ما هو اخف على
 نفسه من قول مجتهد مسوغ له الاجتهاد ما علمت من الشرع ذمه عليه وكان صلى الله تعالى
 عليه وسلم يجب ما خفف على امته انتهى وقال العراقي ان عقد الاجماع على ان من اسلم فله
 ان يقلد من شاء من العلماء بغير حرج واجمع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ان
 من استفتى ابا بكر وعمر وقلدهما فله ان يستفتى ابا هريرة ومعاذ بن جبل وغيرهما ويعمل
 بقولهم من غير تكبير فمن ادعى برفع هذا بين الاجماعين فعليه البيان والدليل هذا الكلامه

وقد ضبط وسير مذهب جماعة من الأئمة سوى الأربعة ولهم اصحاب ينتحلونه واتباع يعملون به الآن ترى ان الخلفاء العباسية كانوا يعملون بمذهب جد هم عبد الله بن عباس رضى الله تعالى عنهم ما وجد عندهم واياه من غير تكبير من العلماء وقد جمع فتياه حفيد المأمون امير المؤمنين ابو بكر محمد بن موسى بن يعقوب وكانوا يكتبون في مناشيرهم الى ملوك الاطراف ان يصلوا صلوة العيد بمذهب جد هم وكان عمل الناس عليه الى ان انقرضت دولتهم قال في الهداية والكافي وغيرهما والناس يعملون اليوم بمذهب ابن عباس رضى الله عنهما الامر بنبيه الخلفاء فانهم كتبوا في مناشيرهم ان يصلوا صلوة العيد بمذهب جد هم واما المذهب فقول ابن مسعود رضى الله عنه ومن تلك المذاهب المضبوطة مذهب سفيان بن سعيد الثورى وكان له اتباع ينتحونه منهم الشيخ ابو نصر بشر بن الحارث الزاهد المعروف بالحافى رحمه الله قال الحافظ الذهبي كان بشر على مذهب سفيان الثورى فى الفقه ومات سنة سبع وعشر بن ومائتين وقال الغزالي فى الاحياء الفقهاء الذين كثر اتباعهم فى المذهب خمسة وعقد منهم سفيان الثورى ثم قال هو اقل اتباعا من احمد بن حنبل واتباعهما اقل من اتباع الثلاثة ومذهب ابى ثور ابراهيم بن خالد الكلبي ومن اتباعه المنتحلين لرأيه الحافظ ابو العباس حسن بن سفيان النسوى وكان يفتى على مذهبه وكذلك سيد الطائفة جنيد بن محمد البغدادي كان على مذهبه ومذهب داود بن على الظاهري امام الظاهرية ومن اتباعه الشيخ ابو محمد رويم بن محمد البغدادي الزاهد من طبقة جنيد مات هو والنسوى سنة ثلاث وثلاث مائة ومذهب محمد بن جرير الطبرى المفسر المورخ ومن المنتحلين لرأيه ابو الفرج مهافا بن عمران النهرواني مات سنة تسعين وثلاثمائة ومذهب ابى بكر محمد بن خزيمة النيسابورى وكان على مذهبه ابو محمد دعاج بن احمد بن دعاج السجزي العدل ويفتى به ومات سنة احدى وخمسين وثلاثمائة وكان لفتى بن محمد القرطبي عالم الاندلس وحافظها ولاسحاق بن راهويه

النيسابوري امام خراسان وقيدها ولغيرهم من العلماء مذاهب مستقلة اختاروها وعملوا بها وفي التفصيل طول فكيف يصح دعوى هذا الاجماع ومعنى وجوب الصلابة في المذهب هو وجوب الثبات على الطريقة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة والتابعين ومن بعدهم من ائمة الدين والسلف الصالحين على ما بيناه لا التقيد بفتوى ققيه واحد والتعصب له على صاحبه من غير قيام دليل يوجب ذلك ومن يتعصب لواحد من الائمة دون البواقي ويرى ان قوله هو الصواب ويجب اتباعه ورد غيره وان ظهرت قوته ونهضت حجته فهو ضال جاهل بمنزلة من يتعصب لواحد من الصحابة كالروافض والخوارج والنواصب وغيرهم من اهل البدع والاهواء وقال الرازمي وغيره لا واجب الا ما اوجبه الله ورسوله ولم يوجب الله ورسوله على احد من الناس ان يتمذهب بذهب رجل من الامة فيقلده في دينه كل ما يأتي منه ويرد غيره على ان ابن حزم قال اجمعوا انه لا يحل لحاكم ولا مفت تقليد رجل فلا يحكم ولا يفتى الا بقوله انتهى قال ابن امير الحاج في شرح النحر يروى وقد انطوت القرون الفاضلة على عدم القول بذلك بل لا يصح للعامي مذهب ولو تمذهب به لعدم تأهله وليس له نظر وبصيرة بالمذهب على حسنه ولا يعرف فتاوى امامه واقواله ودعواه بانته حنفى او شافعى لقوله انا فقيه او نحوى وكيف يصح له الانتساب الا بالدعوى المجردة من الحجمة والقول الفارغ من المعنى من كل وجه هذا الكلام وكيف يتخيل صحة ذلك والكلمة الشائعة بين الامة من قولهم اتفاهم حجة قاطعة واختلافهم رحمة واسعة تشهد عليه بخلافه وتحكم بغير مراده فانه لو جعل اتباع الواحد ^{واحد} واجباً وتقليده لازماً يكون تضييقاً واي تضييق وفي اتباع الناس للعلماء على التوزيع ليس فيه شيء من التخفيف والتوسيع لان من قلدا باحنيقة مثلاً لا يتضييق بتقليده الا في الوفاء غيره حتى يكون له توسعة في جواز تقليد جماعة للشافعى واخرى لمالك ومن دونهم لاحمد وغيره وانما يحصل التوسع بجواز اتباع كل

لكل في المسئلة الخلافية التي سوغ فيها الخلاف قال الشيخ ابو بريد البسطامي اختلاف العلماء
رحمة الا في تجريد التوحيد ذكره القشيري في رسالته وقال الشيخ محي الدين رحمه الله
في الفتوحات وبحمد الله جعل ذلك رحمة لنا لولا ان الفقهاء حجرت هذه الرحمة على
العامّة بالزامهم مذهب شخص معين ام يعيننا الله ورسوله ولا دل عليه ظاهر كتاب ولا سنة
صحيحة ولا ضعيفة ومنعوا ان يطلب رخصة في نازلته في مذهب عالم آخر اقتضاه اجتهاده
وشددوا في ذلك ثم قال والذي وسعه الشرع لهذه الامة بتقرير حكم المجتهد بن ضيقه
عوام الفقهاء يربط الرجل بمذهب خاص لا يعدل عنه الى غيره والمجرح عليه فيه الم يحجر
الشرع واما الائمة مثل ابي حنيفة ومالك و احمد بن حنبل والشافعي رحمه الله فحاشاهم
عن ذلك ما فعله واحد منهم قط ولا نقل عنهم انهم قالوا لاحد اقتصر علينا ولا قلنا في فيما
اقتينك به بل المنقول عنهم خلاف هذا انتهى وقال ابن العز رحمه الله في التنبيهات
على مشكلات الهداية من يتعصب لواحد من غير الرسول عليه السلام ويرى ان قوله
هو الصواب الذي يجب اتباعه دون غيره فهو ضال جاهل بل كافر يستتاب فان تاب
والا قتل لجعله بمنزلة النبي المصوم هذا الكلام وبالجملة لا يمكن ان يوجد دليل يوجب
على احمد بن محمد اتباع ابي حنيفة رحمه الله وعلى احمد بن عمر اتباع الشافعي رحمه الله
ثم العمل بمقتضى الادلة الشرعية والتمسك بالاصول الاربعة والاخذ بها والعمل
بموجبها ليس من الانتقال في شيء ولو سلم وفرض من غير ما لزوم كون التشديدات
المذكورة في كتب المتأخرين في حق المنتقل من مذهب الى آخر صحيحة مبنية على
حجة فمعملها من ينتقل انتقالا كلياً من غير برهان يدعوه اليه او اعتقاد رجحان بحمله
عليه بل بمجرد التهاون وعدم المبالاة او اتباع هوى النفس وقضية الطبع كما قيل
في وجيه الدين مبارك بن مبارك بن سعيد الواسطي المعروف بابن الدهان النحوي
الضرير انه كان حنبلياً انتقل الى مذهب الشافعي ثم تحول حنفياً حين طلب الخليفة

نحويا يعلم ولله النحر ثم انه تحول شافعيًا حين شغرت وظيفة تدريس النحو بالنظامية
لما شرط صاحبها ان لا ينزل فيها الا شافعي وفي ذلك يقول ابو البركات مؤيد بن يزيد
التكريتي (شعر) ومن يبلغ عنى للوجيه رسالة * وان كان لا تجدى اليه الرسائل * تذهب
للنعمان بعد ابن حنبل * وذلك لما اعوزتك الماكل * وما اخترت رأي الشافعي تدينا
* ولكنما تهوى الذي منه حاصل * واما قليل انت لاشك صاير * الى مالك فافطن بما
انتى قائل * فان الانتقال من مذهب الى آخر بالكيفية وترك الاول مهجور البتة فلما انحلو
من التعصب واتباع الهوى ولذلك قال عمر بن محمد النسفي رحمه الله فيما كتبه الى
بعضهم ليت شعري اختلفت ابا حنيفة في الاصول والفروع او في الفروع خاصة فان خالفته
في الاصول فسحقالك سحقوا وان خالفته في الفروع اجزافا خالفته واعتسافا ام لاح لك
الصواب في غيرها فرائيت التمسك به عدلا وانصافا وهب ان الامر كذلك فليت شعري
اوقع لك هذا الشكل والشبهة في مسألة واحدة او في مسائل عدة او في جميع المسائل
التي لا يمكن حصرها في طويل مدة فان قلت في الجميع فبعيد بعيد ومحال شديد وان
قلت في البعض فمن اين يجب مخالفة الحق على العموم لشبهة خاصة لولا الداء العضال
والزرق والافتعال والهوى المتبع والرأي المبتدع والجنون الذي لا تزيله شربة
افتيون هذا كلامه ولعل المنتقلين من الأئمة وكثير من فضلاء الأئمة لم يكن لهم علم
اوطن بغير ما انتقلوا اليه من المذهب وانما كانوا قبل الانتقال لم ينتحلون ما انتقلوا عنه من
مذاهبهم ببعض التقليد وقد انتقل الامام ابو جعفر الطحاوي و ابو الحسن محمد بن
عبد الله النيسابوري العمى من مذهب الشافعي الى مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه
وعكس ابو جعفر الترميذي و ابو المظفر السمعاني و ابو العباس احمد بن محمد الشمني
و ابو عبد الله محمد بن عمر القاهري المعروف بابن المغربي من مذهب مالك الى
مذهب ابي حنيفة و اسد بن الفرات و علي العكس و ابو القاسم عبد الواحد بن علي

البغدادي و ابوالمظفر يوسف بن قزغلي سبط ابن الجوزي من مذهب احمد بن حنبل
 الى مذهب ابي حنيفة رحمه الله و ابو العلماء بن حسين بن محمد الفراء بالعكس و محمد بن
 عبد الله بن عبد الحكم و احمد بن زكريا بن فارس الهمداني اللغوي من مذهب
 الشافعي الى مذهب مالك رحمه الله و عكس عبد العزيز بن عمران الخزاعي و ابو الفتح
 محمد بن علي بن وهب القشيري المعروف بابن دقيق العيد و ابو حاتم محمد بن
 حبان البستي الحافظ من مذهب داود الظاهري الى مذهب الشافعي و ابو محمد علي
 بن احمد بن سعيد القرطبي المعروف بابن حزم الحافظ و ابو هاشم احمد بن محمد بن
 اسماعيل المصري الزاهد بالعكس و ابو بكر علي بن احمد البغدادي الخطيب و سيف
 الدين الامدي من مذهب احمد الى مذهب الشافعي رحمه الله و عكس الحافظ
 شمس الدين ابو عبد الله الذهبي و الكثيرون من العلماء الكبار و الفضلاء
 الابرار غير هؤلاء قد انتقلوا من مذهب الى مذهب لا يجمع تفصيلها
 ما نحن عليه من المطلب فان قيل قد صرحوا بان دليل المقلد قول المجتهد و ان الظاهر
 ان يكون الحق مع اصحابنا و ان المفتي لا يخالفهم فيما افتوا فان اجتهاده لا يبلغ اجتهادهم
 و ان مذهبنا في الفروع صواب يحتمل الخطاء و مذهب المخالف بالعكس و في الاصول
 الحق مذهبنا و مذهب المخالف باطل قطعا فكيف يسوغ الانتقال من مذهبنا الى مذهب
 آخر قلت قد عرفت فيما سلف ان المقلد من يتبع غيره في قول او فعل من غير حجة
 فليس عنده دليل لما ينتقله من المذهب سوى تقليده لمن ظنه انه اعلم و اورع و ليس من
 ضرورة هذا ان من لم يبلغ رتبة الاجتهاد لا يجوز له العمل بالكتاب و السنة و مقتضى الادلة
 نعم الظاهر ان اصابة الحق ان يكون مع اصحابنا الثلاثة و من في طبقتهم بناء على الظن انهم
 اعلم و اورع فيجب على المفتي اذا استفتاه المقلد لهم ان يفتي بقولهم بل بقول ابي حنيفة
 رحمه الله و حده ما صح منه قول و ثبت عن روايته ان اجتهاد غيره لا يبلغ اجتهاده بحسب

ظن ذلك المستفتي لانه مقلد له لادليل عنده سوى قوله لانه قد اضطر الى تقليده لغلبة ظنه
ان الحق معه لكونه اعلم في ظنه وانه لا يخرج عن الحق وهو يعلمه لكونه اورع في رأيه
ثم ان مذهبنا في الفروع الثابتة بالنظر والقياس وبمدخل من الظنون واراها الناس يقع
فيها اختلاف العلماء ويتردد قولهم بين الصواب والخطا صواب في ظننا والالما اتخذناه
مذاهبا ولم يصح لنا تقليده ويحتمل الخطا لكونه نمونانا بتايمدخل من الرأي ودليل ظني
فلا محالة يكون مذهب المخالف على عكس ذلك عندنا والالم يكن فرق بين المذهبين
بحسب ظننا فان قيل قد ذكروا ان الكتب الخمسة التي هي اصول المذهب كالاخبار
المتواترة او المشهورة وان المتون كالنصوص وما سويها كالاخبار الاحاد فكيف يكون
الامر على ما ذكرت قلت تلك كلمة حق وانت تريد بها معنى باطلا وذلك لان كون
الكتب الخمسة كالاخبار المتواترة او المشهورة في كونها ثابتة عن محمد بن الحسن رحمه الله
بالنواتر والشهرة مثل الاخبار الثابتة عن محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك
لا في كونها حقا بالثبوت ثابتة في نفس الامر معصومة المراد محرسة الوفاة عن الكذب والخطا
والريب بحيث يجب على كل احد وصل اليه الاخذ به والعمل به ووجه كخبير الرسول
الواجب الاتباع اللازم الامتثال باوامره ونواهيها وليس معنى كون المتون كالنصوص
انها مثل آيات الكتاب واحاديث الرسول في القوة وكونها قطعية يقينية بحيث تجري
مجرها في وجوب التمسك بها على كل احد وتضليل المعرض عنها والعاقل عن مقتضياتها
بل لما كان وضع المتون لجمع اقوال صاحب المذهب وحفظها دون غيرها فالمنذور
فيها بمنزلة صريح المعزى الى ابي حنيفة مثلابقول له قال ابو حنيفة رحمه الله ولهن ائري
اصحاب المتون متى احتاجوا الى ذكر قول غيره ذكروا اولاقوله في صورة الاطلاق ثم
يردونه بقول غيره مثل وقولهم عند ابي يوسف او قال محمد اوزفراوقالا وعندهما اونحو
ذلك ولو ذكروه في صورة الاطلاق حمل على قول صاحب المذهب وكان خطا ونظير ذلك

ان البخارى ومسلما رحمهما الله لما التزموا في صحبتهما ايراد الاحاديث الصحيحة التي اتفق عليها الحفاظ وتجريدها عن غيره ولذلك ارتفع شأنهما وبلغ سمك السماء قدرهما اعترض عليهما غير واحد من النقاد كابن جعفر الطحاوى وغيره في احاديث بانها ليست على ما شرط عليه وهذا الاعتراض متوجه عليهما بالنظر الى ما التزموا وان صححت تلك الاحاديث بلاريب ولم يخز جاعن محمد بن اسحاق صاحب المغازى مع كونه ثقة ثبتا حجة لما تكلم عليه مالك بن انس رحمه الله بما تكلم ثم هذا الاعتماد انما هو على المتون التي سنصف حالها فيهما سيئلى عليك واما المتون المحدثه في الفرون المتأخرة فحالها ينزل عن ذلك لكون اصحابها غير ثقة مع ما يخطر على بال من اقوال الشروح والفتاوى وغيرها واما في الاصول في باب العقايد وغيرها فمذهبنا ما نطق به الكتاب ومتواتر السنة مع الثبات على حدود الشرع في اثبات ما اثبتته ونفى ما نفاه والسكوت عما عداه من غير زيادة على ما يعطيه ولانقصان عن مفاده ولا تمتد الى ما وراءه على ما قرناه في المطلب الاول وبيناه وليس المراد منه بالذرى ركبته طوائف اهل الكلام من الاشاعرة والمعتزلة والحنابلة والكرامية وغيرهم من الاراء الركيكة الالهواء السخيفة فلا جرم ان مذهبنا هذا حق لا يجوز لاحد مخالفته من كان وما يخالفه باطل لا محالة سواء كان القائل به كلاميا او فلسفيا او اشعرى او عدليا او جبريا او ظاهريا او اماميا او حنبليا او غير هؤلاء (تفصيل) قد عرفت ان الله سبحانه قد اكمل لنا ديننا واتم علينا نعمته ورضى لنا الاسلام ديننا وقال اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء ثم قال فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون وقال ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله وقال ولوردوه الى الرسول والى اولى الامر منهم لعلهم الذين يستنبطونه منهم وقال ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم واخرج مسلم رحمه الله في صحبه عن محمد بن سيرين رحمه الله ان هذا العلم دين فانظروا عمن

تأخذون دينكم وفي الصحيحين عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله لا يقبض العلم ينزعه انتزاعاً من قلوب العلماء ولكن يقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا واصلوا وقال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وقال ولا تقف ما ليس لك به علم والظن ليس بداخل في مسمى العلم فضلاً عن التقليد لقوله تعالى ما لهم به من علم انهم الا يظنون حيث اثبت الظن بعد نفى العلم ولكن الأدلة قد تطاردت على ان المراد من العلم في باب العمليات المعنى الأعم الشامل له وللظن الحائل من طريقه المعتبر في نظر الشارع ووجهه المبينة عنده المبينة من جهةه والمقلد العاجز عن فقه الدليل وتعقل الحجة غاية طاقته تحصيل الظن من فتوى العالم المتورع لضرورة تقليده له تحاشياً عن البطالة والاسترسال بهوائه والارتباك في الحيرة فأعلم ان نقل الشريعة اما باصلها المنصوص عليه واما بفرعها المستنبط منه والآول آيات القرآن واحاديث الرسول ويلتحق بهما في كونها حجة فتياً للصحابة في نظر ابي حنيفة واصحابه رضي الله تعالى عنهم اجمعين حملاً على السماع لنبوهم عن عن العجاذفة والتقول في دين الله لثبوت عدالتهم وستارتهم والقران متواتر الثبوت معروف الحال وطريق معرفة الحديث في هذه الاعصار المتأخرة هو الاعتماد على الائمة الموثوق بهم في عام الحديث بالرجوع الى كتبهم لانهم جمعوا وادونوا وصححوا وحسنوا وضعفوا وبينوا وفرغوا عن تفتيش رجاله والبحث عن احوال روايته وتواترت عنهم كتبهم او اشتهرت واستبان الاعتماد بهم والثاني فتيها الفقهاء وكبار العلماء المتبحرين في علم الفقه وفن النظر ومسائل الفروع والروايات بين صحبة يجوز الاعتماد عليها وسقيمة لا يعتمد بها ولا يعتبر بشأنها ويجب على الناس ان ينظروا في اديانهم نظرهم في اموالهم وهم لا يقبلون في معاملاتهم دراهم ودنانير لا يعرفون جودتها وانما يختارون السالم الطيب الصحيح كذلك يجب عليهم ان لا يأخذوا من الروايات الحديثية والمسائل الفقهية الا ما

صح وثبت رواية ودراية فان التدين بما لا دليل عليه منهي عنه من جهة الشرع قال الله تعالى
 ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله وقال اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا
 تتبعوا من دونه اولياء وقال وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهايكم عنه فانتهوا فلا يسوغ
 ان يعمل بكل كتاب اذ الشايع الذايغ في زماننا كتب جمعها ضغفء الرجال من اطراف
 الحواش واثبتوا فيها ما تصرفوا فيها بارائهم من غير بصيرة ولفقوها لا بحزم وخبرة ولا بقول
 من نصب نفسه مفتيا وسماه عالما اذ قد غلب الجهل وشاع الفسق بعد القرون الثلاثة
 فالمستور في حكم الفاسق بحكم هذه الغلبة والشيوع الى ان يكشف عن حقيقة الحال
 البحث والبيان وعن هذا قال القاضى ابو زيد رحمه الله في الامد الاقصى ماضت امة
 من مضى قبلنا الا باتباع ابائهم وفساق علماء دهورهم ونبيد الكتاب والسنة وراه ظهورهم
 وقد اشتهر عن الامام ابى بكر الرازى المصاحف رحمه الله بل تواتر عنها وتبعه من جاء بعده
 وتلقاه ما قال قد استقر رأى الاصوليين ان المفتى هو المجتهد فاما غير المجتهد من حفظ
 اقوال المجتهد فليس بمفتى والواجب عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد كلبى حنيفة
 رحمه الله على جهة الحكاية فانه لا يفتى الا المجتهد وهو الفقيه فعرف ان ما يكون في زماننا
 ليس بفتوى بل نقل كلام المفتى اياخذ به المستفتى وطريق نقله كذلك عن المجتهد احد
 امور اما ان يكون له سند فيه اليه او ياخذ من كتاب معروف تداولته الايدي نحو كتب
 محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للائمة المجتهدين المعروفين بالفقه
 والعقول الثقة فى الرواية لانه بمنزلة الخبر المتواتر عنهم او المشهور وقال ابن الهمام
 فعلى هذا الوجود فى بعض نسخ النواذر فى زماننا لا يجعل عزوما فيها الى محمد ولا الى ابى
 يوسف لانها لم تشتهر فى عصرنا فى ديارنا وم اذا وجد فى كتاب مشهور معروف كالمهداية
 والمبسوط فاذا كان الحال فى النواذر ذلك فبالحرى ان لا يصح عزوما فى كتب المتأخرين
 من الفتاوى والواقعات وغيرها الى المجتهدين لانها مع خلوها عن الاسناد وعرائها عن

الدليل لم ينسب غالب ما فيها الى الأئمة الثلاثة ومن يحذو حذوهم في الفقه والاجتهاد
 والثقة ولا التزم اربابها الاخراج عنهم بل ما تضمنه من اقوالهم في غاية الندرة وما عداه من
 اقوال طائفة من متفقيه القرون الوسطى والمتأخرة لم يعرف حالهم ولم يثبت عد التهم
 وربما يخالف المأخوذ منه ويبين المتقول عنه ونظير ذلك ما وقع في شرح الكنز لابن
 النجيم حيث قال في كتاب الصوم منه ولم يتعرض لحكم باقي الاهلة التسعة وذكر الامام
 الاسي بجابى في شرح مختصر الطحاوى الكبير واما في هلال الفطر والأضحى وغيرهما من
 الاهلة فانه لا يقبل فيه الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول وادرار كافي سائر الاحكام
 انتهى وفي بعض حواشى الاشباه والمصنف طرد ذلك في غير رمضان كرجب وشعبان مع
 غيرهما اذ قصد باثباته امر دينى خالص لله تعالى كان يغم هلال رمضان فيحتاج الى اثبات
 اول شعبان فلو غمما يحتاج الى اثبات هلال رجب وهلم جرا هذا فانظر الى التفاوت بين
 هذه الحكاية والمحكى عنه وعدم المطابقة فان ابن النجيم انما نقل ما ذكره الاسي بجابى
 فحسب وهو في غير موقعه ودلالته على وجوب اكمال جميع الاشهر لو لم يثبت بشهادة
 شاهدين في حيز المنع ومن الجائز ان يكون المراد منه لا يثبت هذه الاهلة بدون شهادة
 شاهدين في حكم من تلقى بها من تعليق طلاق او عتاق او نذر صوم شهر معين او غير
 ذلك والالكان معارض العموم ما في الوقاية وغيرها من قولهم وقيل بلاد عوى ولفظ اشهد
 للصوم مع غيم خبر فرد بشرط انه عدل لان جميع الاهلة في هذا الصوم البتة ومخالفا
 لتعليقهم اشتراط الهد في الفطر والأضحى على ظاهر الرواية بتعلق حق العباد وعدم
 اشتراطه في الصوم والأضحى على رواية النوادر بكونه من امور الدين وصاحب تلك
 الحواشى لم يعرف ما هو المراد من الامر الدينى ونزله في غير محله ولم يفرق بينه وبين
 غيره بل كان نشر بعامدنا مردوا على صاحبه لانه لا دليل قط من آية او سنة او اجماع
 امة او قياس او اتباع على اكمال جميع الاشهر لو غم فيها لان الصوم لم يرد فيه الشرع الا

بالامر برؤية هلال رمضان او اكمال شعبان والقول بان من ضرورة عدم رؤية هلال
 شعبان اكمال رجب غير مسلم فانه انما يلزم ذلك ان لم يعرف بدليل آخر وقد عرف فان
 الشهر لا يكون الا تسعا وعشر بين يوما وكسرا وانما اوجب الشرع اكمال ثلاثين في شعبان
 وفي شهر رمضان للاحتياط وينتفى انقضائه الشهر بيقين وذلك مما توافق فيه العقل والنقل
 وثبت من جهة الشريعة ومن حيث الحكمة فانه قد ثبت عند الحساب ثبوت الامر دله ان
 القمر يصل الى نقطة فارق فيها عن الشمس في مدة سبعة وعشرين يوما وسبع ساعات
 وثلاث واربعين دقيقة واربع ثوان ويجتمع معها تارة اخرى في مدة تسع وعشرين يوما
 ونصف يوم واربع واربعين دقيقة وثلاث ثوان وان مدة السنة القمرية ثلاثمائة واربعة
 وخمسون يوما وخمس يوم واحد وسدسه وكسره والحسابيات كلها امور قطعية برهانية لا سبيل
 الى مجادتها بعد فهمها ومعرفة ما قال صاحب الهداية في مختارات الفوازل علم النجوم في
 نفسه حسن غير مذموم اذ هو قسمان حسابي وانه حق وقد نطق به الكتاب قال الله تعبه الشمس
 والقمر بحسبان اي سيرهما بحساب واستدل الى بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث
 وهو جائز كما استدلال الطبيب بالنبض على الصحة والمرض وقوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم انا امة امانة لا نكتب ولا نحسب ليس فيه ما يدل على تحضية الكتاب والحساب بل يدل
 على تصويبها وتصديقه ما فانه صدر في معرض اظهار المعجزة وبيان ان معارفه الهية
 بوحى يوحى من عند الله تعالى فان حاصل المراد منه اذ انعزى ذلك باعلام الله تعالى
 وتعرفه لنا لا بغيره لانا امة امانة لانستعمل الحساب ولاننا اول الكتاب وانما يعرفه الحساب
 بمزاولة حسابهم والكتاب بالكتابة عن غيرهم كما قال الله تعالى وما كنت تتلو من قبله من
 كتاب ولا تحطه بيمينيك اذا الارتاب المبتلون بل هو آيات بينات في صدور الذين اوتوا
 العلم وما يحسد باياننا الا الظالمون واهل الشرع من الفقهاء وغيرهم يراجعون في كل حادثة
 الى اهل الخبرة بها وذوى البصارة في حالها فانهم يأخذون بقول اهل اللغة في معاني الفاظ

القرآن والحدِيثُ وبقول الطبيب في افطار شهر رمضان وغير ذلك فما الذي يمنع من بناء
 اكمال شهبان وغيرها من الاشهر عليه مع كونه قطعيا وموافقا لاجبار الشارع به وقد صح
 عن محمد بن مقاتل الرازي من اصحاب محمد بن الحسن رحمهما الله انه كان يعمل به
 ويراجع اهله فيه وقال ابن سريج وغيره ان قوله عليه الصلوة والسلام فان غم عليكم
 الهلال فاقدروا له خطاب لمن خصه الله تعالى بهذا العلم وقوله فاكملوا العدة خطاب
 للامة ولم يرو عن احد من هوى طبقة محمد بن مقاتل او من هو فوقهما يخالف كلامه
 ولا عن يقاربه ولا اعتبارا لتعصب عدة ضعاف من المتأخرين عليه وهديث من اتى
 حايضا وامرأة في دبرها او كاهنا فقد كفر اخرجه احمد وابن ماجه والدارمي وفي سنن
 ابي داود فقد برى مما انزل على محمد انتهى ضعيف وليس فيه ذكر النجم وان وجد
 في بعض كتب احداث المتفهمة ولو ثبت فهو خبر واحد لا يفيد العلم ومصروف عن
 ظاهره فانه لم يذهب احد من الفقهاء الى كفر من اتى حايضا وامرأة في دبرها ومخصوص
 ببعض متناولانه فقد شهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على بعض اخبار الكهنة
 بالصدق على ما في الصحيحين وغيرهما فضلا عن اهل النجوم المستدلين بالامارات
 وقال ابو المنصور الماتريدي وغيره ليس في الآية ما يدل على تكذيب المنجمة والمنطبية
 بل المنهى تصديقه في تكذيبه النبوة او في اخباره بما يناقض ما اعتبر في عقد الدين
 ولذلك لم يجب طلب الهلال الا في قدوم شهر رمضان ولم يتعرض احد من الفقهاء
 وجماهير العلماء الى حال سائر الاهلة وما جعلوا يوم الشك الا يوما واحدا واما عدم
 اعتمادهم على الحساب وقول اهل النجوم في دخول شهر رمضان للصوم والخروج عنه
 فلان الشارع علقه للرؤية بقوله صوموا للرؤية وافطروا للرؤية اشفاقا للامة وتيسيرا لهم
 مع مراعات الاحتياط دون انقضاء سائر اشهور ومضى الدهور لا لبطلانه وعدم صحته في
 نفس الامر وتزييفه وتكذيب قائله بل لان الشرع الغاه في هذا الحكم لذلك والآفاء

تم معرفة ذلك باجتهاد
 الرضي والاجتهاد غير
 مجرد الوهم بل هو غلبة
 العقل عن امارة او تجربة
 غير ظاهرة للفطن وقيل
 عند الله شرطا
 فتح القدير من نفسه
 بيدى للمحقق ابن
 الهمام

بعض الروايات اكمال
 جميع الاشهر عند عدم
 الرؤية بل من تكسر يوم
 الشك على عد ذلك يوم
 لم يبر هلاله ولم يزل
 بها احد بل صرحوا بخلافه
 منه سلمه الله

غير الابطال فقد الغى الشرع اموراً في مواضع من غير ابطالها فانه الغي الابعاد من غير
تحرر واعتبر الخطاء معه في اشتباه القبلة والغى العلم القطعي الحاصل للامام من المشاهدة
في اقامة الحدود واعتبر الظن الحاصل له من شهادة الشهود فحرم اقامتها عليه في الاول
واوجبها عليه في الثاني والحس مما يفيد العلم قطعيًا والخبر دون المتواتر لا يفيد الا الظن
قال ابن كثير اتفق العلماء عن بكرة ابيهم علي ان القاضي لا يقتل بعلمه وان اختلفوا في
سائر الاحكام ولا ييوسف القاضي رحمه الله في ذلك قصة مشهورة مع الرشيد امير المؤمنين
وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى ترو الهلال ولا تنظروا حتى تروه
فان غم عليكم فاكملوا العدة ثلاثين وفي صحيح مسلم رحمه الله عن جابر رضي الله عنه
آلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن نساءه شهراً معيناً فدخل عليهن صباح تسع
وعشرين فقبل يارسول الله انما اصبحنا التسع وعشرين فقال عليه السلام ان الشهر يكون
تسعا وعشرين وفي صحيح البخاري رحمه الله حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا الاسود بن
قيس حدثنا عبيد بن عمر وانه سمع ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم انه قال ان امة امية لانكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا اي معنى مرة تسعة
وعشرين ومرة ثلاثين وفي صحيح مسلم حدثني القاسم بن زكريا حدثنا حسين بن علي
عن زائدة عن اسماعيل عن محمد بن سعد عن ابيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
قال الشهر هكذا وهكذا تسعاً وعشراً وتسعاً وعشراً في رواية عن ابن عمر قال عليه الصلوة والسلام
ان امة امية لانكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا وعقد الابهام في الثالثة
والشهر هكذا وهكذا اي معنى تمام ثلاثين انتهى فتعد الطرق وتغاير الرجال
مع تفاوت في اللفظ واتحاد في المعنى يدل على ان البيان الواقع فيه والتفسير بقوله
مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين وبقوله عشراً وتسعاً من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

وأولم يثبت ذلك فرأى المحققين في أمثاله ان غايته ان يكون مدرجا وغايته الارسال
 وهو حجة عندنا وعند جمهور العلماء أو هو حكاية حال بلفظ ظاهر العموم وهي نعم دون
 حكاية الفعل والفرق بينهما ان في الأول بذكر الراوي حال المتضمن للمقول نحو قضي
 بالشفعة للجار فالظاهر انه نقل بالمعنى ولو كان بيانا لحاله في قضية معينة فالظاهر انه فهم
 العموم من كلامه ولو بقرينة ولد لك اسند القضاء على العموم اليه فيكون حجة وفي الثاني
 ينقل فعلا من افعال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نحو صلى في الكعبة وليس له عموم اصلا
 ومقتضى ذلك اشتباك العددين في شهور السنة وقد اعتبره العلماء كذلك في مواضع
 حيث قالوا ان السنة القمرية ثلاثمائة واربع وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه وبعضهم
 انها ثلاثمائة واربع وخمسون يوما بالتقريب وان فضل ما بينها وبين الشمسية عشرة
 ايام وثلاث واربع عشر يوم كذلك وقالوا اذا احتيج الى نصب العادة للاستحاضة لم يوضعها
 كذلك او نسيان عاداتها او غير ذلك يقدر حيضها في كل شهر بعشرة ايام وباقيه طهر فيكون
 طهر شهر عشرين يوما وطهر شهر اخر تسعة عشر يوما وهلم جرا هذا ولا يمكن حمله على
 انه قد يكون كذلك لفوات الفائدة التبليغية وخلوه عن افادة الحكم الشرعي والانبيا
 بعثوا لبيان الاحكام الشرعية لا لبيان الحقايق كما صرحوا في قوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم الهرة سبع وانها من الطوافين عليكم والطوافات وقوله عليه الصلوة والسلام
 الاذنان من الراس والمراد بيان الحكم المنعلق به بل الدليل قام على بطلان ايجاب
 اكمال سائر الاشهر اربعة اثنين اذ لا شك ان المراد في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
 فان غم الحديث ليس الا عموم هلال رمضان واكمال شعبان بحسب ضرورة انه لا يجب
 اكمال شعبان بعموم سائر الاهلة اذ ارى هلال رمضان لتسع وعشرين منه ولا اكمال سائر
 الاشهر المرئية اهلتها لتسع وعشرين بعموم هلال رمضان وحده وفي الصحيحين من
 حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه صلى الله تعالى عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا

لرؤيته فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما جعل اكمال شعبان على تقدير
 الغمة تمام الجزاء وكل الواجب فايجاب اكمال عدة سائر الاشهر او اخبار اثنين بالرؤية
 يكون مخالفا للحد يث وابطال للدلول الخاص القطعي وزيادة عليه من غير دليل شرعي
 وعلمنا ونارحمهم الله تعالى ردوا ايجاب الشافعي رحمه الله التفریب للزاني بحد يث عبادة
 بن الصامت في قوله صلى الله عليه وسلم البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة وحدث زيد
 بن خالد امر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بجلد مائة وتغريب عام ويجابه الكفارة
 في قتل العمد بدلالة نص ورد في قتل الخطاء بانه ابطال للنص القطعي بما هو ظني او ما
 هو دونه فان الله تعالى جعل تمام الجزاء في الزاني الجلد وفي قتل العمد دخول جهنم ولما
 اورد من جهة الشافعي بانه اذا يدل على نفي القصاص ايضا وانتم لا تقولون به اجابوا عنه
 بانه انما يدل عليه بطريق الاشارة وقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وامثاله
 يدل على وجوبه بطريق العبارة وهي متقدمة على الاشارة فانظر كيف لم يجوزوا الزيادة
 على النص بما هو دونه فما ظنك في الزيادة من غير دليل بل على خلاف الادلة فان اورد
 علينا بلزوم عدم اكمال رمضان قلنا نعم لا يجب اكماله لدخول رمضان وان كان ربما
 يجب اكماله لالدخول هذا ولترجم الى اصل المطلوب في هذا المقام فنقول الفقهاء
 عبارة عن ملكة قوية وبصيرة راسخة في المرء يتمكن بهامن فرط الاطلاع على اسرار الشريعة
 واستنباط الاحكام الفرعية عن ادلتها التفصيلية الشرعية وصاحب تلك الملكة الشريفة
 والخبرة النبوية هو المجتهد والفقهاء على الحقيقة وفقه ابي حنيفة رضي الله عنه وسائر الائمة
 وكبراء الصحابة والتابعين من هذا القبيل ومن يحفظ المسائل الفقهية عن ادلتها من غير
 حصول الملكة المذكورة هو العالم بالفقه والفقهاء بمعنى صاحب العلم بالفقهاء بمعنى الصناعة
 والمسائل المدونة وهذا هو الغالب في علماء القرون الوسطى والذي يحفظها الا عن
 ادلتها فهو ليس بفقهاء اصلا ولا يصدق عليه هذا الاسم الشرعي بمعنى وهو حال غالب

القرون المتأخرة المشتغلين بالفقه ولا يقبل منهم الا مع احد الشرطين والعدالة والتمكن
 من فهم كلام الفقيه وعليه ان يحكى جميع الاقوال المختلفة لما اجتهد به عند الاستفتاء
 قال ابن الهمام وعندى انه لا يجب عليه حكاية كلها بل يكفيه ان يحكى قولاً منها فان المقلد
 له ان يقلد اى مجتهد شاء فاذا ذكر واحد امنها فقلده حصل المقصود نعم لو حكى كلها فالأخذ
 بما يقع في قلبه انه الصواب اولى والا فالعامى لاعبرة بما يقع في قلبه من صواب الحكم
 وخطائه انتهى واما الفرقة الثانية التى لها معرفة بالحجة وقدرة على سبر الأدلة والترجيح
 فعليها العمل بمقتضى هذه المعرفة وانتهاض الأدلة واما فى حكاية قول غيره فالشرط ما سبق
 والواجب قد سلف واما حال الكتب المصنفة فى الفقه والفتاوى وغيرها فهو على جملة
 اتفقت كلمة المتقدمين والمتأخرين عليها وان اختلفت عباراتهم فيها اما الأولون
 فعبارتهم لا يصح عزوما فى النوادر الى ابي حنيفة ولا الى ابي يوسف ومحمد رحمهم
 الله الا اذا كان له اسناد متصل او وجد فى كتاب مشهور معروف تداولته
 الايدى واما الآخرون فقالوا لا يؤخذ بقول كل كتاب وان ما فى
 المتون مقدم على ما فى الشروح وهو مقدم على ما فى كتب الفتاوى وتفصيل
 المقام ان المسائل الفروعية فى مذهبنا على مراتب الأولى مسائل الاصول وهى
 ظاهر الرواية وظاهر المذهب وهى التى اشتملت عليها تأليف محمد بن الحسن رحمه الله
 من الجامعين والسيرين والزيادات والمبسوط وهذه المسائل هى التى اسندها محمد
 عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمهم الله وصنف تلك الكتب فى بغداد ثم تواترت عنه
 واشتهرت برواية جمع كثير وجم غفير من اصحابه قد بلغ عددهم مبلغا لا يجوز العقل
 تواطؤهم على الكذب والخطأ وهلم جرا الى ان وصل اليها وللمبسوط نسخ اظهرها
 واصحابها واشهرها نسخة ابي سليمان الجوزجاني ويقال لها الاصل وقد شرحتها جماعة
 كثيرة من كبار العلماء وكتاب الكافي للحاكم الشهيد المروزي مجموع كلام محمد رحمه الله

مطلب فى تفصيل
 احوال الروايات

في الاصول وفي حكمها وقد شرحه كثير من الفقهاء الحنفية الثانية مسائل النوادر
 وهي غير ظاهر الرواية لانها لم تظهر كما ظهرت الاولى ولم تر والابن يرفق احاديث
 صحيح وضعيف كالرقبات والكيسانيات والجرجانيات والهارونيات من تصانيف محمد الذي
 روها عنه الاحاد ولم يبلغ حد التواتر والشهرة عنه والرقبات منها حين نزل رقة وكان
 وردها مع الرشيد امير المؤمنين قاضيا عليها والكيسانيات روها عنه شعيب بن سليمان
 الكيسانى والجرجانيات روها عنه على بن صالح الجرجاني من اصحابه وكتاب المنتقى
 للمحاكم مجموع كلامه في غير رواية الاصول وفي حكمه ومن ذلك الامالى والجوامع لابي يوسف
 رحمه الله وكتاب العجيد للحسن بن زياد رحمه الله ومنها الروايات المتفرقة كنوادر
 محمد بن سماعة ونوادر ابراهيم بن رستم المروزي ونوادر هشام بن عبيد الله الرازى
 وغيرهم واما المختصرات التى صنفها حذاق الائمة وكبار الفقهاء الاجلة المعروفين بالعلم
 والزهد والفقاهة والثقة في الرواية كالامام ابي جعفر الطحاوى وابي الحسن الكرخى
 والحاكم الشهيد المروزي وابي الحسين القدورى ومن في هذه الطبقة من علمائنا الكبار
 فهى موضوعة لضبط اقوال صاحب المذهب وجمع فتاويه المروية عنه فمسائلها ما حقت
 بمسائل الاصول وظواهر الروايات فى صحتها وثبوتها وانها وبثبت ما فيها عند اصحابها بين
 متواتر ومشهور او احاد صحيحة الامناد ونواترت عنهم وتلقيا علماء المذهب بالقبول منهم
 والثالثة الفتاوى وتسمى الواقعات وهى مسائل استنبطها المتأخرون من اصحاب محمد
 وابي يوسف وزفر والحسن بن زياد واصحابهم وهلم جرا مثل كتاب النوازل لابي الليث
 السمرقندى جمع فيه فتاوى مشايخه ومشايعه كمحمد بن سماعة ومحمد بن مقاتل
 الرازى وعلى بن موسى القهى ومحمد بن سلمة وشاد بن حكيم ونصير بن يحيى الباخيين
 ومجموع النوازل والحوادث والواقعات لاحمد بن موسى بن عيسى الكشى والواقعات لابي
 العباس احمد بن محمد الرازى الناطقى والواقعات للصدر الشهيد ثم جمع من بعدهم

بالفاء لا
 ولا بالقاف

فتاوى اولئك فمخلطة غير ممتازة كفاضى خان فى فتاويه وصاحب المحيط البرهانى
و خلاصة الفتاوى والسراجية وغير هانعم قد احسن الشيخ رضى الدين السرخسى رحمه
الله ونعم ما فعل فانه بدأ فى كتابه المحيط بمسائل الاصول ثم بمسائل النواذر ثم الفتاوى
فالأصول الستة فى مذهب ابي حنيفة كالصحيحين فى الحديث والنواذر كالسنن الاربعة
والمحيط الرضى كالصايغ والمشكوة ومن ذلك اشتهر ان المتون كالنصوص بالمعنى الذى
مر بيانها وانها مقدمة على ما فى الشروح وما فيها على ما فى الفتاوى لان ما يورد فى الشروح
من المسائل لاستيناس ما فى المتون من الاصول وكشف حاله غالباً فله اعتضاداً بالاصول ثم
ما فى الفتاوى فانه مخلوط باراء المتأخرين ودون تلك النواذر اذ هى فى نفسها ايسر جميعها
من اقوال صاحب المذهب وايسر لها السناد يرفعها الى صاحب المقالة ولا اصحابها فى مثابة
الاصحاب الثلاثة وارباب المتون فى المتانة من حيث الزهد والورع والعدل والامانة حيث
العلم والاتقان والفاهية والحفظ والثقة فى الرواية بل انما جمعها اشخاص من المتفهمين لم
يعرف حالهم فى الرواية وحسن الدراية فلا يعمل بها ولا يقبل ما فيها من متفرقات انهم الا بشرط
مساعدة الادلة ومعاضدة القواعد الاصولية واما الروايات الغريبة التى ينفرد بنقلها احاد
المصنفين من اهل القرون المتأخرة فلا يعتبر بها ولا يعتمد عليها ولا يعتمد بصاحبها
ولا سيما ما خالف الاصول وباين المعقول والمنقول وحالها فى حكم الفهارس والمجامع
المجهولة بالنسبة الى المقاصد فهمما اضطر المسلم الحنفى الى التقليد وانتهى حاله الى
هذه الضرورة ياخذ بما فى الاصول ثم بما فى المتون المختصرات كمختصر الطحاوى
والكرخى والحاكم الشهيد والقدورى رحمه الله فانها تصانيف معتبرة وتواليف معتمدة
قد تدادوا لها العلماء وتنافس فيها الفقهاء واولعوا فيها حفظاً ورواية ودراسة وقرأة وتفقهها ودراسة
وشرحها وتعليقاً فقد شرح مختصر الطحاوى ابو الحسن الكرخى وابوبكر الرازى الجصاص وابوبكر
احمد بن على الترميدى الصوفى الوراق وابوعبد الله حسين بن عبد الله الصيرى

مطلب
فيما ياخذ المقلد
الحنفى

الغاضى و ابونصر احمد بن محمد الشيرازى الاقطع و ابونصر احمد بن منصور الطبرى
وشمس الأئمة السرخسى ومحمد بن احمد الحنبلى و بهاء الدين على بن محمد الاسييجابى
و ابونصر احمد بن محمد بن مسعود الوبرى و خلق كثير من الفقهاء الاعلام و شرح مختصر
الكرخى ابو بكر الرازى و ابوالحسين القدورى و ابو الفضل عبد الرحمن بن محمد
الكرمانى و آخرون و مختصر الحاكم شرحه اسماعيل بن يعقوب الأنبارى و احمد بن منصور
الاسييجابى و شمس الأئمة السرخسى و جماعة كثيرة و أما مختصر القدورى فهو متن متين
و تصنيف رصين معتبر و متداول بين الأئمة الأعيان و شهرته و ظهور حاله تغنى عن الأطناب
بالبيان قال البساطى هو كتاب مبارك و كانت الحنفية يتبركون بقراءته فى ايام الوباء
و من حفظه يكون اميناً من الفقر حتى قيل من قرأه على استاذ صالح و دعاه عند ختم الكتاب
بالخير و البركة يكون مالكا لدرهم على عديم مائة اثنى عشر الفا و هو مراد صاحب
الهداية و غيره حيث اطلقوا الكتاب و المختصر و قد شرحه ابونصر الاقطع و محمد بن
ابراهيم الرازى و ابوالمعالي عبد الرب بن منصور الغزنوى و ابراهيم بن عبد الرزاق
الرسعنى و شمس الأئمة اسماعيل بن حسين البيهقى و ابوسعيد مطهر بن الحسين اليزدى
و حسام الدين على بن احمد بن مكى الرازى و ابوالرجا مختار بن محمود الزاهدى و خلق
لا يحصى و ليس المراد من المتون الا مختصرات هو علماء من حذاق الأئمة و الفقهاء الاجلة و أما
المختصرات التى جمعها المتأخرون كالوقاية و الكنز و النقاية و غيرها فان اصحابها وان
كانوا علماء صالحين فضلاء كاملين ليسوا بهذه المثابة من الثقافة و الفقاهاة مع خلوكلامهم
عن الحجية و الاسناد و عدم سلامته عن نوع تغيير و خلط و تصرف فى التعبير فلا يعتمد
عليها هذا الاعتماد و إنما يعمل بما فيها من الضرورات و المشهورات و ما قد صح فى الذهب
اعتماد على الشهرة او ظهور الصحة او ابتناء على اعتضاد الاصول و تطابق الأدلة لانه
لورده واحد من اصحاب هذه الكتب فضلا عن المختصرات التى دونها من دونهم فان

كتاب الغرر والملتمى والتنوير بل الوقاية والكنز وامثالها مشحونة بآراء المتأخرين
ثم يأخذ بما صح من غير ظاهر الرواية والنوادر فانها وان تنزلت رتبته عن ظاهر
الرواية باعتبار عدم اشتها اسنادها الا ان غالبها قد صحت به الرواية وساعدته
الدراية فلذلك ربما اختاره كثيرون من العلماء المتأخرين على الظاهر الأثرى
صاحب تحفة الفقهاء قد اختار رواية النوادر على الظاهر وصحها في هلال الأضحي حيث
قال والصحيح انه تقبل فيه شهادة الواحد وكذلك في ظاهر الرواية لا يجب تقليد التابعي
مطلقا في رواية النوادر يجب تقليده اذا ظهر فتاويه في زمن الصحابة واعتبره فخر الاسلام
وتابعه بعضهم وجعله هو الاصح ومثل ذلك وقع عن صاحب الهداية وغيره في مسائل ثم
ياخذ بالاصح والاثبت من الواقعات والفتاوى والامثل فالامثل الى مادونها من المجامع
والتواليق ومن ههنا ينفتح ابن الصحيح نوعان صحيح دراية وهو الذي نهض دليله
وظهرت حجته وتعليقه من كان وكيف كان وما هو صحيح رواية لثبوتها عن القايل به مثل
ابن حنيفة او ابى يوسف او محمد او زفر او الحسن او مالك او الشافعي او احمد او غيرهم
بطريق صحيح اما برفع اسناده بنقل الثقة عن الثقة سالما عن القادح والعملة او بالوجدان
في كتاب معروف قد عرف صاحبه بالعدل والثقة في الرواية ككتب محمد بن الحسن
رحمه الله وما قد سبق ذكره من المتون فان قيل قد صدقوا بان الرواية اذا زيلت بقوله
هو الصحيح او هو المأخوذ او الظاهر او به يفتى او عليه الفتوى فليس للمفتي ان يخالفه
وان الصحيح مقدم على الاصح والظاهر على الاظهر عند التعارض قلت المراد منه هو
الصحيح في الواقع دراية او رواية والظاهر بحسب ثبوتها في الواقع على ما مر تفصيله غير ان
ذلك لما كان مما لا يعرفه المقلد الا بتزيبيل العالم بقوله هو الصحيح او نحوه افادوه بهذه
العبارة والافعال الفضيلة في قول الجاهل بحقيقة الحال ولذلك قالوا المذكور في صورة
الاطلاق اقوى واصح مما صرح به لانه يكون في المتون الموضوعات لجمع اقوال صاحب المذهب

مطلب
الصحيح نوعان

وذكر وافي ترجيح ما هو الصحيح والظاهر على ما هو الاصح والظاهر وغير ذلك مما يدور بين اصل الفعل وافعل التفضيل ان لفظ هو الصحيح مثلا يقتضى ان يكون سواه غير صحيح فيكون فاسدا والقائل بانه اصح بوافق المخالف في صحة قوله غير انه يدعى من يد الاصحية في قول نفسه والقائل بانه الصحيح يحكم بفساد كلام صاحبه ويقصر الصحة على كلام نفسه والاخذ بما اتفق على صحته المخالف اولى قلت وانما ذلك فيما اورده بصيغة المحصر وما يفيد كقوله هو الصحيح والافيدونه فانما يدل على صحة كلامه ساكتا عن غيره فيحتمل ان يكون صحيحا عنده ايضا لجواز تعدد الصحيح رواية ثم المعتبر فيه كما عرفت ان يكون القائل عالماتة اهلا لذلك قد عرف بالفقه والضبط والورع والعدل والقوالا فقول من لا يميز الغث من السمين ولا يفرق بين الشمال واليمين من ضعفاء الناس والمستورين الذين لم يعرف حالهم ولم يثبت عد التهم فلا عبرة به وبصحيحه كما لا عبرة لقوله ونقله ولا يعمل بما انفرد به الابشر طاعة الاصول وتوافق الادلة والنقول ثم لا بد ان لا يعارض فيه لمن هو فوقه او مثله والافيض حمل بالتعارض او بظهور عدم صحته ومثال ذلك ان المنفرد اذا قضى الجهرية هل يجب عليه الاخفاء ام لا اختلف فيه فقيل الجهر افضل ليكون القضاء على حسب الاداء وقيل بل يجب عليه الاخفاء قال في الهداية هو الصحيح واعترض عليه العلامة الدخناقي في النهاية وغيره بانه مخالف لقول شمس الائمة الرخسى وفخر الاسلام والامام التمر تاشي والامام المحبوبي وقاضيخان وغيرهم بتخيير والجهر افضل وهو الصحيح وكذا في الذخيرة والكافي هو الاصح لان القضاء على وفق الاداء فعلم ان ما صححه بقوله هو الصحيح غير صحيح واجاب عنه الشيخ اكمل الدين رحمه الله في العناية بان ليس مراد المصنف الصحيح رواية حتى يرد عليه ما ذكر بل الصحيح در ايتة وذلك لان الحكم الشرعي ينتمى بانتفاء المدرك الشرعي والمعلوم من الشرع كون الجهر على المنفرد تخيير افي الوقت وحتما على الامام ولو الاثر من ان النبي صلى الله تعالى عليه

مطلب
الصحيح رواية
يضحمل بالمعارض

وسلم ادى قضاء فجر غداة التعريس وجهر فيها بالقراءة كما كان يصليها في وقتها قلنا
 بتقييده بالوقت في الامام ايضا ومثله في المنفر دمعدوم فيبقى الجهر في حقه على الانتفاء
 الاصلى فلا يعدل عنه الابو وجب ولم يوجد وجه المحققون باننا لانسلم ان الاصل في القراءة
 الاخفاء والجهر بعارض دليل آخر فان الثابت ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان
 يجهر في الصلوات كلها فشرع الكفار يغلطونه كما يشير اليه قوله تعالى وقال الذين كفروا
 لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه فآخفى النبي عليه السلام الا في الاوقات الثلاثة فانهم كانوا
 فيها غيبا او نائمين او بالطعام مشغولين فاستقر الامر على ذلك فهذا يدل على ان الاصل
 فيها الجهر والاخفاء بعارض ثم لانسلم انتفاء المدرك الشرعى بل هو موجود وهو القياس على
 ادائها بعد الوقت باذان واقامة بل اولى لان فيها الاعلام بدخول الوقت والشروع في الصلوة
 وقد سن بعد ذلك في القضاء وان لم يكن ثمة من يعلمه بها فاعلم ان المقصود مراعات
 هيئة الجماعة وقد روى من صلى على هيئة الجماعة صلت بصلوته عغوفى من الملائكة
 وفي موطاء مالك عن زيد بن اسلم اذ ارقد احدكم عن الصلوة او نسيها فليصلها كما كان
 يصليها في وقتها فان قيل ما ذكره صاحب الهداية من سببى الجهر ثابت بالاجماع وقد
 انتفى كل منهما فينتفى الحكم وامامو افقة القضاء للاداء فليس على سببيتها اجماع ولانص
 فجعلها سببا يكون اثبات سبب بالرؤى ابتداء قائل الحكم انما ينتفى بانتفاء السببين
 اذا كان الاجماع على حصر السببية فيهما وليس كذلك وقد تقرر في الاصول ان ما
 ثبت بالاجماع يجوز تعليقه والحاق غيره به لوجود العلة فيه قال بعض الفضلاء فظهر ان
 ما ذكره ليس بصحيح دراية ايضا هذا وذلك محمل اولئك الكلمات حيث صدرت عن
 العلماء الثقات ووجد في كلام من يعتمد به ويعتمد على ما في كتابه ولو قدر انها منجر
 فة الظاهر عنه يجب حملها عليه اصلاحا للكلامه بقدر الامكان واحسانا للظن به حيث ما كان
 مهمالم يصرح بخلافه فكيف وهى صريحة وآمان دونهم فلا يعجب بشأنه ولا يلتفت الى كلامه

وما قيل ان افضل الكتب هو خلاصة الفتاوى ثم فتاوى قاضيخان ثم المحيطان والذخيرة
 والملتقط والحزاة والغنية تحكم محض ومجرد حسابان صدر من اتباع الهوى اذ كيف يصح
 ان يقال انها افضل من الصحيحين في الحديث ولو خص المراد بكتب الفقه فكاتب محمد
 بن الحسن وما ذكر من المتون افضل واصح واثبت واوثق بحيث لا يجوز المقايسة بينها
 وبين تلك الكتب اصلا بوجه من الوجوه وكيف يقاس الملائكة مع الحدادين نعم لو اعتبر
 كثرة اشتمالها على مسائل الحوادث النادرة الوقوع مع قطع النظر عن صحتها وثبوتها
 لاحتمل ذلك لكنه ليس من جهات الترجيح الموجبة لرجحان ما تضمنته من المسائل على
 العموم مع انه لا يستقيم ايضا بالنسبة الى بعض مجامع المتأخرين وأعجب من الكل عد
 الغنية منها وصاحبها معتزلي ربما ينقل اهواء الجبائي وامثاله وقال ابن الشحنة في شرح
 المنظومة ان كل ما في الغنية مخالفا للقواعد والاصول لا التفات اليه ولا عمل عليه مالم
 يعضده نقل عن غيره وكذا ما يقال ان الامام فخر الدين قاضيخان مقدم على غيره لانه
 فقيه النفس اهل للترجيح وهو اجل من يعتمد على تصحيحه لا يكاد يستقيم الا بالنسبة الى
 بعض الاشخاص المعينة وكم لله من رجال اجل واعظم شأن من قاضيخان وامثاله في الفقه
 والكمال ثم أعلم ان المجتهد ضربان احدهما المجتهد المطلق وهو صاحب الملكة
 الكاملة في الفقه والنباهة وفرط البصيرة والتمكن من الاستنباط المستقل به من ادلته كابي
 حنيفة وابي يوسف ومحمد وزفر ومالك والشافعي واحمد والثوري والاوزاعي وثانيهما
 المجتهد في مذهب امام قالوا وهو الذي يتحقق اصول امامه وادلته ويتخذ نصوصه
 اصولا يستنبط منها الفروع وينزل عليها الاحكام نحو ما يفعله بنصوص الشرع فيما لم يقدر
 على الاستنباط من الادلة وهذه الطائفة وان لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق وتناصروا
 في الفقه عن شاو اولئك لكنهم ليسوا بمقلدين بل هم اصحاب النظر والاستدلال
 والبصيرة في الاصول والخبرة التامة بالفقه ولهم محل رفيع في العلم وقفاهة النفس ونباهة

مطلب فيما قيل ان
افضل الكتب

مطلب الكلام
في المجتهدين

الفكر وقدرة وافية في الجرح والتعديل والتمييز بين الصحيح والضعيف وقدم عال
 في الحفظ للمذهب والنضال عنه والذب وتاخيص المسئلة وبسط الأدلة وتقرير الحججة
 وتزيين الشبهة وكانوا يفتنون ويخرجون ثم من بعدهم طوائف متفاوتة في العلم بين
 ثقة وضعيف في الرواية وكامل وقاصر في الفقه والدراية وقد جعل أحمد بن سليمان
 الرومي المعروف بابن الكمال أحد الفضلاء المشاهير في الدولة العثمانية فقهاء الأصحاب
 على ست طبقات الطبقة الأولى المجتهدين في الشرع كالأئمة الأربعة ومن يحدو حدوهم
 في تأسيس قواعد الأصول واستنباط أحكام الفروع عن الأدلة الأربعة من غير تقليد
 لأحد لا في الفروع ولا في الأصول والثانية المجتهدين في المذهب كأصحاب أبي حنيفة
 الثلاثة ومن سلك مسلكهم في استخراج الأحكام على القواعد التي قررها شيخهم واستاذهم
 فهم وإن خالفوه في بعض الأحكام لكنهم يقلدونه في قواعد الأصول وبه يمتازون عن
 المخالفين له في الأصول والفروع والثالثة المجتهدين في المسائل كالخفاف والطحاوي
 والكرخي وشمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام البرزدي وفخر
 الدين قاضخان و أمثالهم الذين لا يقدرون على المخالفة لا في الأصول ولا في الفروع
 وإنما يستنبطون الأحكام فيما لا نص فيها عن المجتهدين في الشرع على حسب أصول قررها
 ومقتضى قواعد بسطها والرابعة المقلدون الذين لا يقدرون على الاجتهاد أصلاً ولكنهم
 لاحاطتهم بالأصول وضبطهم المأخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين وحكم
 محتمل لأمرين منقول عن أحد المجتهدين وهم أصحاب التخريج كالرازي وأضرابه
 والخامسة أصحاب الترجيح كابي الحسين القدوري وصاحب الهداية وشأنهم تفضيل
 بعض الروايات على بعض بقولهم هذا الصحيح رواية وهذا الوفق للقياس وارفق بالناس
 والسادسة المقلدون القادرين على التمييز بين الأقوى والقوى والضعيف وظاهر المذهب
 وظاهر الرواية وغيرها كصاحب الكنز والمختار والوقاية والجمع وغيرهم والسابعة

المقلدون الذين لا يقدرّون على ما ذكر ولا يفرقون بين الغث والسمين ولا يميزون الشمال
 عن اليمين بل يجمعون ما يجدون كخطاب الليل فالويل لهم ولن قلند هم كل الويل هذا
 ذكره وقد أورده التميمي في طبقاته بجر وفيه ثم قال وهو تقسيم حسن جدا وأقول بل هو بعيد
 عن الصحة بهر أجل فضلا عن حسنه جدا فإنه تحكمات باردة وخيالات فارغة وكلمات لا روح
 لها والفاظ غير محصلة المعنى ولا سلف له في ذلك المدعى ولا سبيل له إلى ذلك الدعوى
 وإن تابعه من جاء من عقبه من غير دليل يتمسك به وحجة ناجية إليه ومهما ساعدناهم في كون
 الفقهاء والمتفهمة على هذه المراتب السبعة وهو غير مسلم لهم فلا يتخلصون من نجس الغلط
 والوقوع في الخطأ المفرط في تعيين رجال الطبقات وترتيبهم على هذه الدرجات فليت
 شعري ما معنى قوله إن أبا يوسف ومحمد أوزفر وإن خالفوا أبا حنيفة في بعض الأحكام لكنهم
 يقلدونه في قواعد الأصول ما الذي يريد من الأصول فإن أراد منه الأحكام الجمالية
 التي يبحث عنها في كتب أصول الفقه فهي قواعد عقلية وضوابط هائية يعرفها المرء من
 حيث أنه ذو عقل وصاحب فكر ونظر سواء كان مجتهدا أو غير مجتهد ولا تعلق لها بالاجتهاد
 قط و شأن الأئمة الثلاثة أرفع وأجل من أن لا يعرفوا بها كما هو اللازم من تقليد غيرهم فيها
 بما شأهم ثم حاشاهم عن هذه النقيصة وحالهم في الفقه إن لم يكن أرفع من مالك والشافعي
 وأمثالهما فليسوا بدينهما وقد اشتهر في أفواه الموافقين والمخالفين وجرى مجرى الأمثال
 قولهم أبو حنيفة أبو يوسف بمعنى إن البالغ إلى الدرجة القصوى في الفقه هو أبو يوسف
 ليس الأوقولهم أبو يوسف أبو حنيفة به معنى إن أبا يوسف بلغ الدرجة القصوى من الفقه
 ولم يقصر عنها والقصر على كلال التقدير بين أفرادى وقال الخطيب البغدادي قال طلحة
 بن محمد بن جعفر أبو يوسف مشهور الأمر ظاهر الفضل وافقه أهل عصره ولم يتقدمه أحد
 في زمانه وكان على النهاية في العلم والحكم والرياسة والقدر وهو أول من وضع الكتب
 في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة وأملى المسائل ونشرها وبحث علم أبي حنيفة في أقطار

مطلب
 في ان تقسيم ابن
 الكمال تحكم

مطلب
 يظهر منه ان الأئمة
 الثلاثة من أصحاب
 أبي حنيفة رحمهم الله
 يمتدون على
 الإطلاق

الارض وقال محمد بن الحسن مرض ابو يوسف وخيف عليه فعاده ابو حنيفة فلما خرج من عنده قال ان يموت هذا الفتى فانه اعلم من على الارض وكذلك محمد بن الحسن قد بالغ الشافعي في مدحه والثناء عليه وقال الربيع بن سليمان كتب اليه الشافعي وقد طلب منه كتبا فاخره فكتب اليه (شعر) قل للذي لم ير عيني من رآه مثله * ومن كان من رآه قدر أي من قبله * العلم ينهى اهله ان يمنعه واهله * لعله يبذل له لاهله لعله * فانفذ اليه الكتب وقال ابراهيم الحربي قلت لاحمد بن حنبل من اين لك هذه المسائل الدقيقة قال من كتب محمد بن الحسن وقال الحسن بن ابي مالك لم يكن ابو يوسف يدقق هذا التذقيق الشديد وقال عيسى بن ابان هو وافقه من ابي يوسف وقد ذكر القاضي عبد الرحمن بن خلدون المالكى في مقدمته ان الشافعي رحل الى العراق ولقى اصحاب الامام ابي حنيفة واخذ عنهم ومزج طريقتهم اهل الحجاز بطريقتهم اهل العراق واختص بمذهبهم وكذلك احمد بن حنبل اخذ عن اصحاب ابي حنيفة مع وفور بضاعته في الحديث فاختص بمذهب انتهى الا ترى انه لما ادعى بعض الشافعية ترجيح القول بمفهوم الصفة على القول بنفيه يكون الشافعي قائلًا به مع سلامة طبعه واستقامة فهمه وغزارة علمه وصحة النقل عنه لكثرة اتباعه ابن الهمام وآخرون بان هذه الكلمات كلها متحققة في محمد بن الحسن مع تقدم زمانه وعلو شأنه وهو قائل بنفيه واما زفر فقد قال فيه ابو حنيفة رحمه الله هذا الامام من ائمة المسلمين وانه اقيس اصحابي وقال المزني هو احدثهم قياسا وكفى بذلك شهادة له ولكل واحد منهم اول مختصة به تفردوا بها عن ابي حنيفة وخالفوه فيها ومن ذلك ان الاصل في تخفيف النجاسة تعارض الأدلة عند ابي حنيفة وخالفوه فيها ومن عندهما بل قال الغزالي انه ما خالفا ابا حنيفة في ثلثي مذهبه ونقل النووي في كتابه تهذيب الاسماء واللغات عن ابي المعالي الجويني ان كل ما اختاره المزني ارى انه تخريج ملتحق بالمذهب فانه يخالف اقوال الشافعي لا كابي يوسف ومحمد

مع كثرة
الجهنميين واکابر
الفقهاء في هذا العصر
في بلاد العراق وغيرها
منه
اعظم
سلمه الله

الحسن بن ابي مالك
من تلاميذ ابي يوسف
رحمهما الله
منه
خاصة
سلمه الله

فانهما يخالفان اصول صاحبيهما واحمد بن حنبل لم يذكره الامام ابو جعفر الطبري في عداد الفقهاء وقال انها هو من حفاظ الحديث وذلك مشهور وقال ابن خلدون واما احمد بن حنبل فمقلده قليل لبعيد مذهبه عن الاجتهاد وقال ان الحنفية اهل البحث والذار واما المالكية فليسوا باهل نظر انتهى فكيف يكون هو من المجتهدين في الشرع دون ابي يوسف ومحمد وزفر رحمهم الله ضراغم غابات الفقه وليوث غياض النظر غير انهم لحسن تعظيمهم للاستاذ وفرط اجلالهم لعجله ورعايتهم لحقه تشعروا على تنويه شأنه وتوغلوا في انتصاره والاحتجاج لاقواله وروايتها للناس ونقلها لهم وردهم اليها والافتاء عند وقوع الحوادث بها وتجردوا لتحقيق فروعها واصولها وتعيين ابوابها وفضولها وتهديد قواعد محكمة ومقاييس متقنة يستفاد بها الاحكام واستنباط قوانين صحيحة وطرائق قويمه يتعرف بها المعاني في تضاعيف الكلام واجروا ذلك في تصحيح مذهبه وبيان انه لم يتمسك به لا اعتقادهم انه اعلم واورع واحق للاقتداء به والاخذ بقوله واوثق للمفتي وارفق للمستفتي على ما قال مسعر بن كدام من جعل ابا حنيفة بينه وبين الله تعالى رجوت ان لا يخاف عليه ولم يكن فرط على نفسه في الاحتياط انتهى ومقامه في الفقه بمقام لا يحق شهب له بذلك اهل جلدته وخصوصا مالك والشافعي ومن ذلك الوجه امتاز واعن المخالفين كالاتمة الثلاثة والاوزاهي وسفيان وامثالهم لانهم لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق في الشرع ولو انهم اولعوا بنشر آرائهم بين الخلف وبشها في الناس والاحتجاج لها بالنص والقياس لكان كل ذلك مذهبهم منفردا عن مذهب الامام ابي حنيفة مخالفه هذا وان اراد منه الادلة الاربعة واصول الشريعة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس في الاخذ عنها والاستنباط منها فلا سبيل له الى ذلك لان الشريعة مستند كل الائمة وما جاؤهم في اخذ الاحكام فلا يتصور مخالفة غيره له فيها فان قيل لعل مراده انهم يقلدون ابا حنيفة في كون قول الصحابي والمراسل حجة دون الاستصحاب والمصالح المرسله وامثال ذلك قلت هذا ليس من التقليد

وبالجملة ان مدار كون ابي يوسف ومحمد وزفر وغيرهم حنفيين دون مالك والشافعي واحمد هو امثالهم ليس التقليد في شيء بل هو العصية والتعاون والتناصير في نشر علمه واداعته مذهبه مع التلمذ له واخذ العلم منه والتفقه به لا ترى زفر رحمه الله مع كونه من اجلاء اصحاب ابي حنيفة وقت ما تهم المختصين به انه متقدم فيه يساق في كتب من اقواله المتأخرين الاصحاب مساق اقوال

مطلب يعرف كون ابي يوسف ومحمد وزفر حنفيين دون مالك والشافعي واحمد

مطلب في ان الطحاوي

في شئ بل انما وافق رأيهم في ذلك رأيه وقامت الحجّة عندهم كما قامت عنده الأثرى
ان مالكا لا يلزمه تقليد ابي حنيفة من القول بحجية المراسل ولا الشافعي من
القول بنفي الحجية عن المصالح ولا تقليد بعضهم لبعض من الاتفاق في كون
الاجماع وخبر الواحد والقياس حجة فانه انكر حجية الاجماع بعض المبتدعة
وحجية القياس داود الظاهري وغيره من الشذوذ وقد نقل عن ابي بكر القفال وابي علي
بن حيران والقاضي حسين من الشافعية انهم قالوا السنن مقلد للشافعي بل وافق رأينا
رثبه وهو الظاهر من حال الامام ابي جعفر الطحاوي في اخذه بمذهب ابي حنيفة
رحمه الله واحتجاجه له وانتصاره لا قوله على ما قال في اول كتاب شرح الآثار اذ ذكر في كل
كتاب ما فيه الناسخ والمنسوخ وتأويل العلماء واحتجاج بعضهم على بعض واقامة الحجّة
لمن صح عنده قولهم ريثما يصح فيه مثله من كتاب او سنة او اجماع او نواتر من اقاويل
الصحابة او تابعيهم رضي الله عنهم ثم ان قوله في الخصاف والطحاوي والكرخي لا يقدر
على مخالفة ابي حنيفة لافي الاصول ولا في الفروع ليس بشئ فان ما خالفوه من المسائل
لا يعد ولا يحصى ولهم اختيارات في الاصول والفروع واقوال مستنبطة بالقياس والمسوع
 واحتجاجات بالمنقول والمعقول على ما لا يخفى على من تتبع كتب الفقه والخلافات
والاصول وقد انفرد الكرخي رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله وغيره في ان العام بعد
التخصيص لا يبقى حجة اصلا وان خبر الواحد الوارد في حادثة تعم بها البلوى ومتروك
المحاجة عند الحاجة ليس بحجة قط وابو بكر الرازي رحمه الله في ان العام المخصوص حقيقة
ان كان الباقي جمعا والافهمجأ ليس هذا من مسائل الاصول ثم انه عد ابا بكر الرازي
الخصاص من الملمد بين الذين لا يقدر على الاجتهاد اصلا وهو ظلم عظيم في حقه
وتنزيل له عن رفيع محله وعض منه وجهل بين بجلالة شأنه في العلم وابعه الممتد في الفقه
وكعبه العالي في الاصول ورسوخ قدمه وشدة وطائنه وقوة بطشه في معارك النظر والاستدلال

المخالفة في الباب
وذلك لتقصان امره
في ذلك المعنى لنصر
عمره وسرعة اجله وقلة
اصحابه واتباعه لانه
مات سنة
وخصين ومائة في خلافة
النصور فلم يكن منه ما
كان من ابي يوسف
ومحمد بن النضر
والقيام بحمل الذهب
ونقله الى الناس هذا
منسمله الله

مطلب في تنويه
شان ابي بكر الرازي
الخصاص رحمه الله

ومن تتبع تصانيفه والاقوال المنقولة عنه علم ان الذين عد هم من
المجتهدين من شمس الائمة ومن بعده كلوم عيال لابي بكر الرازي
ومصدق ذلك دلائله التي نصبها لاختياراته وبراهينه التي كشف فيها
عن وجوه استدلالاته نشأ ببغداد التي هي دار الخلافة ومدار العلم
والرشاد ومدنية السلام ومقلد الاسلام ورحل في الاقطار ودخل
الامصار ولقى العلماء اولى الايدي والابصار واخذ النقه والحديث
عن المشايخ الكبار وقال شمس الائمة الحلواني فيه هو رجل كبير
معروف في العلم وانانة لده وتأخذ بقوله فكيف يصح تقليد المجتهد
للمقلد وذكر في الكشف الكبير ما يدل على انه افقه من ابي منصور
الما تریدی وقال قاضخان في التوكيل بالحصومة يجوز للمرأة
المخدرة ان توكل وهي التي لم تخالط الرجال بكر اكانت او ثيبا
كذا ذكر ابوبكر الرازي ثم قال وعامة المشايخ اخذوا بما ذكره
ابوبكر الرازي رحمه الله وفي الهداية ولو كانت المرءة مخدرة قال
الرازي يلزم التوكيل منها ثم قال وهذا شيء استجبه المتأخرون
وقال ابن الهمام رحمه الله هو الامام الكبير ابوبكر الجصاص احمد
بن علي الرازي رحمه الله يعني اما على ظاهر اطلاق الاصل وغيره
عن ابي حنيفة رحمه الله لافرق بين البكر والثيب المخدرة والمبرزة
والفتوى على ما اختاروه من ذلك وحينئذ فتخصيص الرازي ثم
تعميم المتأخرين ليس الالفائدة انه المبتدى بتفريع ذلك وتبعوه
انتهى كلامه وقد اكثر شمس الائمة السرخسي في كتبه النقل عن ابي
بكر الرازي والاستشهاد به والمتابعة لارائه ثم الحلواني ومن ذكره

قال السبوطي في كتابه
العجاضة واعلم ان
كل بلدة عمارت دار الخلافة عظم امرها
وكثرت شمار الاسلام بها وعلت فيها السنة
وخفت منها البدعة وصارت مسكن العلماء وطارجال
النبوية حيثما كانت يكون معها الايمان والكتاب
كما ورد حديث دال على ان ابي بكر
يكونان مهاولا تظن ان ذلك بسبب الملك كيف
فانظر الى قاضخان
الذي عد ابن الكيال
واتباعه من المجتهدين
كيف يستحسن العظام
هو ومشايجه ابوبكر
الاجلة يقول ابوبكر
الرازي هذا القول
بتفريع هذا قول ابوبكر
علي خلاف قول ابوبكر
حنيفة وابي يوسف
ومحمد وزفر وغيرهم
ويتبعونه ويتفنون به
منه سلمه
الله

بعد موعدهم من المجتهدين في المسائل كلهم ينتهي سلسلة علومهم الى ابي بكر الرازي
 فقد تفقه عليه ابو جعفر الاستر وشني وهو استاذ القاضي ابي زيد الدبوسي وابو علي
 حسين بن خضر النسفي وهو استاذ شمس الاثمة الحلواني ومعلوم ان السرخسي من
 تلامذته وقاضيان من اصحاب اصحابه فلعله نظر الى قولهم انه كذا في تخريج الرازي فظان
 ان وظيفته في الصناعة هي التخريج فحسب وان غاية شأوه هذا القدر وقد خرج ابو حنيفة
 واصحابه قول ابن عباس رضي الله عنهما في تكبيرات العبد من انها ثلاث عشر تكبيرة
 يعمل انها على هذا العدد باضافة التكبيرات الاصلية والشافعي واتباعه يحملها على
 الزوائد وخرج ابو يوسف قول الشعبي رحمه الله ان للحنثي المشكل من الميراث نصف
 النصيبين بان ذلك ثلاثة من سبعة ومحمد رحمه الله بانه خمسة من اثني عشر وخرج
 ابو الحسن الكرخي قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله في تعديل الركوع والسجود وجعله
 واجباً وابو عبد الله الجرجاني وحمله على السنة ونظائر ذلك كثيرة وقعت من كبار
 المجتهدين فما ضرهم ذلك في اجتهادهم ولا نزلهم من شأنهم فكيف ينزل ابا بكر الرازي
 الى الرتبة النازلة عن منزلته ثم انه جعل القنوري وصاحب الهداية من اصحاب الترجيح
 وقاضيان من المجتهدين مع تقدم القنوري على شمس الاثمة زمانا وكونه اعلى منه
 كعبا واطول باعافكيف لامن قاضيان واما صاحب الهداية فهو المشار اليه في عصره
 والمعقود عليه الخناصر في دهره وفريده وقتونه وسبج وحده وقد ذكر في الجواهر وغيره
 انه اقر له اهل عصره بالفضل والتقدم كالامام فخر الدين قاضيان والامام زين الدين
 العتابي وغيرهما وقالوا انه فاق على اقرانه حتى على شيوخه في الفقه واذ عنوا له به فكيف
 ينزل شأنه عن قاضيان بمراتب بل هو احق منه بالاجتهاد واثبت في اسبابه والزعم
 لا بوابه هذا ثم لم يحصل من بيانه فرق بين اهل الطبقة الخامسة والسادسة وليت شعري
 ان هذا الرجل باي مقياس قاسهم ووجد هذا التفاوت بينهم وهو قليل الممارسة

مطلب في ان صاحب الهداية ليس بدون قاضيان بل هو اجل منه

* قاتلها
 ببلادهم كقباها
 انتمى كلامه وقال
 شهاب الدين
 محمد السهروردي
 في كتابه الذي
 سماه اداة العيان على
 البرهان
 الخلافة والجماع
 في آدم الطوار الكون
 في آدم الطوار الكون
 رها انتمى واثبت
 ذلك في ترجمته النوكلي
 على العزيز بن العز عبد
 العباس في سنة ثلاث
 وتسعمائة من كتاب
 وفيه الاسلاف منه سلمه
 الله

في الباب كليل الموانسة بين ذكره في الكتاب ولا يعرف كثير منهم ور؛ ما يجعل الواحد اثنين
 ويعكس الامر ويقدم عما هو عليه ويؤخر وينسب كثيرا من الكتب لابي صاحبها فكيف
 يعرف طبقاتهم ويميز في الفقه درجاتهم والحال ان العلم بهذه الكلية كالتعذر بالنسبة الى
 اجلة الفقهاء وائمة العلماء فانهم كالحلقة المفرعة لا يدري اين طرفها على ما يشير اليه
 قوله تعالى وما نرى لهم من آية الا هي اكبر من اختها يريد والله اعلم ان كل آية اذا جرد
 النظر اليها قال الناظر هي اكبر الايات والا فلا يتصور ان يكون كل آية اكبر من الاخرى
 من كل جهة للتناقض ولكن لما كان الغالب على فقهاء العراق السداجة في الالقاب وعدم
 التلون في العنوانات والعضاضة في الجري على منهاج السلف في التجافي عن الالقاب
 الهائلة والاصاف المحافلة والتحاشي عن الترفع وتنويه النفس واعجاب الحال تدبينا وتصلبا
 وتورعا وتأدبا كما كان الغالب عليهم الحمولة والاجتناب عن ولاية القضاء وتناول الاعمال
 السلطانية لان منازع الاتباع ما كانت مفارقة عنهم ولا شعارهم منحولة الى شعار
 غيرهم فكانوا يذهبون مذهبهم في الاكتفاء بالتميز عن غيرهم باسماء ساذجة
 يتبدلها العامة ويمتهنها السوق من الانتساب الى الصناعة او القبيلة او القرية
 او العملة او نحو ذلك كالتصاف والجصاص والقدرى والثابجي والطحاوي والكرخي
 والصيمري فجاء المتأخرون منهم على منهاجهم في الاكتفاء بها وعدم الزيادة عليها
 في الحكاية عنهم واما الغالب على اهل خراسان ولا سيما ما وراء النهر في القرون الوسطى
 والمتأخرة فهو المغالاة في الترفع على غيرهم واعجاب حالهم والذهاب بانفسهم عجبا
 وكبرياء والتصنع بالتواضع سمعة ورياء يستصغرون الاحاديث عن سويهم ولا يستنكر
 مون في معمورة الارض مشوي غير مشويهم قد تصور كل منهم في خلقه ان الوجود كله يصغر
 بالاضافة الى بلده فلا جرم انتزع عرق منهم في علمائهم فلقبوا بالالقاب النبيلة ووسموا
 بالاوصاف الجليلة مثل شمس الائمة وفخر الاسلام وصدر الشريعة واستمرت الحال في

مطلب ٩٨
 الغالب على فقهاء
 العراق الحمولة

اخلافهم على ذلك المنوال من الانراف والغلو في تنويه اسلافهم والعرض من غيرهم
 فاذا ذكروا واحدا من انفسهم بالغوا في وصفه وقالوا الشيخ الامام الاجل الزاهد الفقيه
 ونحو ذلك واذا نقلوا الكلاما عن غيرهم فلا يزدون على مثل قولهم قال الكرخي والجصاص
 وربما يقتدى بهم من عداهم ممن يتلقى منهم الكلام فيظن الجاهل باحوال الرجال ومراتبهم
 في الكمال وطبقات العلماء ودرجات الفقهاء ظن السوء فياء خذ في الاستدلال بنباهة الاو
 صافى على نباهة الموصوف فيعمله ذلك على الانكار بما عداهم واستخفاف رجال الله سوا
 هم وقد كان ابن الكمال على ولاية عمل الافتاء من جهة الدولة فاحوجه ذلك الى مراجعة
 كتب الفناوى والاكثر من مطالعة ما فيها في تحصيل اربه والتخلص عن كربه ووقع
 نظره في ما سار به اهل ما وراء النهر من رفع انفسهم والوضع من غيرهم فانبتزع اليهم وصار
 ذلك طبيعته وسببا لهجومه الى هذه التحكمات الباردة والتعسفات الداهرة فكان
 ما فعله حذرا لمن بعده من الجهلة فلا يجاوزون عما ذكره ولا يزدون طوره في تنزيل
 العالى عن درجته ورفع غيره فوق رتبته فلونقل اليهم شيئا عن كبار العلماء ربما
 يقولون انه ليس من المجتهدين لانه ليس بمذكور في طبقاتهم وغير مستور عن اهل
 الشأن ان ما اورده الرجل منهم في كتابه كنفية من داء ما وتربته في بهما وعن عائشة
 رضى الله تعالى عنها قالت امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ننزل الناس منازلهم
 صححه الحاكم وغيره وكلهم ائمة الدين ودعات الحق في الارض ولكن الله فضل بعضهم
 على بعض وهذه فوائد وفصول وقواعد واصول لارباب البصيرة والتحصيل والله الهادى
 الى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل (المطلب الثالث في سرد آيات واحاديث تحتوى
 من الحجج الناطقة بالمقصود على لبابها واصولها وتنطوى من البراهين الباهرة على ابوابها
 وفصولها اعلم ان الصلوة اعظم فرائض الله تعالى واقوى اركان الاسلام وافضلها بعد
 الايمان واعلى المعالم وعماد الدين وعلم المعرفة ونور اليقين ما خلت عنها شريعته وما

المطلب الثالث

صحت دونها طريقتة وهي اجل وسبيلة للخلق وامثل ذريعتهم يصلون بها الى جناب الحق فانها عبادة محضة وطاعة حسنة بالذات تالية للايمان ثانية العبادات ثابتة بالكتاب والسنة ومتواتر الاخبار وواجبة مؤكدة على الابد لا تسقط بعذر من الاعذار وفي تركيبها ما يدل على كونها ثانية للايمان على تلوه واتصالها لصلوه فانه يقال للسابق من افراس الحلبة العجلى وللذى يتلوه ويكون رأسه عند صلوه المصلى على ما قال سيف الدولة مخاطبا لاخيه ناصر الدولة (شعر) ولا بد لي من ان اكون مصليا * اذا كنت ارضى ان يكون لك السابق * وما جمع الله سبحانه بينها وبين غيرها من الصالحات في القرآن الا وقد بدء بها وقد مها على ما سويها ما خلا الايمان ولا تسقط عن المكلف بعذر ما هما كان متمكنا منها فان المرض المشرف على الهلاك يفترض عليه اقامتها ويطالب بدمته باذائها كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعمران بن الحصين رضى الله عنه صل قائما فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب هذا وقال زفر رحمه الله ان عجز عن الايماء برأسه يومى بعينه وان عجز عنه فبقلمه ثم ان تعذر الايماء اخرت فيجب عليه قضاؤها وان استمر عجزه اكثر من يوم وليلة وقيل لا يلزمه القضاء ان زاد على اليوم والليلة كما في الاغماء وقالوا فيمن قطع يده او رجلاه من المرفقين والساقين ان وجد من يوضيه بامر يغسل وجهه وموضع القطع ويمسح رأسه والوضع وجهه ورأسه وموضع القطع على الجدار ويمسح فيصلى وقالوا في المرء اذا خرج بعض ولدها لا تكون نفساء فان لم تصل صارت عاصية فيحفر حفرة وتجلس هناك كيلا يتأذى الولد فتصلى وقالوا في الغريق اذا حضره وقت الصلوة وامكنه ادائها بتعلق خشب او خشيش او نحو ذلك وتركها يكون عاصيا ويموت آثما وقالوا في المسحاضة اذا ترددت في الحيض والطمهر ولم يستقر رأيها في احد هما لا تنسك عن الصلوة بل تصليها في كل وقت ترددت في كونه وقت حيض او طهر لوجوب الاحتياط في العبادات وقد اشتملت من المحاسن على توحيد الله سبحانه والثناء عليه

هو امير الشام سيف الدولة ابو الحسن على بن عبد الله بن حمدان الذي يقول فيه ابو الطيب شعر ان كان ملك القلوب فانه * ملك الزمان بارضه وسائه * الشمس من حساده * والنصر من قزائه * والمسيق من اسائه ابن الثلاثة من ثلاث خلالة * من حسنه واياه وفضائه *

مطلب
في ان الصلوة لا تسقط
عن المكلف بعذر

وتمجيدہ والابتہال الیہ ودعائہو التوکل علیہ فان اولھا الطہارۃ سراو جہرا ثم جمع الہمۃ
واخلاء السر بالنیۃ ثم الانصراف عما دون اللہ تعالیٰ بالقصد نحوہ والتوجہ الیہ ثم الاشارة
برفع الیدین الی نبتہ ماربط بہ ثم اول اذکارھا التکبیر وهو النہایۃ فی تعظیم قدر اللہ
تعالیٰ ثم اول ثناء فیہ ثناء لا یشوبہ ذکرش سواہ ثم قرأۃ کلامہ عزوجل ومناجاتہ قدزم
جوارحہ ہیبتہ وخشوعا واجلالا وتعظیماتہم تحقیق ما عبر بلسانہ عن ضمیرہ من التعظیم للہ
تعالیٰ فعلا وحركة وتنزیہہ سبحانہ عزوجل واجلالہ وتقديسہ بكل ذکر وتسیحۃ فنورد
فی هذا المطلب عدۃ من الآیات المتضمنة لذكر الصلوة بارادف مقالات المہرۃ
الحذافی فی علم التفسیر اصحاب التصانیف المقبولۃ فی هذا الفن المنیف اعنی
الکشاف وانوار التنزیل والمدارک بعبارة اہل التبعثر کیفیۃ ورود التکلیف بہا وتأكيد
الامر باقامتہا ونستتبع ذلك بذكر التفاسیر المنقولۃ عن النبی صلی اللہ تعالیٰ علیہ
وسلم واصحابہ الایمان رضی اللہ عنہم ورضوانہم والذین اتبعوہم باحسان وسائر
الاحادیث الواردة فی هذا الشأن فان غالب ما یقیدونہ فی هذه التفاسیر الثلاثۃ
مع کونہ من محتملات النظم ومقادیر العبارة قد رويت عن النبی صلی اللہ تعالیٰ علیہ
وسلم او الصحابة او التابعین او غیرہم من اهل التفسیر وائمة الدین واحتوت علیہا
دواوین السنۃ ومجامع السیر والمغازی والاخبار واحسن طرق التفسیر القرآن فما
اجمل فی مکان فانه قد فسره فی موضع اخر فان اعیانک ذلك فعلمک بالسنۃ فانہا شارحة
للقران وموضحة له فقد نقل عن الشافعی رحمہ اللہ ان کل ما حکم بہ النبی عایہ الصلوة
والسلام فهو مما فهمہ من القرآن لقولہ تعالیٰ انا انزلنا الیک الکتاب بالحق لتحکم بین
الناس بما ریک اللہ ثم باقوال الصحابة فانہم ادری بذلك لما شاهدوا من القران
والاحوال التي اختصوا بہا ولما لهم من الفہم التام والعلم الصحیح والعمل الصالح لاسیما
علمائہم وكبرائہم كالخلفاء الراشیدین والعبادۃ الراسخین واخرج ابن جریر عن

هم عبد الله بن مسعود
وعبد الله بن عباس
وعبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم
عند الخليفة وعبد الله بن عمرو بن العاص
دون ابن مسعود عند
مسعود ليس هو منهم عند
هم وذلك اصطلاح محض
ولكن الظاهر مع الخليفة
كيف فان ابن مسعود
يختص باسم عبد الله
عند الاطلاق وهو افقه
من منهم كلام واعلم واجل
من كلام واعلم واجل
وعلم واعلم واجل
ونشا لهم نورا
وغالب مذهب ابن *

ابن مسعود رضي الله عنه كان الرجل منا اذا تعلم عشر آيات لم يجاوزها حتى يعرف معانيها
 والعمل بهن وعن ابي عبد الرحمن السلمى حدثنا الذين كانوا يستقرون من النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم فكانوا اذا تعلموا عشر آيات لم يجاوزوها حتى يعرفوا معانيها
 وقال حدثنا محمد بن بشار ثنا وكيع عن سفيان عن الاعمش عن مسلم بن صبيح ابي الضحى
 عن مسروق قال قال عبد الله بن مسعود نعم ترجمان القرآن ابن عباس ثم في الاخذ بتفسير
 التابعين خلاف قال شعبة بن الحجاج اقوالهم في الفروع ليست بحجة فكيف في التفسير
 وكان الثوري يقول اذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به قال محمد بن اسحاق حدثنا
 ابان بن صالح عن مجاهد قال عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته
 الى خاتمته اوقفه عند كل آية منه واسأله عنها وغالب ما يروي به اسماعيل بن عبد الرحمن
 السدي الكبير عن ابن مسعود و ابن عباس ولكن ربما ينقل عنهم ما يتكفونهم اقاويل
 اهل الكتاب والاسرائيليات وهي امام معلوم الصدق و امام معلوم الكذب و اما غير معلوم
 الحال وهذا القسم الثالث لا يؤمن به ولا يكذب وانما يجوز حكايته للاستشهاد لا للاعتقاد
 لقوله عليه الصلوة والسلام حدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج قال ابن جرير حدثنا محمد بن
 بشار حدثنا مومل عن سفيان عن ابي الزناد قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
 التفسير على اربعة اوجه وجه يعرفه العلماء ووجه يعرفه العرب من كلامها وتفسير
 لا يعذر احد بجهله وتفسير لا يعلمه الا الله وعنه انزل القرآن على سبعة احرف حلال
 وحرام لا يعذر احد بالجهل به وتفسير يفسره العرب وتفسير يفسره العلماء ومتشابه لا يعلمه
 الا الله ومن ادعى علمه سوى الله فهو كاذب ومن تكلم بما يعلم من ذلك لغة او شرعية فلا حرج
 عليه فان الواجب على كل احد فيما سئل عنه الجواب بما يعلمه والسكوت عما لا يعلمه قال
 الله تعالى لَتَبَيِّنَنَّهٗ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُوهُ وَفِي الْحَدِيثِ مَنْ سَأَلَ عَنْ عِلْمِ فَكْتَمَهُ الْجَمُّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ
 باجمام من نار وما روي به ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من فسر القرآن

صنيفه واصحابه مهم
 الله ما خوذ عنه وعن
 علي بن ابي طالب
 رضي الله عنهما وقد
 رضى الله عن علي بن
 صنف محمد بن علي بن
 عبد الكريم البرجاني
 الخشي رحمه الله في
 ذلك كتاب الاقتداء
 بعلي وعبد الله
 منه سلمه الله

مطلب في حال
 الاسرائيليات

مطلب

تاويل من فسر
 القرآن براه

برأيه او بما لا يعلم فليتبوء مقعده من النار اخرجه ابو داود والنسائي وابن جرير وقال
 الترمذي حديث حسن فحمله امر ان احدهما ان يكون له في الشيء رأي واليه ميل من
 طبعه وهو اه فبتأول القرآن على وفق رأيه وهو اه ليجنح به على تصحيح غرضه ولو لم يكن
 له هذا الرأي والهوى لكان لا يلوح له من القرآن ذلك المعنى وثانيهما ان يتسارع الى
 تفسير القرآن بظاهر العربية من غير استظهار بالسمع والنقل فيما يتعلق بغرائب
 القرآن وما فيه من الالفاظ المحتملة والمبدلة والاختصار والحذف والاضمار والتقديم
 والتأخير الآتري ان قوله تعالى واتيناثم ودالناقة مبصرة فظلموا بها عناه آية مبصرة
 فظلموا انفسهم بقتليها فالناظر الى ظاهر العربية يظن ان المراد به ان الناقة كانت مبصرة
 ولم تكن عمياء ولا يدري بماذا ظلموا انفسهم او غيرهم وامثال ذلك وما عدا هذين
 الوجهين لا يتطرق اليه النهي وكثير فان الصحابة رضوا الله عنهم قد فسروا القرآن
 واختلفوا في تفسيره على وجوه ليس كلها ماسمعه وهو ان النبي عليه السلام دعا ابن عباس
 رضوا الله عنهما فقال اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل فهو يؤذن انه ليس مقصورا
 على السمع كالتنزيل ونقول قد ورد في كتاب الله ذكر الصلوة عشرين مرة وخمس مائة مرة
 تارة في صبغة الامر باقامتها واخرى في ضمن الحكاية لاحوال الصالحين المحافظين عليها
 وتارة بالتوبيخ والتقرير على من تساهل فيها وتختلف عن ادائها مشتملة على وجوه من
 التاكيد واتناء المبالغة في المحبة عليها والتنافس فيها ثم وقع لا باسم الصلوة بل باسم
 التسبيح والذكر والركوع والسجود وغير ذلك في مواضع كما قال الله تعالى فلو لانه كان
 من المسبحين فاذكروا لله قياما وقعودا واركعوا مع الراكعين وتقلبك في الساجدين وقوموا
 لله فانتمين كل ذلك يدل على تأكيد الامر بها وشدة الاهتمام بشانها ومن ذلك قوله تعالى
 الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة وهم ازرقتاهم ينفقون قال في الكشاف معنى
 اقامة الصلوة تعديل اركانها وحفظها من ان يقع زيغ في فرايضها وسننها وادائها من اقام

مطلب
 ذكر الصلوة
 في الكتاب

العود اذا قومه او الدوام عليها والمحافظة كما قال عز وجل الذين هم على صلواتهم دائمون
 والذين هم على صلواتهم يحافظون من قامت السوق اذ انفتحت واقامها قال (شعر) اقامت
 غزاله سوق الضراب * لاهل العراقيين هو لاقميطا * لانه اذا حوفظ عليها كانت كالشيء
 الناقق الذي تتوجه اليه الرغبات ويتنافس فيه المحصلون واذا عطلت واضيغت كانت
 كالشيء الكاسد الذي لا يرغب فيه او التجلد والتشمر وان لا يكون في موديتها فتور عنها
 ولا توان من قولهم قام بالامر وقامت الحرب على ساقها وفي ضده قعد عن الامر وتقاعد اذا
 تقاعس وتثبط او اداؤها فعبر عن الاداء بالاقامة لان القيام ببعض اركانها كما عبر عنه
 بالقنوت والقنوت القيام وبالركوع والسجود وقالوا سبح اذا صلى لوجود التسبيح
 فيها وقال في انوار التنزيل اي يعدلون باركانها ويحفظونها من ان يقع زيغ في افعالها
 من اقام العود اذا قومه او يواطبون عليها مأخوذ من قامت السوق اذ انفتحت واقمتها اذا
 جعلتها نافذة قال (شعر) اقامت غزاله سوق الضراب * لاهل العراقيين هو لاقميطا * فانه
 اذا حوفظ عليها كانت كالناقق الذي ترغب فيه واذا اضيغت كانت كالكاسد المرغوب عنه
 او يتشرون لادائها من غير فتور ولا توان من قولهم قام بالامر واقامه اذا جد فيه وتجلد
 وضد قعد عن الامر او يوءدونها عبر عن ادائها بالاقامة لاشتمالها على القيام كما عبر عنها
 بالقنوت والركوع والسجود والتسبيح والاول اطهر لانه اشهر والى الحقيقة اقرب وافيد
 لتضمنه التنبيه على ان المحقق بالمدح من راعى حدودها الظاهرة من الفرائض والسنن
 وحقوقها الباطنة كالخشوع والاقبال بقلبه على الله تعالى لا المصلون الذين هم عن صلواتهم
 ساهون ولذلك ذكر في سياق المدح المقيمين الصلوة وفي معرض الذم فويل للمصلين وقال
 في مدارك التنزيل اي يوءدونها فعبر عن الاداء بالاقامة لان القيام ببعض اركانها كما عبر
 عنه بالقنوت وهو القيام وبالركوع والسجود والتسبيح لوجودها فيها او اريد باقامة
 الصلوة تعدل اركانها من اقام العود اذا قومه او الدوام عليها والمحافظة من قامت السوق

اذا انفتحت لانه اذا حوفظ عليها كانت كالشيء النافق الذي يتوجه اليه الرغبات واذا ضيقت
 كانت كالشيء الكاسد الذي لا يرغب فيه وقد اخرج محمد بن جرير في تفسيره باسناده عن
 ابن عباس رضى الله عنهما ان المراد منها الصلوات الخمس واقامتها اتمام الركوع والسجود
 والتلاوة والحشوع والاقبال عليها فيها واخرج عبد بن حميد عن قتادة اقامتها المحافظة على
 مواقيتها ووضوئها وركوعها وسجودها الى غير ذلك وقوله تعالى حافظوا على الصلوات
 والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين قال في الكشافى الصلوة الوسطى بين الصلوات اى
 الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وانما افردت وعطفت على الصلوات لانفرادها بالفضل
 وهى صلوة العصر وقال البيضاوى اى الوسطى بينها او الفضلى منها خصوصاً وهى صلوة
 العصر لقوله عليه السلام يوم الاحزاب شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر ملاء الله
 بيوتهم ناراً وفضلها لكثرة اشتغال الناس في وقتها واجتماع الملائكة وقيل صلوة الظهر لانها
 فى وسط النهار وكانت اشق الصلوات عليهم فكانت افضل لقوله عليه السلام افضل العبادات
 احمرها وقيل الفجر لانها بين صلوتى النهار والليل والواقعة فى الحد المشترك بينهما ولانها
 مشهودة وقيل المغرب لانها المتوسطة بالعدو وتر النهار وقيل العشاء لانها بين جهر يتبين
 واقعتين طر فى الليل وعن عائشة رضى الله عنها انه عليه السلام كان يقرأ والصلوة الوسطى
 و صلوة العصر فتكون صلوة من الاربع خصت بالذكر مع العصر وقال البغوى فى معالم
 التنزيل صلوا الصلوات الخمس تامة بحقوقها انتهى وقوله تعالى فاذا قضيتم فاذا ذكر والله
 قياما وقعودا وعلى جنوبكم فاذا اطمانتم فاقموا الصلوة ان الصلوة كانت على المؤمنين
 كتابا موقوتا قال فى الكشافى فاذا صليتم فى حال الخوف والقتال فاذا ذكر والله فصلوها قياما
 مسايقين ومقارعين وقعودا جاثمين على الركب مرابين وعلى جنوبكم مشخنين بالجراح فاذا
 اطمانتم حين تضع الحرب اوزارها وامنتم فاقموا الصلوة فاقضوا ما صليتم فى تلك
 الاحوال التى هى احوال القلق والانزعاج ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا

محمد ودا ابوقات لا يجوز اخراجها عن اوقاتها على اى حال كنتم من خوف او امن وهذا على
 مذهب الشافعى رحمه الله في ايجاب الصلوة على المحارب في حال المسايقة والمشى
 والاضطراب في المعركة اذا حضر وقتها فاذا اطمان فعليه القضاء واما عند ابي حنيفة رحمة
 الله عليه فهو معدور في تركها الى ان يطمئن وقال البيضاوى فاذا قضيتم الصلوة اديتم
 وفرغتم عنها فاذا ذكر واللّه قياما وعودا وعلى جنوبكم فدوموا على الذكر في جميع الاحوال
 او اذا اردتم اداء الصلوة واشتد الخوف فصلوها كيف ما يمكن قياما مسايقين ومقارعين
 وعودا مرامين وعلى جنوبكم منحنين فاذا اطمانتم سكنت قلوبكم من الخوف فاقموا
 الصلوة فعد لواوا حافظواركانها وشرابطها وانوابها تامة ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا
 موقوتا فرضا محمد ودا ابوقات لا يجوز اخراجها عن اوقاتها في شىء من الاحوال وهذا دليل
 على ان المراد بالذكر الصلوة وانها واجبة الاداء حال المسايقة والاضطراب في المعركة
 وتعليل الامر بالاتبان بها كيف ما يمكن وقال في المدارك فاذا قضيتم الصلوة فرغتم عنها
 فاذا ذكر واللّه قياما وعودا وعلى جنوبكم اى دووموا على ذكر الله في جميع الاحوال او فاذا
 اردتم اداء الصلوة فصلوا قياما ان قدرتم عليه وعودا ان عجزتم عن القيام ومضطجعين ان
 عجزتم عن القعود فاذا اطمانتم سكنتم بزوال الخوف فاقموا الصلوة فاتموا بطائفة واحدة
 او اذا اقمتم فاتموا ولا تقصروا او اذا اطمانتم بالصحة فاتموا بالقيام والقعود والركوع
 والسجود ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا مكتوبا محمد ودا ابوقات معلومة
 واخرج ابن ابي شيبه عن ابن مسعود رضى الله عنه انه بلغه ان قوما يذكرون الله قياما
 فاتاهم فقال ما هذا قالوا سمعنا الله يقول فاذا ذكر واللّه قياما قال انما هذه اذا لم يستطع
 الرجل ان يصلى قائما صلى قاعدا واخرج عبد بن حميد وابن المنذر عن مجاهد فاذا
 اطمانتم فاذا اقمتم فاقموا الصلوة فاتموا واخرج ابن جرير وابن ابي حاتم عن السدى
 فاذا اقمتم بعد الخوف واخرجاهما عن مجاهد اذا خرجتم من دار السفر الى دار الاقامة

فانتهوا واخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن قتادة في امصاركم فاتموا الصلوة واخرج ابن جرير عن زيد بن اسلم اذا اطمانتم فصلوا الصلوة لاتصلوها راكبوا ولا ماشيا ولا قاعدا قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال ابن مسعود ان للصلوة وقتا كوقت الحج وقال زيد بن اسلم من جمعا كلما مضى وقت جاء وقت وقوله تعالى اقم الصلوة طر في النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهب السيئات قال في المدارك غدوة وعشية وزلفا من الليل وساعات من الليل جمع زلفة كظلم في ظلمة وهي ساعاته القريبة من آخر النهار من ازلفه اذا قرب به وصلوة الغدوة والفجر وصلوة العشية الظهر والعصر لان ما بعد الزوال عشية وصلوة الزلف المغرب والعشاء وانتصاب طر في النهار على الظرف لانها مضافان الى الوقت كقولك اقم عند جميع النهار واتيته نصف النهار واوّلّه وآخره تنصب هذا كله على اعطاء المضاف حكم المضاف اليه ان الحسنات يذهب السيئات ان الصلوات الخمس يذهب الذنوب في الحديث ان الصلوات الخمس تكفر ما بينهما من الذنوب وفي الانوار غدوة وعشية وانتصابه على الظرف لانهم مضاف اليه وزلفا من الليل وساعات منه قريبة من النهار فانه من ازلفه اذا قرب به وهو جمع زلفة وصلوة الغدوة صلوة الصبح لانها اقرب الصلوات من النهار وصلوة العشية العصر وقيل الظهر والعصر لان ما بعد الزوال عشية وصلوة الزلف المغرب والعشاء ثم قال ان الحسنات يذهب السيئات يكفرنها وفي الحديث ان الصلوة الى الصلوة كفارة ما بينهما ما اجتنب الكبائر وفي سبب النزول ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني قد اصبحت من امرئة غير اني لم اتمها فنزلت انتهى وقال ابن عباس في حار في النهار يعنى الصبح والمغرب وهو قول الحسن وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم وفي رواية عن الحسن هي الصبح والعصر وهو قول قتادة والضحاك وغيرهم وقال مجاهد هي الصبح في اول النهار والظهر والعصر من اخره وهو قول محمد بن كعب القرظي وروايته عن الضحاك وزلفا من الليل قال ابن عباس

ومجاهد والحسن البصرى هي صلوة العشاء وقال الحسن البصرى في رواية هما زلفتان
صلوة المغرب والعشاء أخرجه عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم وأبو الشيخ قال
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هما زلفتا الليل وهورواية عن مجاهد وقول قتادة
ومحمد بن كعب والضحاك وغيرهم وأخرج الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري من
حديث قيس بن الربيع عن عثمان بن موهب عن موسى بن طلحة عن أبي اليسر كعب
بن عمرو الأنصاري قال اتبنتي امرأة تبتماع مني بدرهم تمر افقلت ان في البيت تمرا
اجود من هذا فدخلت فاهويت اليها فقبلتها فانيت عمر فسألته فقال اتق الله واستر
على نفسك ولا تخبرن احد اقال فلم اصبر حتى اتيت ابا بكر فسألته فقال اتق الله واستر
على نفسك ولا تخبرن احدا قال فلم اصبر حتى اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته
فقال اخلفت رجلا غازيا في سبيل الله في اهله بمثل هذا حتى ظننت اني من اهل النار
حتى تمنيت اني اسلمت ساعة اذ فاطمى رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعة فنزل جبرائيل
فقال ابو اليسر فجئت فقراء على اقم الصلوة طر في النهار وزلفا من الليل ان الحسنات
ينذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين فقال انسان يارسل الله له خاصة للناس
عامة قال للناس عامة وعن ابن عباس ان صاحب الواقعة عمرو بن عريفة بن عمرو
الأنصاري الحزرجي وقال مقاتل هو ابو معيل عامر بن قيس الأنصاري وعن ابراهيم
التخعي انه ابن معتب رجل من الأنصار والآكثر على انه ابو اليسر ان الحسنات ينذهبن
السيئات قال ابن مسعود رضي الله عنه الحسنات هي الصلوات الخمس أخرجه ابن جرير
وابن مردويه والبيهقي وقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن
الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا قال في المدارك لدلوك الشمس لزوالها وعلى هذا
الآية جامع للصلوات الخمس او لغروبها وعلى هذا يخرج الظهر والعصر الى غسق الليل
هو الظلمة وهو وقت صلوة العشاء قرآن الفجر صلوة الفجر وقال البيضاوي لزوالها

ويدل عليه قوله عليه السلام اتاني جبرائيل لدلوك الشمس حين زالت فصلى بي الظهر
 وقيل لغروبها واصل التركيب للانتقال ومنه الدلاك لانه لا يستقر يده وكذا ما تركب
 من الدال واللام كدلمح ودلمح ودلف وقيل الدلوك من الدلك لان الناظر يدلك
 عينيه ليدفع شعاعها واللام للتناقيت مثلها في ثلث خلون الى غسق الليل الى ظلمته وهو
 وقت صلوة العشاء الاخيرة وقرآن الفجر صلوة الصبح سميت قرآنا لانه ركنها كما سميت
 ركوعا وسجودا في ادبار السجود ثم قال والآية جامعة للصلوات الخمس ان فسرت
 للدلوك بالزوال واصلوات الليل ان فسرت بالغروب واخرج عبد بن حميد عن الحكم
 بن هشيم ثنا عمرو بن قيس عن ابن ابي ليلى عن جابر بن عبد الله قال دعوت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ومن شاء من اصحابه فطعموا عندي ثم خر جواحين زالت الشمس
 فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فقال اخرج يا ابا بكر فهذا احين دلكت الشمس وبه قال
 ابن عباس وابن عمر وابو برة الاسلمي وابو جعفر محمد بن علي الباقر والحسن البصري
 وقتادة والضحاك هور واية عن ابن مسعود واختاره ابن جرير وقال ابن مسعود ومجاهد
 وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم وغيرهم الدلوك الغروب وقال محمد بن الحسن في كتاب
 الآثار اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال نظر ابن مسعود رض الله عنه الى الشمس
 حين غربت فقال هذا احين دلكت واخرجه ابو جعفر الطحاوي عن ابي هريرة وقوله
 تعالى وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ومن اناء الليل فسبح واطراف
 النهار وقال في المدارك وصل بحمد ربك في موضع الخالي وانت حامد لربك على ان
 وفقك للتسبيح واعانك عليه قبل طلوع الشمس يعني صلوة الفجر وقبل غروبها يعني
 الظهر والعصر لانهما واقعتان في النصف الاخير من النهار بين زوال الشمس وغروبها
 ومن اناء الليل فسبح واطراف النهار اي وتعمد اناء الليل ساعاته واطراف النهار مختصا لها
 بصلواتك وقد تناول التسبيح في اناء الليل صلوة العتمة وفي اطراف النهار صلوة المغرب

وصلوة الفجر على التكرار ارادة الاختصاص كما اختصت في قوله والصلوة الوسطى
 عند البعض وانما جمع اطراف النهار وهما طرفان لامن الالتباس وهو عطف على قبل
 وقال البيضاوي وعمل وانت حامد لربك على هد ايتته وتوفيقه اونزه عن الشرك وسائر
 ما يضيفون اليه من النقايس حامد لله على ما ميرك بالهدى معترفا بانه مولى النعم كلها
 قبل طلوع الشمس يعنى الفجر وقبل غروبها يعنى الظهر والعصر لانهما من آخر النهار
 او العصر وحد ومن آناه الليل ومن ساعاته جمع انى بالاكسر والقصر وآناء بالفتح والمد يعنى
 المغرب والعشاء وانما قدم الزمان فيه لاختصاصه بمزيد الفضل فان القلب فيه اجمع
 والنفس اميل الى الاستراحة فكانت العبادة فيه احرز ولذلك قال الله تعالى ان ناشئة
 الليل هي اشد وطأ وافوم قبلا فسبح واطراف النهار تكرير لصلوتي الصبح والمغرب
 ارادة الاختصاص ومجيئه بلفظ الجمع لامن الالتباس كقوله (شعر) ظهرهما مثل ظهور
 الترسين * او امر بصلوة الظهر فانه نهاية النصف الاول من النهار وبداية النصف
 الاخير وجمعه باعتبار النصفين اولان النهار جنس او بالتطوع في اجزاء النهار وقوله
 تعالى وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه وادبار
 السجود قال في المدارك حامد لربك والتسبيح محمول على ظاهره او على الصلوة
 فالصلوة قبل طلوع الشمس الفجر وقبل الغروب الظهر والعصر ومن الليل فسبحه العشاءان
 او التهجد وادبار السجود التسبيح في ادبار الصلوات والركوع والسجود يعبر بهما
 عن الصلوة وقيل النوافل بعد المكتوبات او الوتر بعد العشاء وقال في الكشاف والتسبيح
 محمول على ظاهره وعلى الصلوة فالصلوة قبل طلوع الشمس الفجر وقبل الغروب الظهر
 والعصر ومن الليل العشاءان وقيل التهجد وادبار السجود التسبيح في آثار الصلوات
 والسجود والركوع يعبر بهما عن الصلوة وقيل النوافل بعد المكتوبات وعن علي رضي
 الله عنه الركعتان بعد المغرب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى بعد

المغرب قبل ان يتكلم كتبت صلواته في عليين وعن ابن عباس رضى الله عنهما الوتر
 بعد العشاء وعن جرير بن عبد الله عنه عليه السلام في قوله قبل طلوع الشمس صلوة
 الصبح وقبل الغروب صلوة العصر اخرجه الطبراني وابن عساكر وعن عبد الرحمن
 بن زيد ومن الليل فسبحه قال العتمة اخرجه ابن جرير وعن مجاهد ومن الليل فسبحه قال
 ومن الليل كله اخرجه ابن جرير وعن ابن عباس وادبار النجوم في سورة الطور انه
 ركعتا الفجر اخرجه ابن جرير وابن ابي حاتم وعن الضحاك انه صلوة الغداة اخرجه
 ابن جرير وقوله تعالى واذكرا اسم ربك بكرة واصيلا ومن الليل فاسجد له وسبحه ليلا
 طويلا قال في الكشاف ودم على صلوة الفجر والعصر ومن الليل فاسجد له وبعض الليل
 فصل له اذ يعنى صلوة المغرب والعشاء وادخل من على الظرف للتبعيض كما دخل على
 المفعول في قوله يغفر لكم من ذنوبكم وسبحه ليلا طويلا وتهجد له هز يعاطو يلامن الليل
 ثلثيه او نصفه او ثلثه وفي المدارك واذكرا اسم ربك صل له بكرة صلوة الفجر واصيلا صلوة
 الظهر والعصر ومن الليل فاسجد له وبعض الليل فصل صلوة العشاءين وسبحه ليلا طويلا
 تهجد له هز يعاطو يلامن الليل وقال البيضاوى وداوم على ذكره او دم على صلواتي
 الفجر والظهر والعصر فان الاصيل يتناول وقتيهما ومن الليل فاسجد له ولعل المراد
 صلواتي المغرب والعشاء وتقدم الظرف لما في صلوة الليل من مزيد الكلفة والحلوص
 وسبحه ليلا طويلا وتهجد له طائفة طويلة من الليل وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون
 وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون قال البيضاوى
 اخبار في معنى الامر بتمنيزه الله تعالى والثناء عليه في هذه الاوقات التي تظهر فيها
 قدرته وتجدد بها نعمته او دلالة على ان ما يحدث فيها من الشواهد الناطقة بتمنيزه
 واستحقاقه الحمد من له تميز من اهل السموات والارض وتخصيص التسبيح بالمسألة والصبح
 لان آثار القدرة والعظمة فيها اظهر وتخصيص الحمد بالعشى الذي هو آخر النهار من

عشى العين اذا نقص نورها والظهيرة التي هي وسطه لان تجدد النعم فيها اكثر ويجوز ان يكون عشيها معطوفا على حين تمسونه وقوله وله الحمد في السموات والارض اعتراضا وعن ابن عباس رضى الله عنهما ان الآية جامعة للصلوات الخمس تمسونه صلوة المغرب والعشاء وتصبحون صلوة الفجر وعشيا صلوة العصر وتظهرون صلوة الظهر ولذلك زعم الحسن انها مدنية لانه كان يقول كان الواجب بمكة ركعتين في اى وقت اتفقت وانما فرضت الخمس بالمدينة والاكثر انها فرضت بمكة وقال في المدارك المراد بالتسبيح ظاهره الذي هو تنزيه الله تعالى من السوء والثناء بالخير وهذه الاوقات لما يتجدد فيهما من نعمة الله الظاهرة او الصلوة فليل لابن عباس رضى الله عنهما هل تجدد الصلوات الخمس في القرآن فقال نعم وتلى الآية وهو نصب على المصدر والمعنى نزوه عمه الا يليق به او صلوا لله حين تمسونه صلوة المغرب والعشاء وحين تصبحون صلوة الفجر وله الحمد في السموات والارض اعتراضا ومعناه ان على المميز بين كلهم من اهل السموات والارض ان يحمدوه وعشيا صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر اظهر اى دخل في وقت الظهر وقول الاكثر ان الصلوات الخمس فرضت بمكة انتهى وقد اخرج عبد الرزاق وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم والطبرانى والمحاكم وصححه عن ابى رزين قال جاء نافع بن الأزرق الى ابن عباس رضى الله عنهما فقال هل تجدد الصلوات الخمس في القرآن قال نعم فقرا فسبحان الله حين تمسونه صلوة المغرب وحين تصبحون صلوة الصبح وعشيا صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر وقرا من بعد صلوة العشاء واخرج ابن ابي شيبة وابن جرير وابن المنذر عن مجاهد رحمه الله مثله واما الاحاديث الواردة في هذا الباب فمنها قوله عليه السلام لرجل سألته كم فرض الله على عباده من الصلوة افترض الله على عباده صلوات خمساً مختلفى الرجل لا يزد يد عليه شيئا ولا ينقص منه شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صدق ليدخلن الجنة اخرجه مسلم والترمذى والنسائى عن انس بن مالك

مطلب الاحاديث
الواردة في صلوة
العشاء عموما او
خصوصا

رضى الله عنه وعن طائفة بن عبيد الله جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم من اهل
 نجد ثائر الرأس نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل عابى غيرهن قال لا
 الا ان تطوع اخرجهما لك والبخارى ومسلم وابو داود والنسائى وعن عبادة بن الصامت
 اشهد انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خمس صلوات افترضهن الله من
 احسن وضوءهن وصلاهن لوقتهن واتمركوعهن وخشوعهن كان له على الله عهد
 ان يغفر له اخرجه احمد وابو داود وفى رواية بلفظ خمس صلوات كتبهن الله
 على العباد فمن جاء بهن ولم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن ^{XX} كان له عند الله عهد ان
 يدخله الجنة اخرجه مالك وابو داود والنسائى وابن ماجه وعن ابى امامة قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلوا خمسكم وصوروا شهركم وادوا زكوة اموالكم واطيعوا ذوا
 امركم تدخلوا الجنة ربكم اخرجه احمد والترميدى وقال عليه السلام الصلوات الخمس
 والجمعة الى الجمعة مكفرات لما بينهن اذ اجتنبت الكبائر اخرجه مسلم والترميدى عن ابى
 هريرة وفى رواية عنه ان ايتم لو ان نهر ابياب احدكم يغتسل فيه كل يوم خمس اهل يبقى
 من درنه شىء قالوا لا يبقى من درنه شىء قال فذلك مثل الصلوات الخمس ^{XX} والله بهن
 الخطايا اخرجه مسلم والبخارى والترميدى والنسائى وقال عليه السلام نزل جبرئيل عليه
 السلام فامنى فصليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه بحسب
 باصا بعه خمس صلوات اخرجه البخارى ومسلم والنسائى عن ابى مسعود البدرى وبعث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ الى اليمن فقال انك تأتى قوم امن اهل الكتاب فادعهم
 الى شهادة ان لا اله الا الله وان محمد ارسل الله فان هم اطاعوا لذلك فاعلمهم ان الله قد
 فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة اخرجه عن ابن عباس وعن عهد الله بن
 فضالة عن ابيه علمنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان فيما علمنى حافظ على

الصلوات الخمس اخرجها ابو داود وقال النبي عليه الصلوة والسلام من سرمان يلقى
 الله غد امسليها فليحافظ على هذه الصلوات الخمس حيث ينادي بهن اخرجها مسلم عن
 ابن مسعود وفي رواية عنه حافظوا على الصلوات الخمس حيث ينادي بهن فانهن من
 سنن الهدي اخرجها ابو داود وعنه اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا اعطى
 الصلوات الخمس واعطى خوانيم سورة البقرة وغفر لمن لا يشرك بالله شيئا اخرجها مسلم وعن
 ابن عمر قال عليه السلام ثلاثة على كُتبان المسك يوم القيمة عبد ادى حق الله وحق مولاه
 ورجل ام قوما وهم به راظن ورجل ينادي بالصلوات الخمس اخرجها احمد والترمذي
 والطبراني وعن ابن عباس في قوله تعالى الذين يقيمون الصلوة قال الصلوات الخمس
 اخرجها ابن اسحاق وابن جرير وابن ابي حاتم وعن زيد بن ثابت كان النبي عليه
 الصلوة والسلام يصلى الظهر بالهاجرة ولم يكن يصلى صلوة اشد على اصحاب رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم منها فنزلت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
 وقال ان قبلها صلوتين وبعدها صلوتين اخرجها احمد وابو داود وقال انس بن مالك
 بنينا نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد اذ دخل رجل على جمل ثم
 اناخه في المسجد ثم عقله ثم قال ايكم محمد والنبي صلى الله عليه وسلم متكى بين
 ظهرائهم فقلنا هذا الرجل الابيض المتكى فقال له ابن عبد المطلب فقال له النبي صلى
 الله عليه وسلم قد اجبتك فقال الرجل اني سائلك فمشد عليك في المسئلة فلا تجد
 علي في نفسك قال سل عما يدالك فقال اسالك بربك ورب من قبلك الله ارسلك الى
 الناس كلهم قال اللهم نعم قال انشدك بالله الله امرك ان تصلى الصلوات الخمس في اليوم
 واللييلة قال اللهم نعم قال انشدك بالله الله امرك ان تصوم هذا الشهر من السنة قال
 اللهم نعم قال انشدك بالله الله امرك ان تاخذ هذه الصدقة من اغنيائنا فتقسمها على فقرا
 ثنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم نعم قال الرجل امنت بما جئت به وانار سول من

ورأى من قومي وأناضام بن ثعلبة اخو بنى سعد بن بكر اخرجه البخارى وفي رواية
 مسلم زعم رسولك ان علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا قال صدق قال فبالذي ارسلك
 الله امرك بهذا قال نعم واخرجه ابوداود والترمذى والنساي بغير هذا اللفظ واخرج
 ابوداود مثله عن ابن عباس والنساي عن ابي هريرة وقال عوف بن مالك الاشجعي كنا
 عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تسعة او ثمانية او سبعة فقال الانبياء عن رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكنا حديث عهد ببيته فقلنا قد بايعناك يا رسول الله
 قال فبسطنا ايدينا وقلنا قد بايعناك يا رسول الله فعلام نبايعك قال ان تعبدوا الله ولا
 تشركوا به شيئاً وتصلوا الصلوات الخمس وتسمعوا واطيعوا واوركلمة خفيفة قال ولا تسئلوا
 الناس شيئاً فلقد رأيت بعض اولئك النفر يستطسوط احدهم فما يسال احد اينا وله اياه
 اخرجه مسلم و ابوداود واخرجه النسائي بلفظ احصر وفي حديث الاسراء انيت باناء من
 خمر و اناء من لبن و اناء من عسل فاخذت اللبن فقال هي الفطرة انت عليها و امتك ثم
 فرضت على الصلوة خمسين صلوة كل يوم فرجعت فمررت على موسى فقال بما امرت
 قلت امرت بخمسين صلوة كل يوم قال ان امتك لا تستطيع خمسين صلوة كل يوم واني
 والله قد جربت الناس قبلك و عالجت بنى اسرائيل اشد المعالجة فارجع الى ربك فاسئله
 التخفيف لامتك فرجعت فوضع عنى عشر فرجعت الى موسى فقال مثله فرجعت فوضع
 عنى عشر فرجعت الى موسى فقال مثله فرجعت فوضع عنى عشر فرجعت الى موسى
 فقال مثله فرجعت فامررت بعشر صلوات كل يوم فرجعت الى موسى فقال مثله فرجعت
 فامررت بخمس صلوات كل يوم فرجعت الى موسى فقال بم امرت قلت امرت بخمس
 صلوات كل يوم قال ان امتك لا تستطيع واني قد جربت الناس قبلك و عالجت بنى
 اسرائيل اشد المعالجة فارجع الى ربك فساءله التخفيف لامتك قال سألت ربي حتى
 استحييت ولكنى ارضى واسلم فلما جاوزت نادى مناد امضيت فريضتى وخففت عن

عبادي اخرجه البخاري ومسلم والترمذي عن مالك بن صعصعة والنسائي نحوه بمعناه
وفي رواية انس بن مالك اوحى الى ما اوحى ففرض على خمسين صلوة في كل يوم وليلة
فنزلت الى موسى فقال ما فرض ربك علي امتك قلت خمسين صلوة فلم ازل اراجع
بين ربي وبين موسى حتى قال يا محمد انهن خمس صلوات كل يوم وليلة لكل صلوة عشر
فذلك خمسون صلوة ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة فان عملها كتبت عشر ا
اخرجه مسلم وفي رواية البخاري قال انه لا يبدل القول لدى كما فرضت عليك في ام
الكتاب فكل حسنة بعشر امثالها هي خمسون في ام الكتاب وهي خمس عليك وفي رواية
النسائي اني يوم خلقت السموات والارض فرضت عليك وعلى امتك خمسين صلوة
فخمس بخمسين فقم بها انت وامتك فعرفت انها امر الله صري لقول حتم فلم ارجع وفي
رواية الترمذي عن انس قال فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة اسرى به الصلوة
خمسين ثم نقصت حتى جعلت خمسا ثم نودي يا محمد اني لا يبدل القول لدى وان لك
بهذا الخمس خمسين وفي رواية ابي ذر الغفاري قال هي خمس وهن خمسون لا يبدل
القول لدى اخرجه البخاري ومسلم وكان ابن عباس وابو حبة الانصاري يقولان قال
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم عرج بي حتى ظهرت لمستوى اسمع فيه صرير الاقدام
وقال ابن حزم وانس قال النبي صلى الله عليه وسلم فرض الله على امتي خمسين صلوة
فرجعت بذلك حتى مررت على موسى فقال ما فرض الله لك على امتك قلت فرض
خمسين صلوة قال فارجع الى ربك فان امتك لا تطيق فراجعت ربي فوضع شرطها
فرجعت الى موسى فقلت وضع شرطها فقال ارجع الى ربك فان امتك لا تطيق ذلك
فرجعت فراجعت فوضع شرطها فرجعت اليه فقال ارجع الى ربك فان امتك لا تطيق
ذلك فراجعته فقال هي خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدى اخرجه البخاري ومسلم
وعن ابن عمر قال كانت الصلوة خمسين والغسل من الجنابة سبع مرار والغسل من البول

صري اي عزيمت
مشتق من امرت
على الشيء اذا دعت
ولزقته منه
عليه سلمه الله

في الثوب سبع مرار فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعلت الصلوة
 خمسة وغسل الجنابة مرة وغسل الثوب من البول مرة واحدة اخرجه ابوداود وقال عليه
 الصلوة والسلام لا يغلبنكم الاعراب على اسم صلوتكم العشاء فانها في كتاب الله العشاء
 فانما يعتم بحلاب الابل اخرجه احمد ومسلم وابوداود والنسائي وابن ماجه عن عبد الله
 بن مغفل المزني رضي الله عنه واخرج البخاري نحوه عن ابن عمر رضي الله عنهما وعن
 عائشة رضي الله عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام قبل العشاء فلانامت عينه
 اخرجه البزار في مسنده وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم
 لولا ما في البيوت من النساء والذرية اقمت صلوة العشاء وامرت فتبايى بحرقون ما في
 البيوت بالنار اخرجه احمد وقال صلى الله عليه وسلم لو يعلم احدكم انه يجد عظاما
 سمينا او مرامزين حسنتين لشهد العشاء اخرجه ابوجعفر الطحاوي في شرح الآثار
 باسانيد كثيرة عن ابي هريرة رضي الله عنه واخرجه الستة ومنهم مالك وعن معاذ بن
 جبل رضي الله عنه قال عليه السلام اعتموا بهذه الصلوة فانكم فضلتم بها على سائر الامم
 ولم تصلوها امة قبلكم اخرجه ابن ابي شيمية وابو داود والبيهقي وعن انس قال كانوا
 يتنفلون ما بين المغرب والعشاء يصلون اخرجه ابوداود وعنه في قوله تعالى تتجافى
 جنوبهم عن المضاجع نزلت في انتظار الصلوة التي تدعى العتمة اخرجه الترميذي وقال
 النبي صلى الله عليه وسلم لو يعلمون ما في العتمة والصبح لانوهما ولو حبوا اخرجه مالك
 واحمد والبخاري ومسلم والترميذي والنسائي عن ابي هريرة وعن ابي بن كعب قال
 صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما الصبح فلما سلم قال اشهد فلان قالوا لا قال
 اشهد فلان قالوا لا قال ان هاتين الصلاتين اثقل الصلوات على المنافقين ولو تعلمون
 ما فيهما لاتيتموهما ولو حبوا على الركب اخرجه ابوداود والنسائي وابن ماجه وابن حبان
 وقال صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء في جماعة فكانما قام نصف الليل اخرجه مسلم

مطلب في احاديث
 هي نصة في صلوة
 العشاء

بكسر الهمزة وينفتح ظلف
 الشاة واو بمعنى بل قبل
 لحم ما بين ظلفها لانهما
 يزوي وقيل هما العظم وقيل
 الذي لا لحم عليه والنبي الذي
 بكسر الصغير به
 بالحسن الروي ينعلم
 ليكون مشعرا
 الرغبة فيها
 منه سلمه الله

وابوداود والترميدى عن عثمان رضى الله عنه وعن شداد بن اوس رضى الله عنه قال
 عليه الصلوة والسلام من قرض بيت شعر بعد العشاء الاخير لم يقبل له صلوة تلك
 الليلة اخرجه احمد في مسنده والبخارى والطبرانى وقال انس رضى الله عنه اقيمت صلوة
 العشاء فقال رجل لى حاجة فقام النبي عليه السلام يناجيه حتى نام القوم ثم صلوا اخرجه
 الخمسة الا الترميدى وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال بعثنى ابي العباس الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فى حاجة فوجدته جالسا فى المسجد فلم استطع ان اكلمه فلما صلى
 المغرب قام فركع حتى اذن المؤذن بصلوة العشاء اخرجه ابوعوانة ومحمد بن نصر وقال
 عليه الصلوة والسلام ايما امرأة اصابته بخورا فلا تشهد معنا العشاء الاخير اخرجه مسلم
 عن ابي هريرة وقال حميد بن عبد الرحمن بن عوف ان رجلا من اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال قلت وانا فى سفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لارقب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم للصلوة حتى ارى فعله فلما صلى العشاء وهى العتمة اضطجع هو يا
 من الليل ثم استيقظت غار فى الآفاق فقال ربنا ما خلقت هذا باطلا حتى بلغ انك لا تتخلف
 الميعاد اخرجه النسائى وقال عليه الصلوة والسلام يوم الاحزاب شغلونا عن الصلوة الوسطى
 صلوة العصر ملائكة الله قبورهم وبيوتهم ناراً ثم صلىها بين العشاءين المغرب والعشاء
 اخرجه احمد ومسلم والبخارى وابوداود والترميدى والنسائى وغير واحد من
 اصحاب المسانيد والسنن عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه وعن ابن مسعود رضى
 الله عنه ان المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اربع صلوات يوم
 الخندق حتى ذهب من الليل ماشاء الله فامر بلالا فاذن ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام
 فصلى العصر ثم اقام فصلى المغرب ثم اقام فصلى العشاء اخرجه احمد والترميدى
 والنسائى عن عمار بن ياسر انه اغشى عليه فى الظهر والعصر والمغرب والعشاء
 فافاق نصف الليل فقضاها اخرجه الدارقطنى وفى مسند الامام ابي حنيفة رحمه الله

مطلب فى الجمع بين
 المغرب والعشاء
 فى مزدلفة

عن ابي اسحاق السبيعي عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن ابي ايوب الانصاري ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع باذان واقامة واحدة وفي رواية
 قال فاتته صلوة العشاء والمغرب فجمع بينهما باذان واقامة واحدة وقال ابن مسعود رضي
 الله عنه ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلوة لغير ميقاتها الا صلوتين جمع
 بين المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها اخرجه البخاري ومسلم
 وابو داود والنسائي وفي رواية للبخاري عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ان هاتين الصلوتين حولنا عن وقتها في هذا المكان المغرب والعشاء ولا يقدر
 الناس جمعاً حتى يعتموا وصلوة الفجر هذه الساعة ثم وقف حتى اسفر وقال ابن عمر
 رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بمزدلفة جمعاً
 اخرجه مالك والبخاري ومسلم وابو داود والترمذي والنسائي وقال ابو ايوب الانصاري
 رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع في حجة الوداع بين المغرب والعشاء
 بالمزدلفة اخرجه مالك والبخاري ومسلم والنسائي وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع باقامة واحدة اخرجه النسائي
 وعن جعفر بن محمد عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر باذان
 بعرفة ولم يسبح بينهما واقامتين وصلى المغرب والعشاء بجمع باذان واحد
 واقامتين ولم يسبح بينهما اخرجه ابو داود وقال ابن عمر رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا عجله السير في السفر يؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء اخرجه
 الستة عن طريق وعن علي رضي الله عنه كان اذا سافر سار بعد ما تغرب الشمس حتى كاد
 ان يظلم ثم ينزل فيصلي المغرب ثم يدعو بعشائه فيتعشى ثم يصلي العشاء ثم يرتحل
 ويقول هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع اخرجه ابو داود وقال وروي حفص
 بن عبيد الله ان انسا كان يجمع بينهما حين يغيب الشفق ويقول كان رسول الله صلى الله

مطلب في احاديث
 الجمع بين
 الصلوتين في السفر

عليه وسلم يصنع ذلك وقال ابن عباس رضي الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاتي الظهر والعصر اذا كان على ظهر سير ويجمع بين المغرب والعشاء اخرجه البخاري وفي رواية عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلوة في سفر سافرها في غزوة تبوك فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء اخرجه مسلم وعن علي بن حسين كان يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يسير يومه جمع بين الظهر والعصر واذا اراد ان يسير ليله جمع بين المغرب والعشاء اخرجه مالك وقال انس بن مالك ان النبي عليه السلام كان اذا عجل عليه السير يؤخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء اخرجه البخاري ومسلم وابو داود ومثله النسائي وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه خرجنا مع رسول الله عليه السلام في غزوة تبوك فكان يصلي الظهر والعصر جمعاً والمغرب والعشاء جمعاً وفي رواية فقلت ما حمله على ذلك قال ان لا يخرج امته اخرجه مسلم ومثله ابو داود والنسائي ومالك وفي رواية لابي داود الترمذي ان غابت الشمس قبل ان يرتحل جمع بين المغرب والعشاء فان ارتحل قبل ان يغيب الشمس اخر المغرب حتى ينزل للعشاء ثم يجمع بينهما وقال ابو داود وروى هذا الحديث هشام بن عروة عن حسين بن عبد الله عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وعن جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من مكة قبل غروب الشمس فجمع بين العشاءين بسرف وبينهما عشرة اميال اخرجه زين بن معاوية العبدي وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غابت له الشمس بمكة فجمع بينهما بسرف قال هشام بن سعد بينهما عشرة اميال اخرجه ابو داود والنسائي وقال ابن عباس رضي الله عنهما صلى بالمدنية سبعا وثمانيا الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال ايوب لعله في ليلة مطيرة قال عسى وفي رواية قال صليت مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثمانيا جمعا وسبعا جمعا قال عمر وقلت يا بالشاء اظنه اخر

مطلب في الجمع بين الصلوتين في الحضرة

الظهر وعجل العصر واخر المغرب وعجل العشاء قال وانا اظن ذلك اخر جه البخارى ومسلم
وزاد مسلم فى رواية ابوداود والترميدى والنسائى قوله من غير خوف ولا سفر وفى رواية
لمسلم من غير خوف ولا مطر وقال ابو الزبير فسألت سعيد الم فعل ذلك فقال سألت ابن
عباس عما سألتنى فقال اراد ان لا يخرج امته وله فى اخرى قال عبد الله بن شقيق العقيلي
خطبنا ابن عباس يوما بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس
يقولون الصلوة الصلوة قال فجاءه رجل من بنى تميم لا يفتر ولا يبتنى يقول الصلوة للصلوة
فقال ابن عباس تعلمنى بالسنة لا ابالك ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع
بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال عبد الله بن شقيق فما لك فى صدرى من ذلك
شئ فاتيته اباهريرة فسألته فصدق مقالته وفى رواية للنسائى انه صلى بالبصرة الاولى
والعصر ليس بينهما شئ والمغرب والعشاء ليس بينهما شئ فذل ذلك من شغل وزعم
ابن عباس انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة الاولى والعصر ثمانى
سجداً ليس بينهما شئ وعن ابن عمر رضى الله عنهما كان اذا جمع الامر بين المغرب
والعشاء فى المطر جمع معهم اخرجه مالك فى الموطاء وقد اسند الامام ابو جعفر الطحاوى
رحمه الله فى شرح الآثار عن طرق الى ابن مسعود وابن عباس وابن عمر ومعاذ بن جبل
وجابر بن عبد الله وانس وعائشة وابى قتادة ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين
المغرب والعشاء فى السفر وفى بعض طرقه فى الحضر من غير خوف ولا علة وعن حمزة
بنت جشم رضى الله عنها انه قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت مستحاضة
تؤخر بين المغرب وتعجل بين العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلوتين فافعلين وتغتسلين
مع الفجر فافعلين وصومى اخرجه احمد وابوداود والترميدى وعن اسماء بنت عميس
رضى الله عنها ان النبى صلى الله عليه وسلم قال فى فاطمة بنت ابى حبيش تغتسل للظهر
والعصر غسلا واحداً وتغتسل للمغرب والعشاء غسلا واحداً وتغتسل للفجر غسلا واحداً

مطلب (فى احاديث
الجمع بين الصلوتين
فى السفر)

ونوضا في ما بين ذلك اخرجه ابو داود وقال روى مجاهد عن ابن عباس لما اشتد عليها
الغسل امرها ان تجمع بين الصلوتين وروى ان هائلة بنت سهيل استحيضت فانت النبي
صلى الله عليه وسلم فامرها ان تغتسل لكل صلوة فلما جهدها ذلك امرها ان تجمع بين الظهر
والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل وتغتسل للصبح اخرجه ابو داود وفي رواية ان
امراة مستحاضة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل لها انه عرف عانده فامرته ان
تؤخر الظهر وتعجل العصر وتغتسل لهما غسلا واحدا وتؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل
لها غسلا واحدا وتغتسل لصلوة الصبح غسلا واحدا اخرجه النسائي وعن زينب بنت
جحش اذها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم انما مستحاضة فقال تجلس ايام اقرءها ثم تغتسل
وتؤخر الظهر وتعجل العصر وتغتسل وتصلى وتؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل
وتصليهما جميعا وتغتسل للمغرب اخرجه النسائي وقال جابر بن عبد الله رضى الله عنهما
ان معاذا كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الاخيرة ثم يرجع الى قومه فيصلى
بهم تلك الصلوة اخرجه البخارى ومسلم وابو داود وفي رواية لهم وللترميدى ثم يرجع الى
قومه فيؤمهم وقال كان معاذ يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يأتى فيؤم قومه
فصلى ليلة مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم اتى قومه فامهم فافتتح بسورة البقرة
فانحرف رجل فسلم ثم صلى وحده وانصرف فقالوا له ناقفت يا فلان قال لا والله ولا تبين
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله انا اصحاب نواضح نعمل بالنهار وان معاذا صلى معك العشاء ثم اتى فافتتح بسورة
البقرة فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على معاذ فقال يا معاذ افئنان انت اقرأ بكذا
واقرا بكذا اقال سفيان فقلت لعمر وان ابان الزبير حدثنا عن جابر انه قال اقراوا الشمس وضحا
ها والضحى والليل اذا يغشى وسبح اسم ربك الاعلى فقال عمر ونحو هذا اخرجه البخارى
ومسلم والطحاوى وبمعناه ابو داود والنسائي وعنه كان معاذ يصلى مع النبي صلى الله

مطلب في امامة معاذ
قومه بعد ما صلى مع
النبي عليه السلام

مطلب في قدر قراءة
النبي عليه السلام

عليه وسلم العشاء ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم العشاء وهي له نافلة اخرجه عبد الرزاق
والشافعي والطحاوي والدارقطني والبيهقي وعن بريرة كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقرأ العشاء بالشمس وضحاها ونحوها من السور اخرجه الترمذي والنسائي
وقال البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر وصلى العشاء الاخرة
فقرأ في احدى الركعتين بالتين والزيتون فها سمعت احد الحسن عونا او قراءة منه
صلى الله عليه وسلم اخرجه الستة و مالك ورويه ابو حنيفة عن عدي بن ثابت عن البراء
رضي الله عنه قال سميت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء فقرأ بالتين
والزيتون وعن ابي هريرة رضي الله عنه ما سمعت وراء احد اشبه صلاة رسول الله عليه
السلام من فلان قال سليمان بن سيار وسمينا وراء ذلك الانسان فكان بطول الاوليين من
الظهر ويخفف في الاخر بين ويخفف في العصر ويقرأ في المغرب بقصار المنفصل ويقرأ في العشاء
بالشمس وضحاها وباشباهها ويقرأ في الصبح بسورتين طويلتين اخرجه النسائي ويعني
بذلك الانسان علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقيل غيره وعن عمر رضي الله عنه انه كتب الى ابي موسى
ان اقرأ في المغرب بقصار المنفصل وفي العشاء باواسا المنفصل وفي الصبح بطوال المنفصل
اخرجه عبد الرزاق في مصنفه وعن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال قدمت النبي
صلى الله عليه وسلم في ذاب اسارى بدر فسمعت يقرأ في العتمة بالطور وفي رواية
عنه لا كلمة في اسارى بدر فوافيته يصلي باصحابه المغرب والعشاء فسمعت يقرأ ان
عذاب ربك لو اقع ماله من دافع فذئبا صدق قلبي اخرجه ابن عبد البر رحمه الله وروى
الطبراني بسند حسن انه صلى الله عليه وسلم كان لا يقرأ في الصبح بدون عشر من آية
ولا يقرأ في العشاء دون عشر آيات وعن ابن عباس رضي الله عنهما قدمت رسول الله
صلى الله عليه وسلم شهرا متتابعا في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح في
دبر كل صلاة اذا قال مع الله لمن حمده من الركعة الاخرة يدعوا على احياء من سليم

مطلب في القنوة
في الصلوات

وعلى رَعْلٍ وذكوان وعصبة ويوم من من خلفه اخرجه ابو داود وقال ابو هريرة بينا
النبى صلى الله عليه وسلم يصلى العشاء اذا قال سمع الله لمن حمده ثم قال قبل ان يسجد
اللهم نج عياش بن ابى ربيعة اللهم نج سلمة بن هشام اللهم نج الوليد بن الوليد اللهم نج
المستضعفين من المؤمنين اللهم اشد وطانك على مضر اللهم اجعلها سنين كسنى يوسف
اخرجه البخارى ومسلم وفى اخرى لهما ولا بى داود فكان ابو هريرة يقنت فى الركعة
الاخيرة من صلوة الظهر والعشاء الاخيرة و صلوة الصبح وعنه قال قنت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فى صلوة الائمة شهر اخرجه ابو داود وعن خارجة بن حذافة قال خرج علينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ان الله امدكم بصلوة هى خير لكم من حمر النعم الوتر
جعل الله لكم فيما بين صلوة العشاء الى ان يطلع الفجر اخرجه ابو داود والترمذى وابن
ماجه والحاكم وقال صحيح ولم ينخرجاه لتفرد التابعى عن الصحابى وعن ابى نضرة الغفارى
رضى الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله زادكم صلوة وهى
الوتر فصلوها بين العشاء الى صلوة الصبح وعن عمرو بن العاصى وعقبة بن عامر عنه
صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلوة وهى خير لكم من حمر النعم الوتر وهى لكم فيما
بين العشاء الى طلوع الفجر اخرجه اسحاق بن راهويه فى مسنده ومثله عن ابن عباس
اخرجه الطبرانى والدارقطنى وعن ابن عمر اخرجه الدارقطنى وعن ابى سعيد
الخدري اخرجه الطبرانى وعن عبد الله بن عمرو بن العاصى رضى الله عنه اخرجه
الدارقطنى واخرجه احمد والطبرانى عن معاذ بن جبل وعمرو بن العاصى وقال ابن
ابى مليكة او تر معاوية بعد العشاء بركعة واحدة وعنده مولى لابن عباس فاتى ابن
عباس فاخبره فقال ذعه فانه صحب النبى صلى الله عليه وسلم اخرجه البخارى ومحمد
بن نصر والهروزي وعن ابى موسى الاشعري رضى الله عنه انه كان بين مكة والمدينة فصلى
العشاء ركعتين ثم قام فصلى ركعة او تر فيها فقرأ بمانه آية من النساء ثم قال ما الون ان

مطلب الوتر

مطلب السنن

اضع قدمي حيث وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم قدمه وان اقرأ بما قرأه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اخرجه النسائي وسئل ابو هريرة رضي الله عنه عن الوتر فقال اذا صليت العشاء
 صليت بعد ها خمس ركعات اخرجها محمد بن الحسن رحمه الله في موطائه وقال عبد الله بن
 عمر رضي الله عنهما صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهور وركعتين بعد
 ها وركعتين بعد المغرب في بيته وركعتين بعد العشاء في بيته اخرجها البخاري ومسلم وابو
 داود والنسائي ودالك وفي رواية حفظات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل
 الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الغداة
 وكانت ساعة لا ادخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فحدثني حفصة انه كان اذا طلع
 الفجر واذن المؤذن صلى ركعتين اخرجها البخاري والترمذي وقالت ام حبيبة بنت ابي
 سفيان رضي الله عنهما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد مسلم يصلي
 في كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعا من غير الفريضة الا بنى الله له بيتا في الجنة اخرجها الجماعة
 الا البخاري وزاد الترمذي والنسائي عنها اربعا قبل الظهر وركعتين بعدها
 وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الغداة وعن
 عائشة بلفظ من ثابرا اخرجها الترمذي وابن ماجه وقال ابن عباس بث عند خالتي ميمونة
 بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم فصلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم
 جاء الى منزله فصلى اربع ركعات ثم نام ثم قام فصلى خمس ركعات ثم ركعتين ثم خرج الى
 الصلوة اخرجها البخاري وقالت عائشة رضي الله عنها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
 في بيته قبل الظهر اربعاء ثم يخرج فيصلى بالناس ثم يدخل فيصلى ركعتين وكان يصلي
 بالناس المغرب ثم يدخل فيصلى ركعتين فيصلى بالناس العشاء ويدخل في بيته
 فيصلى ركعتين اخرجها مسلم وابوداود وفي رواية وبعد المغرب ثنتين وبعده العشاء
 ثنتين وقبل الفجر ثنتين اخرجها الترمذي وعنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي

فيما بين ان يفرغ من صلوة النشاء الى الفجر احدى عشرة ركعة اخرجه البخارى ومسلم
 وعنها ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء قط فدخل على الاصلى اربع ركعات
 اوست ركعات اخرجه ابوداود وعنه عليه السلام من صلى قبل الظهر اربعا كان كما
 نهج من ليلته ومن صلى بعد العشاء كان كمثلهم من ليلة القدر اخرجه سعيد بن منصور
 من حديث البراء بن عازب والنسائي والدارقطني من قول كعب والبيهقي من قول
 عائشة وعن ام سلمة رضی الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى العتمة ثم يسبح
 ثم يصلى بعدها ما شاء الله من الليل ثم ينصرف فيرقد مثل ما صلى ثم يستيقظ من نومه
 ذلك فيصلى مثل ما نام وصلاته تلك الاخرة تكون الى الصبح اخرجه النسائي وعن عائشة
 كان يصلى صلوة العشاء في جماعة ثم يرجع الى اهله فيركع اربع ركعات ثم يأتى الى
 فراشه ينام وظهره مغطى عند رأسه وسواكه موضوع حتى يبعثه الله عز وجل ساعته التي
 يبعثه من الليل فيتسوك ويسبغ الوضوء ثم يقوم الى مصلاه فيصلى ثمانى ركعات يقرأ فيهن
 بام القرآن وسورة اخرجه ابو داود وعنها كان يصلى بالليل صلوة العشاء ثم يأتى الى
 فراشه فينام فاذا كان جوف الليل قام الى حاجته والى طهوره فتوضأ ثم دخل المسجد
 فيصلى ثمانى ركعات يخيل الى انه يسوى بينهن القراءة والركوع والسجود يوتر بركعة
 ثم يصلى ركعتين وهو جالس ثم يضع جنبه فربما جاء بلال فاذنه بالصلوة قبل ان يغفى
 وربما شككت اغفى ولم يغفى حتى يوذنه بالصلوة فكانت تلك صلوة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حتى اسن ولحم فذكرت من لحمه ما شاء الله اخرجه النسائي وقال بريدة بن
 الحصيب رضى الله عنه سئل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلوة فقال
 صل معنا هذين يعنى اليومين فلما زالت الشمس امر بلال فاذن ثم امره فاقام العصر
 والشمس مرتفعة بيضاء نقية ثم امره فاقام المغرب حين غابت الشمس ثم امره فاقام
 العشاء حين غاب الشفق ثم امره فاقام الفجر حين طلع الفجر فلما ان كان اليوم الثانى

مطلب الاوقات

اي بالغ منه سلمه الله
تعالى

امره فابرد بالظهر فابرد بها فانعم ان يبرد بها وصلى العصر والشمس مرتفعة اخرها فوق
الدى كان وصلى المغرب قبل ان يغيب الشفق وصلى العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل
وصلى الفجر فاسفر بهائم قال ابن السائل عن وقت الصلوة فقال الرجل انا يا رسول الله
قال وقت صلواتكم بين ما رأيتم اخرجه مسلم والترمذي والنسائي وقال ابو موسى
الاشعري رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انا سائل عن مواقيت الصلوة
فلم يرد عليه شيئا قال وامر بلالا فاقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف
بعضهم بعضا ثم امره فاقام الظهر حين زالت الشمس والقائل يقول قد انتصف النهار
وهو كان اعلم منهم ثم امره فاقام العصر والشمس مرتفعة ثم امره فاقام المغرب حين وقعت
الشمس ثم امره فاقام العشاء حين غاب الشفق ثم اخر الفجر من الغد حين انصرف منها
والقائل يقول قد طلعت الشمس او كادت ثم اخر الظهر حين كان قريبا من وقت العصر
بالامس ثم اخر العصر حتى انصرف منها والقائل يقول قد احرمت الشمس ثم اخر
المغرب حتى كان عند سقوط الشفق وفي رواية فصلى المغرب قبل ان يغيب الشفق
في اليوم الثاني ثم اخر العشاء حتى كان ثلث الليل الاول ثم اصبح فدعا السائل فقال
الوقت بين هذين اخرجه مسلم ومثله ابو داود والنسائي وقال ابو المنهال سيار بن
سلمة الرياحي البصري دخلت انا وابي علي ابي برزة الاسلمي رضى الله عنه فقال له ابي
ديمق كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى المكتوبة فقال كان يصلى الهجرة التي
تدعونها الاولى حين تدحض الشمس ويصلى العصر ثم يرجع احدنا الى رحله في اقص
المدنية والشمس حية ونسيت ما قال في المغرب وكان يستحب ان يؤخر العشاء التي
تدعونها العتمة وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وكان يفتل من صلوة الغداة
حين يعرف الرجل جلسه ويقراء بالسنتين الى المائة اخرجه الشيخان والنسائي وفي
رواية لهما ولا يبالي بتأخير العشاء الى ثلث الليل ثم قال الى شطر الليل ثم قال معاذ

عن شعبة ثم لغيبته مرة اخرى فقال اوثلت الليل واخرجه ابوداود وقال عبد الله بن
 عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال وقت الظهر اذا زالت
 الشمس وكان ظل الرجل كطوله مالم يحضر العصر ووقت العصر مالم تصفر الشمس
 ووقت المغرب مالم يغيب الشفق ووقت صلاة العشاء الى نصف الليل الاوسط ووقت
 صلاة الصبح من طلوع الفجر مالم تطلع الشمس اخرجه مسلم وله في رواية ولابي داود
 والنسائي مالم يسقط ثور الشفق وفي اخرى لابي داود مالم يسقط فور الشفق وقال
 جابر بن عبد الله رضى الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر
 بالمهاجرة والعصر والشمس نقيية والمغرب اذا وجبت والعشاء احيانا يومئذها وحيانا
 يعجل اذ اراهم اجتمعوا عجل واذا اراهم ابطأوا اخر والصبح كانوا او كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يصليها بغلس اخرجه الخمسة الا الترميدى وعن انس كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلى الظهر اذا زالت الشمس ويصلى العصر بين صلواتكم هاتين ويصلى
 المغرب اذا غربت الشمس ويصلى العشاء اذا غاب الشفق ثم قال على اثره ويصلى
 الصبح الى ان ينفسح البصر اخرجه النسائي وفي رواية عنه ثم قال اين السائل عن وقت
 الصلوة ما بين هذين وقت وعن ابي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان للصلوة
 اول واخرا وان اول وقت الظهر حين تزول الشمس واخر وقتها حين يدخل وقت العصر وان
 اول وقت العصر حين يدخل وقتها وان اخر وقتها حين تصفر الشمس وان اول وقت المغرب
 حين تغرب الشمس وان اخر وقتها حين يغيب الافق وان اول وقت العشاء حين يغيب
 الافق وان اخر وقتها حين ينتصف الليل وان اول وقت الفجر حين يطلع الفجر وان
 آخر وقتها حين تطلع الشمس اخرجه الترميدى ومثله مالك والنسائي وعن ابي مسعود
 البدرى رضى الله عنه يصلى العشاء حين يسود الافق وربما اخرها حتى يجتمع الناس
 اخرجه ابوداود وعن ابي هريرة رضى الله عنه صل الظهر اذا كان ظلك مثلك والعصر

اذا كان ظلك مثليك والمغرب اذا غربت الشمس والعشاء ما بينك وبين ثلث الليل
 فان تمت فلانمت عينك اخرجها لك في الموطاء ومثله عن رافع بن خديج مر فوعا اخرجه
 اصحاب السنن الاربعة وعن نعمان بن بشير رضى الله عنه انا علم بوقت هذه الصلوة
 صلوة العشاء الاخيرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلها السقوط الغمر لثالثه اخرجه
 ابوداود والدارمي وعن ابي هريرة رضى الله عنه قال عليه الصلوة والسلام لولا ان
 اشق على امتي لامرتهم ان يؤمروا والعشاء الى ثلث الليل او نصفه اخرجه احمد
 والترمذي وابن ماجه وقالت عائشة رضى الله عنها كانوا يصلون العتمة فيما بين ان
 يغيب الشفق الى ثلث الليل اخرجه البخاري والنسائي وقال جابر بن سمرة رضى الله
 عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل الصلوات نحو امن صلواتكم وكان يؤخر
 العتمة بعد صلواتكم شيئا اخرجه مسلم وكان ابن عباس يستحب تأخير العشاء ويقرأ وزلفا
 من الليل اخرجه سعيد بن منصور وابن جرير والبيهقي وابن مردويه وعن ابي سعيد
 الخدري رضى الله عنه قال صلى الله عليه وسلم صلوة العتمة فلم يخرج
 حتى مضى نحو من شطر الليل فقال خذوا مقاعدكم فقال ان الناس صلوا واخذوا مضام
 جمعهم وانكم لن تزالوا في صلوة ما انتظرتم الصلوة ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم لآخرت
 هذه الصلوة الى شطر الليل اخرجه ابوداود والنسائي وعن ابن عباس رضى الله عنهما
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امنى جبرئيل عند البيت مرتين صلى بي الظهر حين
 زالت الشمس وكانت قدر الشراك صلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثله صلى
 بي المغرب حين افطر الصائم صلى بي العشاء حين غاب الشفق صلى بي الفجر حين حرم
 الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظل كل شيء مثله صلى
 بي العصر حين كان ظله مثليه صلى بي المغرب حين افطر الصائم صلى بي العشاء الى ثلث
 الليل صلى بي الفجر فاسفر ثم التفت الى فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك

مطلب امامة جبرئيل
 عليه السلام

والوقت بين هذين الوقتين أخرجه عبد الرزاق وإبو داود والترمذي وابن حبان
والحاكم وعن جابر رضي الله عنه أن جبرئيل أتى النبي صلى الله عليه وسلم يعلمه مواقيت
الصلوة فتقدم جبرئيل ورسول الله عليه الصلوة والسلام خلفه والناس خلف رسول الله عليه
السلام فصلى الظهر حين زالت الشمس واتاه حين كان الظل مثل شخصه فصنع كما صنع
فتقدم جبرئيل ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس خلف رسول الله صلى الله عليه
وسلم فصلى العصر ثم اتاه حين وجبت الشمس فتقدم جبرئيل ورسول الله خلفه والناس
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى المغرب ثم اتاه حين غاب الشفق فتقدم جبرئيل
ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى
العشاء ثم اتاه حين انشق الفجر فتقدم جبرئيل ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى الغداة ثم اتاه في اليوم الثاني حين كان ظل
الرجل مثل شخصه فصنع كما صنع بالأمس فصلى الظهر ثم اتاه حين كان ظل الرجل مثلي شخصه
فصنع كما صنع بالأمس فصلى العصر ثم اتاه حين وجبت الشمس فصنع كما صنع بالأمس فصلى
المغرب فمناثم فمناثم فمناثم فمناثم فمناثم فصنع كما صنع بالأمس فصلى العشاء ثم اتاه حين
امتد الفجر واصبح والنجوم بادية مشتبكة فصنع كما صنع بالأمس فصلى الغداة ثم قال
ما بين هاتين الصلوتين وقت أخرجه النسائي وفي رواية له ثم جاءه للعشاء حين ذهب
ثلث الليل الأول فقال قم فصل العشاء وفي أخرى له ثم صلى العشاء إلى ثلث الليل أو نصف
الليل شك أحد رواته وفي رواية له قال أحد رواته أرى إلى ثلث الليل وقالت عائشة
رضي الله عنها اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعشاء ليلة حتى ناداه عمر الصلوة نام
النساء والصبيان فخرج فقال ما ينتظرها من أهل الأرض أحد غيركم قال ولا يصلى يومئذ
إلا بالديعة وكانوا يصلون فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول زاد في رواية
وذلك قبل أن يغشوا الإسلام وزاد في أخرى قال ابن شهاب وذكر في أن رسول الله صلى

مطلب في تأخير
العشاء

انزلت على الرجل
الحجت عليه منه سلمه
الله

الله عليه وسلم قال وما كان لكم ان تنزروا رسول الله على الصلوة وذلك حين صاح عمر بن الخطاب اخرج البخارى ومسلم والنسائي وفي رواية لمسلم قالت اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل وحتى نام اهل المسجد ثم خرج فصلى فقال انه لو قتها لولا ان اشق على امتي وفي رواية لولا ان يشق على امتي وقال ابن عباس رضى الله عنهما اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالامساء فخرج عمر رضى الله عنه فقال الصلوة يا رسول الله رقد النساء والصبيان فخرج ورأسه يقطر يقول لولا ان اشق على امتي او على الناس قال سفيان مرة على الناس لامرتهم بالصلوة هذه الساعة اخرج البخارى ومسلم والنسائي وفي رواية لهم قلت لعطاء اى حين احب اليك ان اصلب العشاء التى يقولها الناس العتمة اماما وخلصوا فقال سمعت ابن عباس رضى الله عنهما يقول اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة العشاء حتى رقد الناس واستيقظوا وركعوا واستيقظوا افتقام عمر رضى الله عنه فقال الصلوة وزاد مسلم ثم قال قلت لعطاء كم ذكر لك اخرها النبى صلى الله عليه وسلم ليلته ثم قال لا ادري قال عطاء فاحب ان اصلبها اماما وخلصوا مؤخرة كما صلبيها النبى صلى الله عليه وسلم ليلته ثم قال فان شق عليك خلوا او على الناس وانت امامهم فصلبها وسطالا معجلة ولا مؤخرة وقال ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عنها ليلة يعنى صلوة العتمة واخرها حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم استيقظنا ثم خرج علينا النبى صلى الله عليه وسلم ثم قال ليس احد من اهل الارض الليلة ينتظر الصلوة غيركم وكان ابن عمر رضى الله عنه لا يبالي قدمها او اخرها اذا كان لا يخشى ان يغلبه النوم عن وقتها وقلما كان يرقد قبلها اخرج البخارى وفي رواية مكثنا ذات ليلة ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلوة العشاء الاخيرة فخرج الينا حين ذهب ثلث الليل لوبعده فلاندرى اشيء شغلته في اهله او غير ذلك فقال حين خرج انكم لتنتظرون صلوة ما

ينتظرها اهل دين غيركم ولو لان يتقل على امتي لصليت بهم هذه الساعة ثم امر المؤذن
 فاقام الصلوة وصلى اخرجه مسلم وابوداود النسائي وقال انس رضي الله عنه نظرنا النبي
 صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى كان شطر الليل فبلغه فجاء فصلى بنا ثم خطبنا فقال ألا
 ان الناس قد صلوا ثم رقدوا وانكم لن تزالوا في صلوة ما انتظرتم الصلوة اخرجه البخاري
 ومسلم والنسائي وقال ابو موسى كنت انا واصحابي الذين قدموا معي في السفينة نزلنا
 في بقيع بطحان ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة كان يتناوب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عند صلوة العشاء كل ليلة نفر منهم قال فوافينا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انا واصحابي وله بعض الشغل في امره حتى اعتم بالصلوة حتى انهار الليل ثم خرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى فلما قضى صلاته قال لمن حضره على رسلكم اعماكم
 وابشروا ان من نعمة الله عليكم انه ليس من الناس احد يصلى هذه الساعة غيركم او قال
 ما صلى هذه الصلوة غيركم لاندرى اى الكلمتين قال فرجعنا فرحين بما سمعنا من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اخرجه الشيخان وعن معاذ بن جبل قال بقينا ننتظر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقد تأخر لصلوة العتمة حتى ظن الظان انه ليس بخارج ويقول القائل مناقد
 صلى وانا لكذ لك اذ خرج رسول الله عليه الصلوة والسلام فقالوا له كما قالوا فقال اعتموا
 بهذه الصلوة فانكم قد فضلتم بها على سائر الامم لم يصلها امة قبلكم اخرجه ابوداود
 وخرج مالك في الموطاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كتب الى عماله ان اهم
 اموركم عندي الصلوة من حفظها وحافظ عليها حافظ دينه ومن ضيعها فهو لما سويها اضيع ثم
 كتب ان صلوا الاظهر ان كان الفجر ذراعا الى ان يكون ظل احدكم مثله والعصر والشمس
 مرتفعة بيضاء نقية قدر ما يسير الراكب فرسخين او ثلاثة قبل مغيب الشمس والمغرب اذا
 غابت الشمس والعشاء اذا غاب الشفق الى ثلث الليل فمن نام فلا نامت عينه فمن نام فلا
 نامت عينه والصبح والنجوم بادية مشتبكة وفي شرح الآثار للطحاوي حدثنا ابو بكر قال

مطلب صلوة العشاء
 لم يصلها امة قبلنا

حدثنا ابو احمد قال حدثنا سفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت وحدثنا حسين بن نصر
قال حدثنا ابو نعيم قال حدثنا سفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت عن نافع بن جببر
قال كتب عمر الى ابي موسى وصل العشاء اى الليل شئت ولا تغفلها وفي رواية له وللنساء
عن ابي هريرة رضى الله عنه انه قال في العشاء الاخيرة صليها في اليوم الاخير حين ذهب
ساعة من الليل وفي رواية له في حديث الامامة عن جابر بن عبد الله في اليوم الاول صلى
العشاء قبل غيبوبة الشفق قال حدثنا ابن ابي داود قال حدثنا حامد بن يحيى قال حدثنا
عبد الله بن الحرث قال حدثنا ثور بن يزيد عن سليمان بن موسى عن عطاء بن ابي
رباح عن حابر بن عبد الله قال سأل رجل نبي الله صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلوة
فقال صل معى فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين طلع الفجر ثم صلى الظهر حين
زاعت الشمس ثم صلى العصر حين كان في الانسان مثله ثم صلى المغرب حين وجبت
الشمس ثم صلى العشاء قبل غيبوبة الشفق ثم صلى الصبح فاسفر وقال حدثنا ابن ابي
داود قال حدثنا الفضل بن موسى السيناني قال حدثنا محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي
هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا جبرئيل يعلم امر دينكم
ثم ذكر مثله غير انه قال في العشاء الاخيرة صليها في اليوم الثاني حين ذهبت ساعة من
الليل هذا واعلم ان الصحابة والتابعين وائمة الفقهاء والمحدثين رضوان الله عليهم
اجمعين قد فسروا قوله تعالى حافظوا على الصلوات بالكتابات الخمس وجملته من فسرهما
بالصلوات الخمس فيما بلغنى على طريق الوجادة باسانيده التي تضمنها كتب
التفسير ومجامع الاخبار ودواوين السنة والاثار تسع واربعون شخصا من الصحابة
واختلفت المذاهب في الصلوة الوسطى فالجمهور على انها صلوة العصر وهو مذهب على
بن ابي طالب رضى الله عنه اخرجه احمد واصحاب الكتب الستة وغيرهم عنه وعبد الله
بن مسعود رضى الله عنه اخرجه مسلم والترمذي وابو حاتم وابن حبان وابي هريرة رضى

مطلب صلى العشاء
قبل غيبوبة الشفق

بكسر السين المهملة
وسكون الياء التحتية
نقطتان وبالنون قبل
الالف وبعد هاء نون
اخرى منسوب الى
قريه سينان من قري
هرو بخراسان كذا في
جامع الاصول لابن الاثير
رحمه الله ففسله الله

مطلب في الصلوة
الوسطى

الله عنه اخرجه الطحاوى وغيره قال حدثنا اسماعيل بن عياش عن عبد الله بن غنيمان
 بن خيثم عن عبد الرحمن بن كَبينة الطائفي انه سأل ابا هريرة عن الصلوة الوسطى فقال
 ساقرأ عليك القرآن حتى تعرفها ليس يقول الله عز وجل في كتابه اقم الصلوة لدلوك
 الشمس الظهر الى غسق الليل المغرب ومن بعد صلوة العشاء ثلث عورات لكم العتمة
 ويقول ان قرآن الفجر كان مشهودا ثم قال حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى هي العصر
 هي العصر وهو قول عمر بن الخطاب وابي سعيد الخدري وابي ايوب الانصاري وابي بن
 دعب وابي كلثوم الدوسي وعبد الله بن عمر وبن العاصي وسمرة بن جندب وابي مالك
 الاشعري والبراء بن عازب وام سلمة وحفصة وام حبيبة والصحيح عن ابن عباس وابن
 عمرو عائشة وبه قال عبيدة وابراهيم النخعي وزر بن حبيش وسعيد بن جبير ومحمد بن
 سريين والحسن البصري وقتادة والضحاك والكلبي ومقاتل وعبيد بن مريم وام حميد
 بنت عبد الرحمن وغيرهم وهو من ذهب ابي حنيفة واصحابه واحمد بن حنبل ومختار ابن
 حبيب من المالكية واخرج الطحاوى في شرح الآثار عن طريق باسناده الى جماعة
 من الصحابة وكبار التابعين ثم قال فهذه آثار قد نواترت وجاءت مجيئا صحيحا عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان الصلوة الوسطى هي العصر وقد قال بذلك بذلك من اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ايضا فان قال قائل ولم سميت الصلوة الوسطى
 صلوة العصر قيل له قد قال الناس فيها قولين فقال قوم سميت بذلك لانها بين صلوتين
 من صلوة الليل وصلوتين من صلوة النهار وقال آخرون في ذلك ما حدثني به القاسم بن
 جعفر قال سمعت بجر بن حكيم الكسائي يقول سمعت ابا عبد الرحمن عبيد الله بن محمد
 بن عائشة يقول ان آدم عليه السلام لما نيب عليه عند الفجر صلى ركعتين فصارت الصبح
 وقرب اسحاق للذبح عند الظهر صلى ابراهيم عليه السلام اربعاً فصارت الظهر وبعث
 عزيز فقيل له كم لبثت فقال يوم افرى الشمس فقال او بعض يوم فصلى اربع ركعات

وقد غفر لعزير وغفر لداود عليه السلام عند المغرب فقام فصلي اربع ركعات فجهد
فجلس في الثالثة فصارت المغرب ثلاثا واول من صلى العشاء الاخيرة نبينا صلى الله
عليه وسلم وعليهم اجمعين فلذلك قالوا الصلوة الوسطى صلوة العصر فهذا عندنا معنى
صحيح ولان اول الصلوة كانت الصبح وآخرها العشاء الاخيرة فالوسطى فيما بين الاول
والاخر هي العصر فلذلك قلنا ان الصلوة الوسطى صلوة العصر وهذا قول ابي حنيفة
وابي يوسف ومحمد رحمهم الله انتهى وذهب جماعة الى انها الصبح وحكاها في الموطاء بلاغا
عن علي وابن عباس وخرجه ابن جرير عن ابن عباس وابي موسى الاشعري وجابر
بن عبد الله وابي العالية وعبد الله بن شداد وحكاها ابن ابي حاتم عن ابن عمر وابي
امامة وانس وابي العالية وعبيد بن عمير وعطاء ومجاهد وجابر بن زيد وعكرمة
والربيع بن انس ونقله الدمي عن عمر ومعاذ وابن عباس وابن عمر وعائشة
وابي موسى وجابر بن زيد وانس وابي الشعثاء وطاوس وعطاء وعكرمة ومجاهد وهو
مذهب مالك والشافعي رحمهم الله ومنهم من قال هي وسطى باعتبار انها لا تقصر وهي
بين صلوتين رباعيتين ومقصورتين الوتر والمغرب وقيل الظهر اخرجه ابو داود
الطيالسي في مسنده واحمد بن حنبل وابو داود السجستاني في سننه وابن جرير
بطرق عن زيد بن ثابت رضي الله عنه وروى عن ابن عمر وابي سعيد وعائشة وابي
حنيفة وهو قول عروة بن الزبير وعبد الله بن شداد وغيرهم وقيل المغرب اخرجه ابن
جرير عن قبيصة بن ذؤيب وقتادة وخرجه ابن ابي حاتم عن ابن عباس وقيل العشاء
الاخيرة واختاره علي بن احمد الواحدي في تفسيره وقيل هي واحدة من الخمس لا بعينها
ونقل عن زيد بن ثابت وحكى عن ابن المسيب وشريح القاضي ونافع مولى ابن عمر
والربيع بن خيثم واختاره ابو المعالي الجويني في نهايته وقيل بل هي مجموع الصلوات
الخمس رواه ابن ابي حاتم عن ابن عمر واختاره الحافظ ابو عمرو بن عبد البر من حفاظ

الاندلس وفقهاء المالكية ومحصل الأقوال الأجماع على أن المراد من الصلوات هي الخمس وتواتر النقل عنه عليه السلام وكلها موجودة بأسانيدها في دواوين السنن ولا ينزل شئ من أحاديثها عن درجة الحسن فهو ينتهز وجهها لما اختاره ابن عبد البر رحمه الله وقالوا في تفسير قوله تعالى أن الحسنات يذهبن السيئات أنها الصلوات الخمس وهو قول الخلفاء الراشدين وابن مسعود وابن عباس وسعد بن أبي وقاص وأبي عبيدة بن الجراح وأبي سعيد الخدري وأبي أيوب الأنصاري وأبي موسى الأشعري ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وأبى مالك ووائلته بن الأسقع وأبي امامة وأبي الدرداء وأبي مالك الأشعري وأبي اليسر الأنصاري وسلمان الفارسي وبريد وأبي هريرة والحسن البصري وعطاء وأبراهيم النخعي ومجاهد ويحيى بن جعد وسليمان التيمي ومحمد بن نصر وغيرهم قد روى عنهم بأسانيد متصلة اليهم في دواوين السنن ومجامع الآثار من الصحيحين والسنن الأربعة وغيرها من المسانيد المعتبرة ومن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء بخصوصها أو في ضمن وجوب خمس صلوات في كل يوم وليلة من الصحابة في أحاديث تضمنها هذا الكتاب وقد وافى عدد خمسين شخصا وكلها مخرجة بأسانيدها في الصحيحين أو السنن الأربعة أو موطأ مالك أو آثار الطحاوي أو غيرها من المسانيد المشهورة وأما مطلق الأحاديث الواردة في الصلوة مما لم يصل إلينا بطريقه أو وصل ولم يصرح فيها بالعشاء ولا بالحس فلا يخص عد رجالها إلا الله تعالى والآيات بين متواتر ومشهور وأحاد صحيحة الإسناد أو حسان تصالح للاعتماد وقد تضمنها كتب صنفتها كبار العلماء قد عرف حالهم في العدة والثقة في الرواية ونباهة الفهم والدراية وكمال المهارة في علم الأخبار وفن الآثار وسعة الحفظ وكثرة السماع وحسن الضبط وفرط الإطلاع ووفور المضاعفة في هذا الشأن وبلوغ الدرجة القصوى من التحقيق والاتقان وتواتر عنهم تلك الكتب في الأمصار وانتشرت نسخها في الأقطار وتلقبها علماء الأمة بالقبول

مطلب في آية ان
الحسنات يذهبن
السيئات

عن اخرهم واكبوها في تحصيلها على مناخرهم وبنوا جهدهم في روايتها ودراسة ما فيها
 بحثا وقرائة وشرحها ودراسة من لدن صنفا ربابها والفها اصحابها عصرا بعد عصر الى زماننا
 هذا منذ الف سنة او ما يقارب منها فيكون ما يوجد في واحد منها من رواية حديث
 او نقل اثر او حكاية خبر بمنزلة المسموع من في صاحبها بلا واسطة في الاستفاضة وافادة
 اليقين والمتانة ولا يحتاج مثله الى اسناد ومن اعلى درجات الوجدادة التي هي طريقة
 مسلوكة في الرواية يسلكها وعانت الشريعة وامناء الملة الحنيفة وقد نص المحققون من
 ائمة المذاهب من المتأخرين على وجوب العمل بما يوثق من الوجدادة وحكوه عن
 كثيرين من المتقدمين وقد سبق ما يدل على ذلك المدعى من حديث الرسول عليه
 السلام ولأن توقيف العمل على الرواية بشرطها يوجب انسداد باب العمل بالسنة
 على هذه القرون المتأخرة هذا والله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل وآين
 من هذه الروايات المتقنة المحكمة ما يدور بين ابناء الزمان من المقالات الواهية
 الركيكة التراكمب المسخيفة السياقات الملتقطه من تصانيف ساقطة صنفها المجاهيل
 الاحداث وضعاف القرون الاخرى قد اشترت في زقاق قسطنطينية او اسواق الهند
 اورستاقى بخار او الى الله المشتكى من وقوعى في زمان اضحى فيه الهم قصار او الجهلة عصبه
 نصارا لا يريد فكرهم براد ولا يؤل نظرهم الى اعتقاد وهن يضلل الله فماله من هاد والله
 يهدى من يشاء الى صراط مستقيم تدبيل اعام ان جواز الجمع بين الصلواتين مع عدم لزومه
 علينا واضرابه من المجتمعات وأن ترجح عدمه عليه عند ابي حنيفة واصحابه الاجلة
 رحمة الله عليهم لدليل لاح لهم وحجة قامت عند هم صرفا لما يقابله عن ظاهره بضروره
 التأويل وحمله على ما ثبت عندنا بدليله ثبوتنا صحيحا من حيث الرواية والبراهية
 ما يفيد الاحاديث الصحيحة الظاهرة المحكمة لكنه بدليل ظنى وبمدخل من الرأى
 فلا يرفض بانحفاظة عليه اما هو قطعى الثبوت والدلالة وقد حمل الامام ابو محمد

مطلب في التأويل

الطحاوي رحمه الله حديث جابر بن عبد الله انه صلى العشاء الاخيرة قبل غيبوبة الشفق على البياض وحمل حديث الجمع بين الصلوتين على انه جمعهما بتأخير الاولى وتعجيل الثانية حيث قال يحتمل ان يكون جمع بينهما في وقت احديهما ويحتمل ان يكون صلى كل واحدة منهما في وقتها كما طن جابر بن زيد وروى ذلك عن ابن عباس وعمرو بن دينار من بعده قال حدثنا اسماعيل بن يحيى قال حدثنا محمد بن ادريس قال اخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا عمرو بن دينار قال اخبرنا جابر بن زيد انه سمع ابن عباس يقول صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ثمانى جمعا وسبعاً جمعاً قلت لابي الشعثاء اظنه اخر الظهر وعجل العصر واخر المغرب وعجل العشاء قال وانا اظن ذلك قال ولا يقوم الحجة مع الاحتمال وقد وردت احاديث تدل على ان لكل صلوة وقتها على حدة والرواية في صحيح البخارى ومسلم وآثار الطحاوي وغيرها عن طرق والله يقول الحق وهو يتولى الصالحين المطلب الرابع وهو الماحوظ اولا والمقصود بالذات من بين المباحث المسوقة في الكتاب والمنظور الاولى بالاثبات فاقول قد ثبت فرضية كل واحدة من الصلوات الخمس بالكتاب والسنة واجماع الامة على كل واحد من المكلفين من غير اختصاص باهل قطر دون قطر وحصرها على عصر دون عصر وكل واحدة منها على قدم سواء في عموم الفرضية وشمول الوجوب ودخولها تحت كلييات الدلائل القطعية وعمومات البراهين اليقينية اما اجمالاً فلان فرضية الصلوات وكونها خمساً في كل يوم وليلة موقفاً محمداً وداوياً موقفاً معيناً واصفاً مبيّنة متواترة كتواتر القرآن وآياته ليس بدون تواتر وجود ابي حنيفة رضی الله عنه وبغداد وغير ذلك من مشاهير الرجال والبلاد وبمنزلة البديهي والضروري الاولى في نظر المؤمن المتدين بالاسلام بل ثبت ذلك من الدين تواتراً بلا شبهة بالنظر الى اهالي سائر الاديان غير انهم لما لم يؤمنوا بالنبي عليه الصلوة والسلام ولم يصدقوا برسالته لم يعملوا بها ولم يعترفوا بوجوبها

المطلب الرابع

لالان ذلك لم يثبت عند اولئك وعن هذا الجموعا على تكفير من انكر واحدة منها
 وتفسير من نساها عن ادائها واطبقوا على ايرادها مثالا للحكم الثابت بالاجماع
 القطعي الذي يصحبه النقل المتواتر اليقينى واما تفصيلا فلان قوله تعالى اقيموا الصلوة
 ونحوه يدل على وجوب اقامتها مع المحافظة على اوصافها المتلقات من جهة الشارع
 المعينة بالوحى وكيفياتها المبينة في فعل الرسول وسنة النبى وحفظها من ان يقع زيغ في
 فرايضها ومواجبها وسننها وآدابها من غير تعرض لكمياتها وكيفياتها ولا تعيين لوقاتها
 واعداد ركعاتها ثم قوله تعالى حافظوا على الصلوات تدل على انها ليست باقل من
 الثلاث وانها وارادة على التوالي والتعاقب ومتوجهة اليها على التماور والتناوب وقوله
 سبحانه والصلوة الوسطى يدل على انها مشتملة على عدد متصف بكونه وسطا واحدا فاعلا
 بين العددين فيها سواء كان عطفه للتأكيد او للتشريف فلا تكون الا على عدد وتر هو
 الخمس وذلك لان المعنى الظاهر السابق الى الفهم المتبادر من الوسطى هو كونها وسطى
 بين الصلوات من حيث العدد وكل ما اورده ارباب الاقوال في تعيين المراد منها من
 الدليل على مذهبه الذى قلده واثبات رأيه الذى خمره وترجمه على غيره مطرد في
 انها المتوسطة من بين الصلوات الخمس المتصفة بكونها على عدد هو وسط بالنسبة الى
 طرفيه غير انها خصت بالذكر لكونها افضل ومن فسر بقوله الفضلى قصد تضمين الكلام
 نوعا من البديع وأثر طريقة حسن التعليل بابداء وجه تخصيص الوسطى بالذكر فانه
 يتوجه النفس الى طلب علة ذلك بعد ما تناولها قوله الصلوات فكانه قال خصت الوسطى
 بالذكر لانها الفضلى ونظير ذلك قول الشاعر (شعر) فد نك نفوس الحاسدين فانها *
 معدبة في حضرة ومغيب * وفي تعب من يحسد الشمس ضوءها * ويجهدان يأتى لها
 بضر يب * وقوله جل ذكره ان الصلوة كانت على المؤمنيين كتابا موقوتا يدل على كونها
 فرضا موقتا محدودا بالوقت لا يجوز اهمالها واضاعتها ولا يسوغ اخراجها عن اوقاتها حتى

يصح للانسان ان يأتي بها جيبا له كيف ما اتفق وفي اى وقت شاء ثم قوله تعالى فسبحان الله
حين تمسون الآية يدل على توزيعها الى تلك الاوقات المعروفة في الدين ضرورة من
الغدوة والظهيرة والعشية والمساء وقوله تعالى اقم الصلوة طر في النهار وزلفا من الليل
وقوله وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ومن آتاه الليل فسبح واطراف
النهار وقوله وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه وادبار
الاسجود فالصلوة في طر في النهار الفجر والمغرب وفي زلفى الليل العشاء فيكون بياننا
لما جملة في قوله حين تمسون وما بعده بياننا لما فيه وفي قوله حين تصبحون وعشيا ثم قوله
اقم الصلوة ان لوك الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا
مع قوله حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوله ومن بعد صلوة العشاء نص صريح
في المراد ظاهر في المقصود واضح المفاد او بمنزلة ذلك فان المراد من الصلوة لد لوك الشمس
الى غسق الليل الظهر والمغرب ومن الصلوة الوسطى العصر على ما سبق من احتجاج ابي
هريرة رضى الله عنه وغيره واعطاه البيان الوافي والحجة الباهرة وهذه الآيات كلها تدل
على فرضية الصلوات الخمس المعروفة المبينة المفصلة من جهة الشارع قولوا فعلا
فانها نص صريح فيها وظاهرة في تعلقها بالاوقات وان كانت جملة في نفسها من حيث
الكميات والكيفيات واعداد الركعات فتدل على اقتراض ما هو المعروف فيها من
الصلوات فما وقع فيه الاجمال مما يضاف اليه من الشرايط والاركان وغير ذلك يتفاوت
في القطعية والظنية بتفاوت ما يحق من البيان ويتقدر في هاتين الحالتين بقدره حيث
ما كان فان قيل قد حمل التسبيح على ظاهره والامر بايقاعه والايتان به في هذه الاوقات
وادبار الصلوات وعلى التهجيد والنوافل بعد المكتوبات ولو سلم ان المراد الفرائض
فلا دلالة فيها على خصوص العشاء والعهد تخرج عنها بالمغرب ودد هافاين القطع
في هذه الآيات مع قيام تلك الاحتمالات قلت ذلك الحمل انما هو بالنظر الى نفس النظم

مع قطع النظر عن كونها معهم وداعند خطاب الشارع ودلالة الدليل على ما هو المراد منها في الواقع ثم أن الأجماع قد انعقد على أن التسبيح فيها والنوافل ليس بواجب قط فيتعين هذه الصلوات المعروفة في الدين المعهودة عند المخاطبين مرادة مقصودة من الآيات فإن الأمر حقيقة في الوجوب لا يجوز صرفه عنهما من غير ضرورة تدعو اليه فيثبت بها فرضية تلك الصلوات على أن قوله تعالى ومن بعد صلوة العشاء نص صريح في فرضيتها على كل مؤمن ومؤمنة مرة في كل يوم وليلة اذ هو عام بعموم المخاطبين في قوله يا أيها الذين آمنوا كعموم الأزواج بعموم الذين يتوفون في آية التربص من سورة البقرة وفي التناسير ثلاث عورات لكم ثلاث مرات في اليوم والليلة والمعنى في كل يوم وليلة نظراً إلى عموم الموصول فهي حكم بعموم المكلفين في كل زمان وكل مكان لأن الخطاب بعموم الموجودين وقت النزول ولمن سيوجد لما تواتر من دينه عليه السلام ان مقتضى خطابه وموجب احكامه شامل لهما ماض إلى قيام الساعة الا ما خصه الدليل واستثناه الحجة فلما كانت الآية مسوقة لا يجاب الاستينان للمختم والذين لم يبلغوا الحلم في الاوقات الثلاثة كانت عبارة فيه اشارة في فرضية صلوات الفجر والعشاء في كل يوم وليلة لكل مؤمن ومؤمنة والاشارة كالعبرة في افادتها القطع واليقين البتة وأما السنة المتواترة المعنى فالاحاديث المسرودة في هن الكتاب وغيرها صريحة في المراد قطعية المقاد وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواتر من افعالها واقوالها تفاعيل هذه الصلوات وما اختص به كل واحد منها من الاحوال والاقوات على ما عليه عمل اهل الاسلام بما تلقوه خلفا عن سلف وقرنا بعد قرن والمذكور من عدد رواياتها في هذه المجموعة خمسون شخصاً من الصحابة وآية ان الحسنات يذهبن السيئات كما انها متواترة في نفسها لكونها آية من القرآن كذلك متواترة المعنى في اعطاء المراد منها يعطى ذلك الرجوع إلى دواوين السنة ومجامع الآثار والنفتيش عن اسباب النزول وموارد الاخبار وأما الأجماع فانه

قد اجمع السلف الصالحون من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء والمحدثين
 وعلماء الامة كلهم اجمعين بل اتفق الامة عن آخرهم ذواصهم وعوامهم المتقدمون منهم
 والمتأخرون وكل فرقة اهل الحق منهم والمبطلون على فرضية تلك الصلوات الخمس
 واطبقوا على ان المنكر لو احدث منها كافر بالاتفاق وذكر وافي غير واحد من كتبهم ان
 الرتبة الاولى من الاجماع الذي يكفر جاحده بالاجماع هو الذي يصحبه النقل المتواتر
 من الكتاب والسنة ومثله بهذه الصلوات الخمس وبالجملة ان فرضيتها على جميع الامة
 وثبوت وجودها على العموم بالدلة القطعية والبراهين اليقينية مما لا مسامحة للارتياب فيها
 لاحد فانها اظهر من الشمس وايبين من الامس لانتمس الحاجة الى تفصيل الامر فيها وبسط
 الكلام في بيانها بيد ان ابناء الزمان قد اهلوا الاصول وفات عنهم قواعد المعقول
 والمنقول ووقعوا في ريب المتون ولم يميزوا ما هو القطعي عن المظنون ولا الحق المبين
 عن المختلف المبين وفردوا بما عندهم من الاوهام فشغلهم ذلك عما وراءه وحملهم
 على الانكار بما عداه فلا جرم فصلنا المقام واسبقنا فيه الكلام نصحا للامة وتحذيرا لهم عن
 العقيدة الغتة والرؤية الرثة وتخليصا عن الوقوع في تلك الورطة وعلى الله التكلان
 انه خير من اعان واعلم ان كل واحدة من هذه الادلة حجة قاطعة وبينه واضحة في المراد
 باهرة المفاد فرضية الصلوات الخمس على العموم والاطلاق على المكلفين من الامة في
 الآفاق من غير تقييد بعصر دون عصر ولا حصر لاهل قطر دون قطر موزعة على اوقاتها
 المعروفة في الدين ضرورة من غدوة وظهيرة وعشية ومساءم وزلفه مما لا يسوغ الريب
 فيه لذي حجر ومسكة وانما شد شذمة قليلة من لحداث الامة واخلاف المتفهمة
 وزعموا ان العشاء ساقطة عن سكان بعض الاقطار في عدة ايام من السنة ينتهي
 اقتصار لمياليها الى غاية لا يغيب الشفق فيها توها منهم ان وجود الوقت
 الذي هو سبب لوجوب الصلوة وطرف لها وشرط لتحقيقها يتموقف على غيبوبة الشفق

وهو زعم سقط وتوهم لامساع له قط وذلك لان سببية الوقت غير مسلمة بل غير صحيحة لان ادنى مراتب السبب ان يكون ملائما للسبب وهو منتفى بين الصلوة والوقت قطعاً ولان السبب لا يجوز ان يكون كل الوقت لوجوب الصلوة لمن صار اهلالها في آخر الوقت ولا البعض المعين منه لصحة الاداء ممن اقامها في غير ذلك الجزء المعين والغير المعين مطلقاً لعدم وجوب ادائها ولا قضاءها ولا القدية عنها على من اعترضه عدم الاهلية في آخر الوقت من موت او جنون مطبق او حيض او نفاس ولا الجزء المقارن للاداء لوجوب قضاؤها على الساهل الذي لم يشرع فيها فظ بل تعطل في الوقت كله مع ان الجزء المقارن ليس له تقدم على الصلوة اصلاً فكيف يكون سبباً موجباً لها ومؤدياً اليها فان قيل يجوز ان يكون السبب في القضاء هو كل الوقت او الاخير قلت لا يجوز ان يكون كل الوقت لوجوب القضاء على من وجد آخر الوقت فقط ولم يؤده فيه ولا الجزء الاخير لوجوب القضاء على من اغمى عليه في آخر الوقت على ان جعل الجزء المقارن سبباً للاداء وكل الوقت او اخبره في حق القضاء غير مستقيم فانه منافي لما نقرر عندهم ان سبب القضاء هو سبب الاداء والا لما كان القضاء قضاءً لما فات لعدم ارتباطه به حينئذ بل اداً لما وجب بسبب آخر وبالجملة جعل الوقت سبباً للعبادة بما هو وقت غير معقول وما ذكرنا في الاستدلال عليه فضول لا ير نضيه الفحول وقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس انما يدل على السببية ان لو كان اللام للتعليل وهو في حيز المنع فان اللام الجارة ترد على معان فقد جعلها في القاموس على اثنين وعشرين معنى وجعلها في هذه الآية موافقة لمعنى بعد وجعلها البيضاوي للتوقيت وقال مثلها في ثلاث خلون وقال في القاموس وبمعنى عند كتبته لخمس خلون وتسمى لام التار يخ وقال ابن الهمام رحمه الله وهو استعمال محقق في اللغة يقال في النار يخ باجماع اهل العربية خرج لثلاث بقين ونحوه وعلى ذلك قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وهو المفهوم من قوله عليه السلام في حديث جابر لابي بكر رضي الله عنهما هذا حين دلكت

مطلب اللام الجارة
ترد على معان

الشمس ثم لا شك ان الوقت منتهى في حق من هو ليس باهل للصلاة لاشتماله على
 احواله مع عدم الوجوب عليه فينتقدح من ذلك ان السبب امر وراء الوقت فقد ذهب
 الفقهاء المتقدمون والعلماء المحققون من مشايخنا الى ان سبب وجوب العبادات تنالي
 نعم الله تعالى وتواتر انعامه واحسانه اليها في كل وقت ومن كل وجه وعلى كل حال فانه
 سبحانه اسدى لعباده من انواع البر والنعم واصناف الفضل والكرام ما يعجز العقول
 عن عدّه والاحصاء عن الوصول الى حده كما قال جل ذكره وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
 فاجب سبحانه عليهم العبادات بعد اتيانهم بما يجب تقديمه من الايمان والاقرار
 بالصانع القادر المختار شكراً لما منحهم من باهر نعمه وغمدهم بعظيم فضله ووافر كرمه
 ليفوزوا بجواره وينفذوا من ناره يدل على ذلك قوله تعالى خالق كل شيء فاعبدوه
 وقوله سبحانه يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون
 الذي جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء وانزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات
 رزقا لكم وقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق
 منها زوجا وبث منهن مما رجا لا كثير او نساء وقوله تعالى وخلق لكم ما في الارض جميعا الى
 غير ذلك من الايات والاحاديث لا يقال فكيف لا يجب الصلاة على هؤلاء الجماعة
 مع وجود السبب في حقهم وهو النعم المتواليه لاننا نقول من جملة السبب في حقهم نعمة
 العقل والطهارة بحكم الشرع وهي غير موجودة فيهم ثم النعم لما كانت غير داخله تحت
 الضبط والاحصاء والوقت ظرفا لحدوثها اذ يرت الصلوات معه ووزعت على اوقاتها
 تيسيرا للعباد واقامة للنظر في مقام الظروف وهو مراد من قال ان الوقت سبب لها نسبة لما
 هو للمحال الى المحل على طريق المجاز العقلي كقولك سار الراكب وسال الوادي
 وليس المراد انه سبب حقيقة فصار ذلك سببا لحاض اقدام الاخرين والله خير
 حافظا وهو ارحم الراحمين ثم ان الوقت مقدار محدد ومن زمان غير محدد وهو

امر بديهى الاتيقوان كان خفى اللبية وقد ثبتت في محله ان حقيقته مقهار حركة
 القلمك الاعظم على ما صرح به القاضى الامام ابوزيد الدبوسى رحمه الله في كتابه
 المسمى بالامد الاقصى وغيره من الأئمة العظام والاجلة الاعلام وهو وان كان مبنياً
 على الاصول الفلسفية والقواعد الحكيمية فالقول به لا ينافى الاحكام الدينية والامر
 البرهاني لا ينكره الاجلاف اهل الكلام واتباعهم الاعتماد مع انه لا حاجة لنا الى اثبات
 ذلك في هذا المقام فان الزمان انما هو مقدار متجدد غير قار فلتجعل ما شئت وسمه به
 وليكن ما كان لا يدخل في حقيقة شىء من الالوان من المحمرة والصفرة والبياض والالوان
 والزوال والعشى والغروب ولا يتوقف على وجودها وانما هي اعلام معرفات
 لمضى الزمان وانقضاء المقدار المعين من الاوقات يتعرف بها حضور الاوقات التى
 جعلت بحكم الشرع مدار الاداء الصلوات ووجوبها لا ينتفى بانتفائها وانتفاء الاعلام
 المعرفة بها ونظير ذلك المسرع فى البريد فان السبب الموجب للاجر فى ذلك عليه هو ما
 يناله من المنافع ومرافق السير التى يستفيدها من جهة المكارى شيئاً فشيئاً ويتوسل
 بها الى وصول مقاصده وحصول مرافقه على فراغة بال ورفاهة حال فى ضمانته صاحب
 البريد وقيامه بمؤون الطريق وكفالتة بكل ما يلزمه فى قطع المسافة مما يخفى به التعب
 والمشقة وبالجملة بكل ما يحتاج اليه ويتوقف مرافق السفر عليه بتهيئة القيم به
 المحاذق بتسوية اسبابه من محالته ونشيط خياله وربطها على الاسلوب المرضي وضبطها
 فى الجرى على النحو المقضى وسوقها على وفق الحاجة سوقاً ملائمة لمقتضى الحالة
 ونحو ذلك ومع هذا اذير الاجر مع المسافة مضافاً اليها ومقدرا بقدرها فى القلة والكثرة
 وجعل النصب والعمد المنصوبة على القارة اعلاماً معرفة لمقادير المسافات بحسب
 الفراسخ والاميال وعبارة لموازنة الاجور والاعمال فهل ترى المساغ للمكترى ان
 يناقش صاحب البريد وينازعه فى تنقيص الاجر بمجرد انحاء بعض الاعلام كسقوط

مطلب نظير سببية
 نعم الله تعالى للمصلحة

العمد وذهاب الأرقام بانه لم يتحقق بعض المسافة فهل يمكن ان ينقص المسافة ويقصر
 السبيل او هل يصح ان يستنقص العمل ويحط في الأجر بهذا التعليل العليل كلالان
 الصلوات على هذا المنوال سبب وجوبها النعم المتواردة على التوال ولكنهما لما كانت غير
 منضبطة ولا داخله تحت الاحصاء اديرت الصلوات مع الاوقات وجعل الطلوع والزوال
 والغروب والغيبوبة وامثالها علامات لوجودها معرفة لها يتمكن بها العامة والخاصة من
 العلم بحضور الاوقات المعينة للصلوات بخلاف الآلات الرصدية والبنكومات المعرفة
 بالساعات فانها وان كانت معرفة لانقضاء الأزمان وحضور الاوقات الا انها لا تيسر في كل
 موضع ولا يتمكن من المعرفة بها كل احد وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم جئتمكم
 بالسحرة السهلة البيضاء وكذلك لم تعتبر في دخول رمضان والخروج عنه الا لانها باطلة
 هذا ثم لو سلم ان الوقت سبب الوجوب مع عدم مساعه فانما ينفي وجوب الصلوة بانتفاءه
 لا بانتفاء علاماته المفارقة من غيبوبة الشفق وغيرها والذي ثبت من الاوقات بالادلة
 القطعية حين المساء والصبح ودلوك الشمس وعشية النهار وزلفة الليل ولا نسلم انتفاءه
 بانتفاء تلك العلامات ثم حديث امامة جبرئيل عليه السلام وغيره مما ذكر فيه غيبوبة
 الشفق في بيان وقت صلاة العشاء والمغرب لاندل اصلا على اشتراط غيبوبته لخروج وقت
 المغرب ودخول وقت العشاء لان قوله عليه الصلوة والسلام حين غاب الشفق وان احتمل
 بالنظر الى نفس اللفظ امرين أحدهما تقدير المدة المعينة وقتا لصلوة المغرب بالمدة
 الفاصلة بين غروب الشمس وغيبوبة الشفق في البلاد التي كانوا فيها من غير ان يكون
 تحقق العلامة شرط للخروج وقت المغرب ودخول وقت العشاء بل يكون الشرط تحقق المدة
 الفاصلة فقط سواء تحقق العلامة اولا وثانيهما اعتبار غيبة الشفق شرط للخروج الوقت
 ودخوله لكن بالنظر الى تمام الحديث في هذه الرواية والى الأدلة الخارجة يضمن هذا
 الاحتمال المرجوح بالكلية ويتعين الشف الأول مراداً منه أما ولا فلان في نظائره لم

يعتبر العلامات المذكورة شرطاً لدخول وقت وخرج وقت مثل اصيرورة طل كل شئ، مثله
او مثليه ليست بشرط لخر وج وقت الظهر ودخول وقت العصر لعدم تحقق ذلك في غيم
الهواء ويوم السحاب فان الظل هو الضوء الثاني المنحدر من الضوء الاول في الجو وهو
غير متحقق اصلا في مثل هذا اليوم قطعاً وانما المراد منه تعيين وقت صلوة الظهر وتقديره
بالمدة الفاصلة بين زوال الشمس وبين صيرورة الظل كذلك في الايام التي يوجد فيها
الاطلال ويعرف بمقاديرها وكيف لا فانه ربما يكون ظل الشئ مثله ومثليه حين الزوال
في الاقطار الكثيرة العرض البعيدة عن الميل الكلى اترى انه يسقط عن سكانها علوة
الظهر او لا يكفى اهلهابها فان قلت المراد ما سوى في الزوال قلت هذا غير مذکور
في شئ من الاحاديث وانما ذكره الفقهاء بالنسبة الى الاقطار البعيدة عن قطر الحجاز ومن
هذا ينقدح ان الفقهاء رحمهم الله لم يفهموا من هذا الحديث الا بيان المدة المقدره ولم
يحملوه الاعلى هذا المعنى وانهم متفقون فيه هذا وكذلك افطار الصائم وحرمة الطعام
والشراب عليه ليس بشرط لدخول وقت المغرب ووقت الفجر قطعاً ضرورة انتفاء الصائم
في بعض ايام السنة فان قيل لعل النهى عن الصوم في الايام الخمسة انما كان في اخر حياة
النبي صلى الله عليه وسلم وكان في اصحابه من يصوم السنة كلها او في الايام المنهية
بالاخرة وحدها فلاضير في كون الافطار وحرمة الطعام شرطاً لدخول الوقت قل لذلك
القائل يسرك الله الرجعة فقد ابدت النجعة فانه لو دل هذا الحديث على اشتراط حرمة
الطعام والشراب على الصائم لدخول وقت الفجر والافطار للمغرب لدل على فرضية
الصيام في كل ايام السنة بطريق اشارة النص على جميع الامة وهو قطعى الانتفاء
بالضرورة بل المقصود ليس الا بيان المقادير المعجولة التي شرعت اوقات للمصاوة
بالمقادير المعلومة عند المخاطب المكلف بالاقامة وهي المدة الفاصلة بين الزوال
وصيرورة الظل مثل الشئ او مثليه وبين الحين الذي يفطر فيه الصائم وغيبوبة الشفق

والذي يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم وطلوع الشمس هذا وكذلك الحال في الروايات الفقهية من نحو قولهم وقت المغرب من غروب الشمس الى غيبة الشفق ووقت العشاء منه الى طلوع الفجر معناه ان امتداد الوقت مقدرٌ بذلك القدر وان لم يتحقق العلامة كقولك انيك وقت الراحة فانه صحيح صادق وان لم يتحقق الراحة في هذا الوقت وكيف لا فان غيبة الشفق كما اخذت في دخول وقت العشاء اعتبرت في خروج وقت المغرب فلو كان شرطها ما تحقق خروج وقت المغرب اصلا فيمن لا يغيب عنهم الشفق ولا يوجد حين يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم عند اولئك ومقتضاه سقوط الفجر عنهم وعدم وجوب يوم الشهر عليهم وهو باطل بالنص والاجماع واما ثانيا فلان حديث امامة جبرئيل عليه السلام وحديث عائشة وعمر وابي موسى وبريدة وابي سعيد وفي رواية عن ابي هريرة وابي برزة وعبد الله بن عمرو بن العاصي قد اعتبر في بيان آخر وقت العشاء ثلث الليل وفي رواية عن ابي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاصي وانس وعائشة وعمر وابي سعيد نصف الليل ثم ما تضمن حديث بريدة من قوله عليه السلام وقت صلواتكم بين ما رأيتهم وحديث الامامة والوقت ما بين هذين الوقتين تشریح عام لعموم خطابه عليه السلام ومفاده ان يكون آخر وقت العشاء لجميع الامة ثلث الليل او نصفه والثلث والنصف من تحقق البتة في جميع الليال في كل قطر يوجد فيه غروب الشمس وطلوعها فيوجد آخر وقت العشاء عند اهل ذلك القطر وان لم يتحقق الغيبوبة ومن ضرورته تحقق اوله لاحتماله فلو حمل قوله عليه السلام حين غاب الشفق على اشتراط تحقق الغيبوبة يلزم ان يتناقض مفاد اول الحديث وهو عدم خروج وقت المغرب وعدم دخول وقت العشاء اذ لم يتحقق غيبوبة الشفق ومفاد آخره وهو الخروج والدخول عند ثلث الليل او النصف وهو محال في كلام الشارع المعصوم عن الخطأ والكذب ولکن حمل على الاشتراط فيكون مخصصا لعمومه بالنسبة الى الافطار التي لا يغيب فيها الشفق ومخصص

كلام الامام ابي جعفر الطحاوي رحمه الله في هذه الاحاديث انه يظهر من مجموعها ان آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر اذ قد ورد في رواية لعائشة انه عليه السلام اعتم بها حتى ذهب عامة الليل وفي رواية لابن عمر الى آخر الليل وعن ابي موسى الاشعري انه كتب اليه عمر رضي الله عنه صل العشاء اي الليل شئت ولا تغفلها وفي رواية عنه انه عليه السلام اخرها حتى انهار الليل وغير ذلك وكلها في الصحيح قال فثبت ان الليل كله وقت لها ولكنها على اوقات ثلاثة الى الثلث افضل والى النصف دونه وما بعد دونه واما الثالثة فلانه على ذلك التقدير يكون مناقضا لحديث جابر بن عبد الله الانصاري انه عليه السلام صلى العشاء قبل غيموبة الشفق وحديث ابي هريرة صلها حين ذهب ساعة من الليل ولما كتب عمران بن ملحمة العشاء اي الليل شئت ولا تغفلها اخرجه الطحاوي بطرق رجاله ثقات ولحديث نعمان بن بشير كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلها السجود الفجر لثالثه ولا ريب ان غروب الفجر في الليلة الثالثة من رويته ليس بشرط لدخول وقت العشاء في جميع ايام الدهر فان المقصود من النقل بلفظ ظاهره المواطبة ببيان المشروع الامام لجميع الامة وكوفرض على منوال فرض الاحمال ان الحديث بالنسبة الى الامر بن علي قدم سواء في الاحتمال فما اخرجه مسلم في صحيحه من رواية نؤاس بن سميان من حديث الدجال وفيه دقتنا يا رسول الله فذل لك اليوم الذي كسنته اتكفينا فيه صلوة يوم قال لا افدر واله يلتحق بيانا لهذا المحتمل وكذلك عدة احاديث غيره في هذا المعنى فان قيل مقتضى هذا البيان ان يسع للانسان تقديم الفجر على طلوع الصبح والظهور على الزوال والمغرب بل العشاء على الغروب قلت كلا فان عدم جواز ذلك ثابت بالدلة القطعية من الكتاب والسنة واجماع الامة فان وجوب نفس الصلوة موزعة على اوقاتها من الطهيرة والعشي والمساء والزلفة والصبح بالبرهان القطعي لكن قد داخله الظن واره الناس في بيان اول الوقت واخره فيما نحن فيه فان ذكر غيموبة الشفق في دخول وقت العشاء كما اورد في رواية

مطلب ما يخص كلام الطحاوي

(١) فيه دليل ظاهر على ان المراد من قوله عليه السلام صلى بي العشاء حين غاب الشفق لم يكن اشترط ادخول وقته بغيره بل المراد منه بيان معنى هذا التقدير من الزمان ولعل النبي عليه السلام صلى العشاء قبل غيموبة الشفق في طول الايام وبعد ما منه سلمه الله

عائشة وابي موسى وعبد الله بن عمر وانس وابي هريرة وبريدة وحدث الامامة وهو
 كما انه خبر الواحد ظني الثبوت كذلك ظني الدلالة على ما عرفت فلو شرط غيبة الشفق
 لدخول وقت العشاء لزم نسخ عمومات الكتاب ومحكمات الأدلة الواردة في ايجاب
 الصلوات الخمس على كل مؤمن ومؤمنة بالنسبة الى سكان الاقطار التي لا يغيب فيها
 الشفق بخبر الواحد الظني الثبوت والدلالة او تخصيصها بغيرهم بهذا الخبر وقد تقرر
 في مقوله ان مذهب ابي حنيفة الامام واصحابه العظام واتباعهم الاعلام ان خبر الواحد
 لا يجوز به نسخ الكتاب وتخصيص العام وتقييد المطلق منه ومن الاحاديث المتواترة ولو
 في جانب الاثبات وطرف الايجاب وان الناسخ لا بد ان يكون في قوة المنسوخ او اقوى
 منه كما قال الله تعالى ما ننسخ من آية او ننسخها نأت بخير منها او مثلها وكذلك لم يقولوا
 بفرضية قراءة الفاتحة في الصلوة لما يلزم منه نسخ عموم قوله تعالى فاقروا ما نيسر من القرآن
 مع ان الحديث الوارد في ايجاب الفاتحة فيما قد بلغ الى اعلى مراتب الصحة فانه تضمنه
 الصحاح والسنن الاربعة وغيرهما من المسانيد المعتبرة والدواوين المعتمدة بل بلغ حد
 الشهرة لوروده عن طرق متعددة فمما طنك بسقوط الفرض القطعي الثابت بالكتاب
 والسنة المتواترة واجماع الامة الذي هو من اعظم اركان الاسلام واقوى اعمدة الدين بهذا
 الحديث الذي لا يجوز به الزيادة على النص وتقييد المطلق وتخصيص العام بل لم يصح
 اشتراط تحقق العلامات التي تضمنها هذا الحديث لغة وبطل اعتباره بالكلية شريعة مع
 كونه ظني الثبوت ولذلك اختلف في مفاد فقهاء الامة وعلماء الملة فان اصحابنا وسفيان
 الثوري واحمد ومالك في رواية والشافعي في قوله القديم ذهبوا الى ان وقت المغرب يمتد
 الى غروب الشفق مع اختلافهم في الشفق وذهب الاوزاعي وابن المبارك والشافعي في قوله
 الحديث مالك في رواية الى انه قدر ما يصل خمس ركعات متوسطات بوضوء واذان
 واقامة محسب ويدخل وقت العشاء بعده والشفق هو البياض عند ابي حنيفة واحمد بن

فان قيل فكيف خصم
 وجوب الحج الثابت
 بالنص القطعي بين
 ملك الزاد والراحة بخبر
 الواحد واستغنوه عن
 العايز عنهما مع استطاعتها
 ما شيا والفقهاء قلت
 لا بد بالنص المتناول من
 على بعض ما تناوله من
 قوله سبحانه وتعالى
 ولا يكلف الله نفسا الا
 وسعها اي ما يتسع فيها
 طوقها وينبسط عليها
 دون مدى الطاقه و
 المجهود وقوله يريد الله
 بكم اليسر ولا يريد بكم
 العسر وما جعل عليكم

مطلب لا يجوز نسخ القطعي بالظني

حنبل والمزني والصفرة فيما اختاره ابوالمعالى الجويني والحمة عند آخرين وذهب
 ابو سعيد الاصطخرى من الشافعية الى ان آخر وقت العشاء الى نصف الليل وقال الحسن
 بن زياد آخر وقت العصر الى اصرار الشمس فقط ومن مذهب المخالفين ان
 وقت الظهر والعصر واحد وكذا وقت المغرب والعشاء وجواز الجمع بين الصلوتين
 في السفر والحضر ولو كان قطعاً لزمه الاجماع ولما ساغ هذا الخلاف فيما بين هؤلاء الائمة
 العظام والفقهاء الفخام العارفين بمراد النصوص ومعانيها ومواقع الاجماع ومبانيها ولما
 وقع منهم ذلك وقوعاً متوسعاً شائهاً ولكن المسئلة لما كانت في محل الاجتهاد مال هو لاه
 الى هذا وهو لاه الى ذلك بما لاح لهم من الامارات الظنية في ترجيح بعض الأدلة على بعض
 وحمل غيره الى ما ترجح عندهم بحسب غالب الظن فصار ما ادى اليه رى كل واحد منهم
 من هباله ولمن تابعه من غير تضليل لصاحبه ولا اسقاط لقوله من الاعتبار بل اجمعوا على
 تقرير حكم المجتهد وعلى تقليد العامى له في ذلك الحكم فانه دليل شرعى هذا والمذهب
 ان العلامات حيثما تحققت يجب مراعاتها ولا يجوز المساهلة في تحقيقها تحصيلاً لليقين
 وسلك الطريق الاحتياط وعملاً بقوله عليه الصلوة والسلام دع ما يربك الى ما لا يربك
 ومهما لم يمكن اعتبارها ولم يتيسر مراعاتها فلا يعبأ بها ولا يعتمد عليها في اسقاط ما ثبت من
 الفرائض بالادلة القطعية من الكتاب والسنة واجماع الامة وهل في ذلك من ريبه فيقدر
 وقت المغرب بوجه يغيب فيها الشفق في الايام الاعتدالية والاقطار الاستوائية ثم يدخل
 وقت العشاء ان امكن ذلك والافقدر ما يغيب فيه اسرع من غيبته في هذه الايام والاقطار
 ثم الاسرع فالاسرع فان لم يمكن ذلك بان لا يكون بين غروب الشمس وطلوعها الا زمان
 قليل لا يسع فيه التقدير بشئ فالواجب اذن ايقاع المغرب والعشاء والفجر بين الغروب
 والطلوع فان لم يكن بينهما مدة يسع فيها تلك الفرائض فيسقط اعتبار العلامات بالكلمة
 ويرجع الامر الى التقدير على منوال ما سبق في كل صلوة للضرورة ويكون اداء ما ثبت

* في الدين من حج و با
 حاديت متواترة الغنى
 من اداة فقهه وبالاجماع
 على تعيينه ببعض
 وجود الشرع كما من الطريق
 انه قد يتفق له اجمع مع ان
 قد حاديت الزاد والراحة
 قدروا اجمع من الصحا
 منه سلمه الله

فرضه بالأدلة المطلقة في الوجوب وتأخير البيان ان كون الاوقات اسباباً للوجوب
 الصلوات ووجودها مشروطاً بتحقق العلامات مما لا مساغ له قط فلان سلم فقد الاوقات
 بانتهائهم ولا سقوط الصلوات بفقدها ولو قدر التسليم في ذلك فما عرف منها علامة بقاطع
 من نص الشارع هو الغدوة والظهيرة والعشية والمساء والزلفة واما نحو صيرورة الظل وغيبوبة
 الشفق فلو ثبت شرطاً فانما يثبت بدليل ظني وبمدخل من الرأي لان الاجمال الذي
 في حدود الاوقات وفواصل الغايات ما بين في مسئلتنا الا باخبار الاحاد وباتار ظنية المفاد
 ولكن قدر انه ثبت ببرهان قطعي من النص والاجماع كون الواجب مسبباً عنها وانتفاؤها
 العلامات موجبا لفقدها حق القول بالوجوب ولزم نفي السقوط مع عدم المقدمات
 والشروط لان لا تثل الوجوب وان كان بعضها مقيد ابلا اوقات لكن بعضها مطلق في الاثبات
 فلما فرض انتفاء موجب المقيد سقط اعتباره وبقي المطلق سالماً في موجبه فيجب العمل به
 اذا حصل معنى الخطاب على ذلك التقدير كتب عليكم العشاء في كل يوم يغيب فيه
 الشفق تارة وكتب عليكم العشاء في كل يوم اخرى اعني مطلقاً فقد ورد النص بالاطلاق
 والتمديد في السبب والحكم متحد فهذا القسم مما لا يحتمل المطلق على المقيد عندنا البتة
 على انه ربما يسقط بحكم الشرع اعتبار الاركان فضلاً عن الشرائط والاسباب كالاتقرار
 في الايمان وطواف الزيارة في الحج والقيام والقراءة والركوع والسجود للمعذر وقد تقرر
 في مقره ان الاسباب والشرائط انما تعتبر بحسب الامكان ولا يسقط الممكن بسقوط ما
 ليس بممكن هذا والله المستعان واعلم انه لو انتفت تلك العلامات المعرفة للمدة الفاصلة
 بين اوقات الصلوات اصلاً بان لا يتحقق غروب الشمس ولا طلوعها مدة متصلة نصف
 سنة او اقل او بان يطلع الشمس كما تقرب فان مثل هذه المعجزة متحقق لا محالة فان
 العمارة موجودة في عرض ست وستين من الشمال معرفة من لدن عصر بطلميوس بل
 في ارج دائرة قطب البروج فان عرض ثمان وستين قد يبلغ اليه الحكم المسكوبي وفيه

فكيف
 نظير وجوب
 صدقة النظر بالمطلق
 في قوله عليه السلام في
 حديث ادوا عن كل
 حديث ادوا في حديث
 مروى عن ادوا عن كل
 آخر ادوا عن كل
 وعيد من المسلمين فان
 اصحابنا اوجبوا صدقة
 الفطر عن العبد الكافر
 عملاً باطلاق الحديث
 الاوّل ولما اورد عليهم
 باتكم نملون بالقبيل
 في قوله لا ابل الساعة
 خمس من الابل المطلق
 شاة ونعجرون المطلق
 وهو قوله عليه السلام في
 خمس من الابل شاة
 اجابوا عنه باننا لم نعمل
 بالقبيل بل نأخذ بقوله
 عليه السلام ليس في
 العوامل والحامل والعاو
 قصدقة منه سلمه الله

مطلع

الكون جرم الشمس اعظم من جرم الارض بكثير منه

قاعة للروس يقال لها قوله لا تغرب فيها الشمس من اول جوزا الى اول اسد مدة اثنتين وستين يوما ولا تطلع من حادى عشر قوس الى عشرين من جدى مدة تسعة وثلاثين يوما وربما يرد لها اشخاص من اهل الاسلام من افراد العسكر في خدمات الدولة ويعترض عليهم هذه الحالة ويطول ايامهم على الغاية كما فى ايام الدجال وتحت القطبة واقصى المنطقة الباردة لا تغرب الشمس اكثر من ستة اشهر فانه لا يطلع الشمس فيها ولا تغرب الا بحر كتها الخاصة الشرقية فان قيل هل يمكن ان يكون طول يوم واحد كسنة من حيث الحكمة وهل يتصور ذلك مع المحافظة على القواعد الحكيمية قلت نعم فان الشريعة لا تكذب الحكمة ولا الحكمة تكذب الشريعة لانهم امن ام الحف توامان تجريان فى مبادىء الواقع كفرس رهان ولا شك فى امكان ذلك ان كان المراد من اليوم مطلق الوقت اعنى النهار مع ليلته وله توجيهات اخرى ان اريد منه النهار خاصة ولا تنس نصيبك من الاصول الخفية ان خبر الواحد لا يفيد العلم وانما يفيد الظن به والعمل به وجبه وان ما لا يتعلق به الحكم الناجز من النصوص وجوب التصديق به على مراد الله تعالى فحسب هذا واد قد ثبت لنا ذلك ثبوتنا لامر دله عقلا بالعلم الضرورى وثقلا بالبحر المتواتر بحيث لا يمكن انكاره الامن جاهل معاند عمى البصيرة عمه لا يوثق بدينه ولا بعقله فهل يجب الصلوات الخمس والصوم وسائر العبادات المتعلقة بالاقوات على سكان هذه الاقطار لم يرفيه كلام فى كتب المتقدمين ولم يرو خبر عنهم فى تصانيف واحد من العلماء الكبار المتبحرين وقد كانت المسئلة معركة فيما بين العلماء المتأخرين من اهل القرن السادس وبعده فى وجوب العشاء والوتر وعدمه على من لا يجد وقتها بان لا ينحقق المدة الفاصلة التى هى مدة غروب الشفق فى الايام الممتدلة والاقطار المتوسطة ففى الفتاوى الظهيرية والمضمرات والتتارخانية وغيرها افتى الشيخ الامام الاجل برهان الدين الكبير فى اهل بلد كما تغرب الشمس بطام

لا ينقل كيف يمكن ان يكون النطقة الباردة مسكونة بالانسان وغيره من الحيوانات التنفسية مع تنهاى البرودة فيها الى غاية لا يمكن فيها النعيش لانقول يمكن ذلك بعدد ما يدفع البرد كبن وعين كروب جباد البولخر والانت استعمال يسهل التخط بها عن آفات البرد ومضرات الجلابد
مطلب فى الروايات القروعية

الفجر ان عليهم صلوة العشاء والصحيح انه لا ينوى القضاء لفقد وقت الاداء وقال ابن
 الهمام في فتح القدير وافتنى الامام البرهان الكبير بوجودهما وفي التبيين شرح الكنز
 للزيلعي ذكر المرغيناني ان الشيخ برهان الدين الكبير افتنى بان عليهم صلوة
 العشاء وقال محمد بن عبد الله التمر ناشى الغزى في كتاب تنوير الابصار وفاقدهما
 مكلف بهما وقال الشيخ سري الدين عبد البر بن محمد الحلبي المعروف بابن الشحنة
 في الذخاير الاشرافية ان الصحيح خلاف ما اختاره صاحب الكنز في هذه المسئلة وقال
 في ترجمة الكنز ان الفتوى على الوجوب وفي المحيط البرهاني ورد فتوى في زمن
 الصدر الكبير برهان الائمة وكان فيها اننا نجد وقت العشاء في بلد تنافان الشمس كما
 تغرب يطلع الفجر من الجانب الاخر هل علينا صلوة العشاء فكتب في الجواب انه ليس
 عليكم صلوة العشاء وهكذا كان يفتى ظهير الدين المرغيناني وفي المصنوعات ورد فتوى
 في زمن الى قوله وهكذا كان يفتى بعبارة غير انه لم يذكر فيه فاعل قوله يفتى فيكون
 الفاعل ضميرا راجعا الى الصدر الكبير واسقاطا من الناسخ فان الظاهر ان هذا القول
 مأخوذ من المحيط ثم قال وفي الظهيرية وافتنى الشيخ الامام الاجل برهان الدين الكبير
 في اهل بلد كما تغرب الشمس يطلع الفجر ان عليهم صلوة العشاء والصحيح انه لا ينوى
 القضاء لفقد وقت الاداء انتهى وفي خلاصة الفتاوى ولو كانوا في بلدة اذا غربت الشمس
 طلع الفجر لا يجب عليهم صلوة العشاء وفي الكافي لابي البركات النسفي ولا يجب العشاء
 لقوم لم يجدوا وقته بان يطلع الفجر كما غربت الشمس لعدم سبب الوجوب وهو وقته
 وفي الكنز له ومن لم يجد وقتها لم يجبها وذكر الزاهدي في المجتبى شرح المختصر عن
 البدر الطاهر قال وردت فتوى في زمن الصدر الكبير برهان الائمة اننا نجد وقت
 العشاء في بلد تناهل علينا صلواته فكتب ليس عليكم صلوة العشاء وبة افتنى ظهير الدين
 المرغيناني وفي الجواهر ان كانوا في بلدة يقال لها بلغار اذا غربت الشمس طلع الفجر

* اي في جواهر الفقه
 لطاهر الانصاري الخوارزمي
 قاسم العلامة خف يعني
 زوى بعلامة خف يعني
 خلاصة الفتاوى ولا
 خلاصة ان
 يعني
 الفتاوى ليس فيها قوله
 يقال لها بلغار ولا قوله
 كذا افتنى الصدر
 الكبير منه سلمه الله

لا يجب عليهم صلوة العشاء كذا أفتى الصدر الكبير برهان الأئمة وظهر الدين المرغيناني وقد نسب الفتوى بالوجوب إلى ظهر الدين المرغيناني في غير واحد من الشروح وغيرها وبالجملة فمأخذ القول بالوجوب هو برهان الدين الكبير ومأخذ القول بعدمه هو الصدر الكبير برهان الأئمة واختلف عن ظهر الدين المرغيناني وقد شارك في هذا اللقب والنسبة رجلان من بيت واحد ولم يبين أحدهما المفتى في هذه الحادثة أيهما أحدهما ظهر الدين أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق المرغيناني مات سنة ست وخمسمائة وهو جد صاحب الخلاصة لأمه وعم والد قاضيخان أخذ عن السيد أبي شجاع محمد بن أحمد العلوي وتلك الطبقة وأخذ عنه الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز وقد أخطأ عبد القادر القرشي صاحب الجواهر المضية وغيره في جعله قاضيخان من أخذ عنه فإنه لم يدركه وثانتهما ابنه ظهر الدين أبو الحسن حسن بن علي المرغيناني صاحب كتاب الاقضية وغيرها أخذ عن والده وبرهان الدين الكبير عبد العزيز بن عمر وغيرهما وأخذ عنه صاحب الهداية وقاضيخان ومسعود بن الحسين الكشاني وغيرهم والآثار ان تلك الفتوى بالوجوب منسوبة إليه ثم صحح كلام الزيلعي ترفع الاحتمال وتبين انه هو المراد من ظهر الدين المرغيناني ومن الشيخ برهان الدين الكبير هو أبو محمد عبد العزيز بن عمر بن عبد الله بن سهل العمري المروزي أصله من أهل مرو بعثه السلطان سنجر بن ملكشاه الساجقي إلى بخارا في مهم وسماه صدر السنة خمس وتسعين وأربعمائة وبقي عقبه بها وهو المهر وف بالصدر الماضي والصدر الكبير وبرهان الدين الكبير وبرهان الأئمة وهو أبو الصدور وأول بني مازة وهو لقب والده تفرقه على شمس الأئمة السرخسي وسمع أبا بكر بن حيدره وغيره وأخذ عنه ابنه حسام الشهيد وابن ابنه الآخر تاج الدين أحمد وحسن بن علي المرغيناني وغيرهم وقد مدحه صاحب الكشاف

مطلب في ترجمة
برهان الدين
الكبير

بقصيدة مطلعها (شعر) ابرهان الأئمة ابن مازة * وسئل عمر النسي عن الاقتباس
 بالآية فقال انشئت بيتا اقتبست فيه آية بحضرة الصدر الامام الاجل عبد العزيز بن
 عمر فلم ينكر على وفي اولاده علماء ابرار وصدور كبار قد لقب جماعة منهم ببرهان
 الأئمة وبرهان الدين اجلهم الصدر الشهيد حسام الدين عمر ومنهم سبطه الصدر
 الكبير برهان الدين ابو المكارم عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قد وافقه
 في اللقب والاسم واسم الاب مات سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة ومنهم ابنه الاخر الصدر
 السعيد تاج الدين احمد ومنهم حفيده الاخر الصدر الكبير برهان الدين محمود
 بن احمد بن عبد العزيز ابن اخي الحسام الشهيد وهو صاحب المحيط البرهاني
 والخيرة توفي سنة ست عشرة وستمائة وقبل سنة تسع وثمانين وخمسمائة ببخارا اخذ عن
 والده الصدر السعيد تاج الدين احمد ولم يدرك عمه الحسام الشهيد ومن جعله من اخذ
 عنه فقد اشتبه عليه رضي الدين محمد بن محمد بن محمد السرخسي صاحب المحيط الرضوي
 مات بدمشق الشام سنة احدى وسبعين وخمسمائة فالمراد من برهان الدين الكبير هو
 الصدر الماضي عبد العزيز ابن مازة ابو الصدور واؤلهم فان هذا اللقب مقارنا لوصفه
 بالكبير لم يقع الاعليه وعبارات الناقلين للوجوب عنه مطردة على ذلك واما التعبير
 بالصدر الكبير وبرهان الأئمة وبرهان الدين فقد وقع عليه وعلى جماعة من اولاده
 وغيرهم واعل المفتي بالسقوط كان احد هم ان صح ذلك ولا يساعد عصر واحد منهم ان
 يحكى عنه ظهير الدين المرغيناني الا الصدر الماضي عبد العزيز والدهم وآخاف ان
 يكون الزيلعي اخطأ في نقله عن المرغيناني ذلك وارى انه اخذ من الفتاوى الظهيرية
 وزعم ان صاحبها ظهير الدين المرغيناني وجرى من جاء بعده من نسب اليه القول
 بالوجوب على اثره وليس كما زعم بل هو ظهير الدين محمد بن احمد بن عمر البخاري
 مات سنة تسع عشرة وستمائة وقد وقع في هذا المقام اكثر المورخين ومصنفى الطبقات

* وهو صاحب النجاية وامثاله من مجاهيل الاحداث فانه لما كان عدم الوجوب عند عدم الوقت مركزا في فطرته البتراء وبصيرته العمياء ظن ان ما في عبارة الظهيرية والتتارخانية والمضمرات وغيرها من قولهم الصحيح انه لا ينوي

في اغلاط واوهام من جهة تشارك الكثيرين من بنى مازة في الاسم واللقب والوصف والنسب ومن جهة اشتباه صاحب احد المحيطين بالآخر ومن جهة تعدد ظهير الدين ولكن ما سينقل عن جواهر الفتاوى ربما يعارض كلام الزيلعي في حكاية الوجوب عنه وقد غلط بعض افاضل الروم المشار اليه في العلوم في تاريخ صاحب الخلاصة طاهر بن احمد بن عبد الرشيد بن الحسين حيث اورد في ترجمته شيئا كثيرا مما جرى لابي المعالي احمد بن محمد بن محمد البرزدوى المعروف بالقاضى الصدر وقال مولده سنة اثنتين او احدى وثمانين واربع مائة وتوفي بسرخس في جمادى الاولى سنة اثنتين واربعين وخمسمائة وعقد العزاء بهائم حمل الى بخارا هذ اولاشك انه انما اخذ ذلك من نسخة سقيمة سقط منها تراجم رجال واثبتته كذلك لقلته مما رسته باحوال الناس وتواريخ ايامهم وتابعه من جاء بعده من غير تحرير للباب والافلاشك ان وفات صاحب الخلاصة في حدود الستمائة وهو متأخر الزمان عنه من صاحب المحيط وقاضبخان وقد سخن كتبه بالنقل عنهما وهو يصف قاضبخان بقوله الاستاذ تارة وبقوله القاضى الامام اخرى وربما يصرح باسمائه واوصافه ولتراجع الى المقصود ونقول ان طائفة من احداث الجهال المتعصبين على الحق المنهمكين في التقليد المتهاككين في اضاءة الصلوة قد حرفوا عبارة الظهيرية والمضمرات وغيرها وزادوا فيها كلمة ليس النافية وسلطوها على الوجوب زعما منهم انها لو لم تكن موجودة في العبارة لكان آخر الكلام منافيا لاؤله حيث قال والصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء وهو زعم سقيم وهم عقيم فان عبارات تلك الكتب محكمة في عدم هذه الكلمة والنسخ منها مطردة عليه فانه لو كانت موجودة فيها لم يرتبط بها قوله والصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء لان مفاده ان هذا الذي يجب عليه العشاء لا ينوي القضاء لان التقدير فقد وقت الاداء والقضاء تسليم ما يجب بعد انقضاء الوقت ولانه لا حاجة الى نفي وجوب القضاء بعد قوله ليس عليهم صلوة العشاء على ان حق العبارة على ذلك التقدير ان يقول والصحيح انه لا يجب

القضاء
لنفقد وقت الاداء
لا يستقيم الا وان يكون
في صدر الجواب كلمة
ليس فهي اذن ساقطة
من قلم الناسخ فطقف
ويشوش المعاني في مواضعها
فقد اورد في ان عبارتهم صلوة
كلمة ليس فسطفت كلمة
ليس من اورد في ذلك حكاية
القول بالسقوط من هذه
الكتب منضمة الى غيرها
فختلف من بعده خلاف
اصاعوا الصلوة وانبعوا
الشهوات وتابعوه في هذا
الخلاف وانهم ليتولون على
الله الكتب فهم لا يبالون
منه سلمه الله

عليهم قضاءها وقد عرفت ان الخلاف فيمن لا يجزئ الوقت اصلا ومن افتى بالوجوب لم
يبال بعدم الوقت وذهب الى وجوبه مع عدمه لان الوقت غير مقصود بالذات ولا بسبب
حقيقة ويسقط اعتباره بادنى سبب كما في عرفة ومزدلفة وايام الدجال بالاتفاق ويجوز
الجمع بين الظهر والعصر في وقت احدهما وكذا المغرب والعشاء عند مالك والشافعي
ومن وافقهما وقد اخرج الشيخان عن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه
وسلم لما رجع من الاحزاب قال لا يصلين احد العصر الا في بنى قريظة فادرك بعضهم العصر
في الطريق فقال بعضهم لا نصلي حتى نأتيها وقال بعضهم بل نصلي لم يرد ذلك منا فذكر
ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف احد منهم وقد روى ان بعضهم صليها بعد ما
انتصف الليل بل احتمال زيادة هذه الكلمة من النسخ في عبارة المحيط اقرب من السقوط
من الظهيرية بالنظر الى قرابين الاحوال من فقد المجازفة وبعد المساهلة من كعاب
هو لاء الرجال وكيف لا فان صاحب المحيط ذكر في كتابه وجوب الصلوة على المستحاضة
في ايام تتردد رأيا فيها بين كونها طاهرة او حائضا ولا يستقر في احدهما مع حرمة الصلوة
قطعا على تقدير الحيض وكفرا عند العلم به وقد قام الدليل القطعي على وجوب العشاء
بعد غروب الشمس فلا يجوز تركه بانتهاء سبب جعلي محتمل للسقوط والتكليف انما هو
بقدر الوسع فيجب اداؤها وان لم يتحقق الوقت اصلا لثبوت اصل الوجوب في الذمة
وقد قالوا ان العبادات متى دارت بين الوجوب وعدمه اوجبها الاحتياط لان مبناها على
التكثير لان الانسان انما خلق للمعرفة واطهار العبودية فكيف لا اذا قام الدليل على
وجوبها قياما لا مردلها وثبت ثبوت الارباب فيه بخلاف امر العقوبات فانها تندري بالشبهات
فقولهم الصحيح انه لا ينوي القضاء متفرع على وجوب الاداء مع عدم تحقق وقت العشاء ولا
تنافي بين اطراف الكلام اصلا الا ترى العلامة ابن الهمام رحمه الله تعالى بعد ما بسط
الكلام في الوجوب وزيف القول بالسقوط قال الصحيح انه لا ينوي القضاء آه واعتراض

* وقد
رايت عبارة المحيط
في صورة فتوى
الشيخ ابو صالح الخليلي
الى بعض اصحابه في هذه
المسئلة قد وقعت بدون
كلمة ليس هكذا ورد
فتوى في زمن الصدر
الشهيد الكبير برهان
الدين وكان فيها انا
لا نجد وقت العشاء في
بلدتنا فان الشمس كما
تغرب يطلم انجر من
جانب اخر هل علينا
صلوة العشاء فكتب في
الجواب ان عليكم صلوة
العشاء وهكذا يفتى
فظهر للدين الرغبات
محيط في فصل الواجب
هذه
وذلك رايت بعض
العبارة في مجمع
العلماء على خلاف ما
وقم على من نسخ المحيط
منه سلمه الله

* عليه الزيلعي بقوله وفيه نظر لان الوجوب بدون السبب لا يعقل وانه لو لم ينو القضاء يكون اداء ضرورة وهو فرض الوقت ولم يقل به احد فكيف يرتبط هذا الاعتراض على تقدير وجود تلك الكلمة بل كان كلاما لغوا محضاً ولكن الاعتراضين كليهما ظاهر السقوط لما عرفت ان كون الوقت سبباً ثم كون السبب وقتاً ممتداً لا يكاد يصح ولو سلم فهو مما يحتمل السقوط وآياك ان تظن ان كلام الظهيرية في الوجوب والسقوط في السقوط فيمن لا يغيب عنهم الشفق مع تحقق المدة المضروبة كاهل بلغار وما يقاطر هامن القرى والامصار كما زعم الزيلعي حيث زاد قوله او قبل ان يغيب الشفق وجعل هذا القسم داخلاً في الخلافية وتابعه صاحب الدرر والجواهر وامثالهما من المتأخرين الذين لا يدرك بصرهم دقائق الفقه ولا ينفذ نظرهم الى اعماق الفن وانما الخلاف فيمن لا يجد الوقت اصلاً وان الحق الاباح فيه هو الوجوب ايضاً وان الفتوى صدرت فيه والفرق بينهما ظاهر فان في الاول لا يتحقق الوقت لانتهاء المدة الفاصلة بين اول وقت المغرب واول وقت العشاء بل الفجر وفي الثاني هذا المقدار متحقق غير انه انتفت العلامة المعرفة بوجوده وليت شعري ماذا يقول الزيلعي واتباعه في المغرب هل يرى سقوطه عن هؤلاء او يجعله فرض الوقت وان دخل وقت الفجر هذا غير انه وقع المساهلة عن المستفتى او المفتى في تصوير المسئلة لعدم تصوّر هيئة العالم كما ينبغي فانه ليس في العالم قطر يغيب فيه الشمس ثم كما تغرب يطلع الفجر من جانب آخر بل يتحول الحمرة من جهة المغرب متدرجة الى الصفرة ثم الى البياض حسب دوران الشمس تحت الافق الى ان ينتصف الليل ثم ترجع على هذه الدراجة منعكسة فهقرى حتى تطلع الشمس من جهة المشرق والمراد بان يطلع الفجر قبل ان يمضي المدة المعيّنة وقتاً للمغرب شرعاً نعم ذكر الزاهد في المعجبي شرح المختصر حكاية في هذه المسئلة نفلان استاذه فخر الدين بديع بن ابي المنصور الغرمني انه قال بلغنا انه وردت الفتوى عن بلاد يطلع الفجر فيها قبل

اي على الصحيح اوعلى ما في الظهيرية لا على ما في الهمام رحمه الله (فانها متأخر الزمان عنه منه سلمه الله)

اي الاول الواقع في تصوير المسئلة من الزيلعي رحمه الله وغيره بقولهم بان يطلع الفجر ثم كما تغرب الشمس او قبل ان يغيب الشفق (منه سلمه الله)

غيبوبة الشفق في اقصى ليالى السنة على شمس الائمة الحلوانى فافتى بقضاء العشاء ثم وردت بخوارزم على الشيخ الكبير سيف السنة البقالى فافتى بعدم الوجوب فبلغ جوابه الحلوانى فارسل اليه من يسأله بعامةه بجامع خوارزم ما تقول فيمن اسقط من الصلوات الخمس واحدة هل يكفر فسأله واحس به الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع بداه مع المرفقين اورجله مع الكعبين كم الفريض في وضوئه فقال ثلاث لغوات محل الرابع قال كذلك الصلوة الخامسة فبلغ الحلوانى جوابه فاستحسنه ووافق فيه انتهى وقد اتحل هذه الحكاية من الزاهدى رجال من المتأخرين و تبحر جوابه وشوشوا عقيدة الحق على اهله وفرحوا باضاعتهم الصلوة وعودهم عنها خلاف كتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة مع زعمهم ان البقالى الذى تردد بينه هذه الحكاية وبين الحلوانى هو زين المشايخ ابو الفضل محمد بن ابى القاسم الخوارزمى تلميذ جابر الله الزمخشري صاحب الكشاف وهو متأخر الزمان توفى سنة ست وثمانين وخمس مائة وقيل سنة ست وسبعين وخمس مائة عن نيف وسبعين سنة فكيف يمكن معاصرته للحلوانى ومباحثته اياه في هذه المسئلة فان وفات الحلوانى كان سنة ثمان او تسع واربعين واربع مائة بل كان الواجب عليهم ان يسندوا الفتوى الى رجل آخر يعرف بالبقالى فان هذا الوصف قد وقع على عدة اشخاص يعرف كل منهم بالبقالى بمعنى بايع الحضرات من الاشياء اليابسة وغيرها ويمكن ان يكون في الوجود بقالى متقدم الزمان يساعد عصره مباحثة الحلوانى وقد وقع في المحيط البرهاني وخلاصة الفتاوى في فصل نكاح الرقيق النقل عن البقالى وفي فتاوى قاضى خان والخلاصة عن جمع التفاريق للبقالى وفي تصانيف ابى عبد الله محمد بن ابى بكر الخوارزمى المعروف بحمير الوبرى وفي القنية عن محمد الائمة الترمذى قال سالت البقالى النحوى عن قرأى حملاته لا يتقيها مكان لا يصلحها فقال لا تفسد صلواته وعصراؤك الفضلاء لا ينجعه النقل عن ابى الفضل البقالى لعدم سبق زمانه عليهم فيمكن ان يكون المفتى بالسقوط

ولا يذهب عليك ان
القول المرجوح عنه
للمجتهد لان المعتبر
دليله المنبئ للطن في
قوة المرجوح اليه في
المجتهدات اذا كان
رجوعه هذا عن اجتهاد
(منه سلمه الله)

رجلاً آخر من البقالين لا يعرف بحاله و آيأما كان فالبقالى من اهل الاعتزال فى العقيدة
 ويلوح من كلام الزاهدى تعصبه لاخوانه من ارباب تلك النحلة الآتري ماورده فى القنية
 نقلا عن ابي على الجبائى انه قال المعجزة يري يد الاشعري واصحابه كافر ومن شك فى كفره
 فهو كافر ومن شك فى كفر من شك فهو كافر وقد قال ابن الشحنة فى شرح المنظومة ان كلام
 الزاهدى ما كان منه مخالفا للقواعد لا التفات اليه ولا اعتماد عليه ولا يؤخذ به مالم يعضده
 نقل عن غيره وقالوا لاعبرة بما لا يوجد الا فى كتب ثلاث طوائف من المصنفين ولا يؤخذ به
 اما الجهالة حاله كالفهستائى والمسكين واما لكونه مولعا بنقل الاقوال الضعيفة والاراء الركيكة
 كالزاهدى نجم الدين او بالمبالغة فى الاختصار كصاحب الدر المختار ثم ان الزاهدى
 انما حكى عن شيخه ما ذكره بلاغا من غير اسناد صحيح ولا ضعيف ولا اخذ من كتاب
 او تصنيف ثم ان هذا البقالى من هولم يعرف به ولم يكشف البحث عن حاله فى العدة
 والثقة فى الرواية وقد قال الله تعالى ان جاكم فاسق نبيا فتبينوا والمستور فى حكم
 الفاسق بعد القرون الثلاثة فى عدم قبول الرواية ولا دليل له يخرج به على ما قاله من
 كتاب او سنة او اجماع ولو فرض انه مجتهد عدل فاجتهاده مردود عليه لكونه فى غير محله
 فان الاجتهاد على خلاف النص والاجماع باطل قطعاً حتى قالوا فيمن افتى بقول سعيد
 بن المسيب من عدم اشتراط الدخول فى تحليل المطلقة الثلاث يقطع يده لكونه مخالفا
 لحديث عسيلة المشهور وان كان قائله ابن المسيب من اعظم التابعين و احد الفقهاء
 السبعة منهم بل اجلهم فضلا عن غيره ثم انه قاس على قطع اليدين والرجلين بدون
 علة مطردة ولا جامع هو للقياس من شرائط الصحة فان المأمور به بالنص فى مسألة الوضوء
 غسل العضو المخصوص فعلى تقدير سقوطه لا يمكن غسله ضرورة ولا يحصل الامتثال
 بغسل عضو آخر والمأمور به بالنص فى مسئلتنا اقامة الصلوة فى المساء وزلفه من الليل
 وهو على تقدير عدم تحقق الوقت اصلا لا محالة امر ممكن وان ثبت سببية الوقت وشرطيته

للصلوة بقطعي فان الطاعة على قدر الطاقة فضلا عما ينتفى العلامة المعرفة لتتحقق المدة
 المقدره من الوقت ولذلك اعترض عليه العلامة المحقق كمال الدين ابن الهمام رحمه
 الله بقوله ولا يرتاب متأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين عدم سببه
 الجعلي الذي جعل علامة للوجوب الخفي الثابت في نفس الامر وجواز تعدد المعارف
 لاشيئ فانتهاء الوقت انتفاء المعرف وانتفاء الدليل على الشئ لا يستلزم انتفاءه
 لجواز دليل آخر وقد وجد وهو ما تواطت من اخبار الاسراء من فرض الصلوة خمسا
 بعد ما امروا اولاً بخمسين ثم استقر الامر على الخمس شرعا عاملا لاهل الآفاق لا تفصيل
 فيه بين قطر وقطر وما روى من انه ذكر الدجال رسول الله صلى عليه وسلم قلنا ما البش في
 الارض قال اربعون يوما يوم كسنة ويوم كشهرا ويوم كجمعة وسائر ايامه كايامكم فتيل
 يارسول الله ذلك اليوم الذي كسنة اي كفيينا صلوة يوم واحد قال لا قدر واره مسلم
 فقد اوجب اكثر من ثلثمائة عصر قبل صيرورة الظل مثلا ومثلين وقس عليه فاستغنى ان
 الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير ان توزيعها على تلك الاوقات عند
 وجودها ولا يستط بعد ما الوجوب وكذا قال عليه الصلوة والسلام خمس صلوات
 كتبهن الله على العباد ثم انه هل ينوي القضاء الصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت
 الاداء من اقبى بوجوب العشاء يجب على قوله الوتر ايضا انتهى ولعمري ان هذا
 الكلام قد بلغ من التحقيق والانتان الغاية ومن الطلاوة وحسن البيان النهاية ومع
 هذا الحسن والبهاء وكمال الظهور والصفاء كله قد كثر مدافعة الاجلاف من المتأخرين
 له ومناقشتهم فيه وذلك لاهمالمهم الفقه والاصول واغفالهم معاني المعقول ومدارك
 المنقول واوّل من عرف منهم ابراهيم بن محمد الحلبي حيث قال في شرح المنية مجيبا من
 طرف البقاله وغيره من اضاعوا الصلوة واتبعوا الشهوات كما استقر الامر على ان
 الصلوات خمس فكذا استقر الامر على ان للوجوب اسبابا وشرطا لا يوجد بدونها

مطلب في تحقيق
 ابن الهمام

وقولك شرعا عاما ان اردت انه عام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب واسبابه سلمناه ولا يفيدك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر^{xx} وان اردت انه عام على كل فرد من افراد الانام مطلقا في ظاهر البطلان فان الحيض لو طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الا اربع صلوات او بعد خروج وقت الطهر لم يجب عليها في ذلك اليوم الا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل احد انه اذا طهرت في بعض اليوم او في اكثره مثلا يجب عليها تمام صلوة اليوم والليله لاجل ان الصلوات فرضت خمسا على كل مكلف فان قلت تخلف الواجب في حقه الفقد الشرط وهو الطهارة من الحيض قلنا كذلك تخلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت واظهر من ذلك الكافر اذا اسلم بعد فوات وقت او اكثر من اليوم مع ان عدم الشرط وهو الاسلام في حقه مضاف الى تقصيره بخلاف هذا ولم يقل احد انه يجب عليه تمام صلوة ذلك اليوم لافتراض الصلوات خمسا على كل مكلف في يوم و ليلة والقياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لانه لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ولئن سلم فانها هو فيما لا يكون على خلاف القياس والحديث ورد على خلاف القياس وقد نقل الاكمل في شرح المشارق عن القاض عياض انه قال حكم مخصوص بذلك اليوم شرعه لنا صاحب الشرع ولو وكلنا فيه لاجتهادنا لكانت الصلوة فيه عند الاوقات المعروفة ولا كتفينا بالصلوات الخمس انتهى ولئن سلم القياس فلا بد من المساوات وهما هنا انتفت فان ما نحن فيه وقت خاص والمستفاد من الحديث انه يقدر لكل صلوة وقت ليس هو وقتا للصلوة اخرى بل لا يدخل وقت ما بعده اقبل مضى الوقت المقدر لها واذا مضى صارت قضاء كما في سائر الايام فكان الزوال وصيرورة الظل مثلا او مثلين وغروب الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع الفجر والمغرب في حقهم موجودا في اجزاء الزمان تقديرا بحكم الشرع ولا كذلك هنا اذ الزمان الموجود اما وقت المغرب او وقت الفجر بالاجماع فكيف يصح القياس وعلم بما ذكرنا

* قلنا السبب والشرايط اذنا غير بحسب الامكان كافي من نفسه في الاعتكاف الممكن الممكن بوجوده وعدمه لا يسهل ولا يصعب غير الملائمة من غير ما شرح من نفسه

* وهو ابو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو البجلي الغري السبني المالكى رحمه الله قاض مدينة بسنة ثم غرناطة من بلاد الاندلس مات بمصر اكنش سنة ٥٥٥ هـ منه سلمه الله

عدم الفرق بين من قطعت يده او رجلاه من المرفقين والكعبين وبين هذه المسئلة
 كما ذكره الامام البقالى ولذا سلم الامام الحلوانى ورجع اليه مع انه الخصم المتنازع فيه
 انصافا منه وذلك لان الغسل سقطت له عدم شرطه لانه محل والمحل شرط فكذا ههنا سقطت
 الصلوة لعدم شرطها بل سببها ايضا ولما لم يعم هناك دليل يجعل ما وراء المرفق الى
 الابط وما فوق الكعب بمقدار القدم خلفا عنه في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل
 يجعل جزء من وقت المغرب او من وقت الفجر خلفا عن وقت العشاء وكما ان الصلوة
 خمس بالاجماع على المكلفين كذلك فريض الوضوء على المكلفين لانقص عن اربع
 بالاجماع لكن لا بد من وجود جميع اسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك فليتنامل
 المنصف والله الموفق هذا الكلام الحلبي بنهاية وقال المحصفي في شرح تنوير الابصار
 عند قول صاحبه وقيل لا اى لا يكلف بهما لعدم سببهما وبه جزم في الكنز والدرر والملتقى
 وبه افتى البقالى ووافقه الحلوانى وظهير الدين المرغينانى ورجحه الشرنبلابى
 والحلبى واوسعا المقال ومنعا ما ذكره الكمال قلت كلام المحييط والخلاصة والكافى
 والكنز وامثالهم محمول على من لم يجد الوقت اصلا غير ان الزيلعى ومن تابعه لما
 زعموا ان وقت العشاء لا يوجد الا بغروب الشفق نز لو اهذا القول على من لا يغيب
 عنه الشفق وبنوا كلامهم عليه ونصرفوا فى العبارات وكيف ما كان فقد اظهر الدليل
 فساده وابدى الحججة عليه عواره واثبت ابن الهمام الوجوب على الاطلاق واقام
 برهانه وشيد اركانه ولم يأت الشرنبلابى فى كتابه شرح الملتقى ولا فى امداد الفتح
 بشىء سوى ما نقله فى الامداد من كلام الحلبي بعبارة ثم قال وانما ذكرنا بجملة دفعها
 توهم بعضهم من لزومها فعله متنا معتمد اله فقال وفاقدا وقتها مكلف بهما وقيل لاهذا
 كلامه ^١ وينادى من مكان بعيد وبطلان مقاله اظهر من ان يحتاج المنصف النبيه
 الى التامل فيه فان ^٢ رحمه الله لا يسلم او لا تفقد ان الوقت بعدم غيبة الشفق

* لان عبارتهم لم يقع فيها اعتبار دخول وقت العشاء ولا هم فبين لا يجد وقته ولكن لا يجزى من كصاحب الدرر والبحر والتهستات وامثالهم لما كان المركزى اذهانهم ان وقت العشاء الا يغيبه لا يدخل هو الشفق نز لو الكلام هو لاء العلماء على من لا يغيب عنهم الحق يغيبونوا المذهب تراعى والشفق انما تراعى غيبته فبها غاب واما فيها لم يغيب فلا يكونه من المعجزات لا ينزك الفرض التطلى بانتهاء ما ثبت شرطا *

مطلب سقوط اعتراض الحلبي

حيث

حيث قال في صدر كلامه ومن لا يوجد عندهم وقت العشاء كما قيل يطلع الفجر قبل غيبوبة الشفق حيث نسبه الى غيره وساقه مساق الاقوال الضعيفة والاراء الزيفه وانما كلامه في اثبات الوجوب على من لا يجد الوقت اصلا بان لا يتحقق المدة المضروبة وقتنا للصلوة وضمن كلامه ما جرى بين الحلواني والبقالي يفيد بذلك ان تلك القصة على هذا النوال في سقاية النقل وعدم الصحة ثم لا يسلم كون الوقت سببا لان السبب هو تتالي نعم الله تعالى على عباده لكن لما كانت الاوقات محل الحد وثنا اضيف اليها الصلوات واقامت مقام الاسباب لها في ادارة الحكم معها تيسيرا للعباد فانه لا يعرف اى قدر من النعم يجب في شكره الفجر وغيره من الصلوات فانه امر خفى غير منضبط فاقيم مرور الوقت مقام وجودها في ترتب وجوب الصلوة على حصولها ولئن كان سببا فلا نسلم ان الوقت الذى هو سبب غير موجود لان مدة الليلة واليوم في قطر يغيب فيه الشمس تكون اربعة وعشرين ساعة سواء تساوى الليل والنهار او تفاوتا في الطول والافتصار لا يقال المعتبر من الوقت سببا للوجوب ليس هو مطلقه بل لكل صلوة وقت خاص فللعشاء وقت خاص ممتاز من وقت المغرب وغيره فلو جعل وقت العشاء داخل قبل غيبة الشفق لم يكن له وقت خاص لامتداد وقت المغرب الى غيبة الشفق لانا نقول امتداد وقت المغرب من غروب الشمس الى حين يغرب فيه الشفق سواء غاب او لم يغرب فاذا مضى بعد غروب الشمس مدة يغيب فيها الشفق في الايام الاعتدالية والاقطار الاستوائية يخرج وقت المغرب ويدخل وقت العشاء ويكون لكل واحد منهما وقت ممتاز عن الآخر والشبهة انما نشأت من اعتبار غيبة الشفق شرطا لدخول وقت العشاء وخروج وقت المغرب وقد ابطالناه بما الامر يد عليه على انه قد سبق ان وجوب العشاء قطعى وامتياز وقتيهما بدليل ظنى وبمدخل من الرى فان نفس الصلوات الخمس موزعة على اوقاتها كانت معهودة معروفة عند كل الامة ثابتة من الدين بمنزلة الضرورى والبدية الاولى وما كانت السلف يحتاجون الى المسئلة

* بالظنى
ويدخل من الرى
وهذا كما نقل صاحب خلاصة
جواهر النفاى قوله لو كانوا
في بلدة يتال لها باطار
اذا غربت الشمس عليهم
طلع النجوم العشاء كذا ارضى
الصدر الاثمة والكبير
المرغيبانى انه ليس
بنفسى الخلاصة قوله يتال لها
ببطار ولا قوله كذا ارضى
عند نفسه وهو خطأ
وخلاف الواقع فانهم
منسلمة الله

عنها وانما كانوا يتساءلون عن حدود اوقاتها وتفصيل احوالها وتعيين اوائلها وواخرها
ولكن تنزلنا عن هذا القدر فلانسلم ان الوقت من الاسباب والشرط التي لا تشمل
السقوط فانه لا ريب في سقوط اعتبار الوقت بادنى علة مثل عرفة ومزدلفة وايام الدجال
بالاتفاق وبغدر المطر والسفر وغير ذلك عند الشافعي ومن وافقه لكونه وسيلة غير
مقصودة وكان المعرف الحقيقي لوجوب الصلوة على العبد بايجاب الله تعالى تحقق سببها
الذي هو نعمه سبحانه ولكنه لما كان امرا خفيا جعل الوقت معرفا له لكونه امرا ظاهرا التحقق
وهذا معنى كونه سببا جليا بمعنى انه اعتباري ووضعي يحتمل السقوط وليس بحقيقي لازم
الوجود وهو كلام في غاية المتانة ونهاية الاستقامة فان قيل لافرق بين الوقت والنعم
في كون كل منهما سببا ظاهريا غير حقيقي فان السبب الحقيقي هو الله تعالى ليس الا
قلت نعم تحقق الاشياء كلها ووجود الممكنات باسرها ليس الا بتقدير الله تعالى وخلقها
وايجادها اياها على الاستقلال وبالارادة والاختيار ومع ذلك للاسباب والوسائط تأثير
حقيقة بالطبع او بالارادة على ما هو مذهب الحنفية وهي مسئلة شرعية المأخذ غامضة
المدرك حكمية البيان راسخة البنيان ثم بين رحمه الله وجود المعرف الاخر للوجوب
وان انتفى المعرف الذي هو الوقت بقوله وقد وجد وساق حديث الاسراء وحديث
الدجال وورد حديث عبادة بن الصامت رضی الله عنه فانها متواطاة على الوجوب على
العموم على من هو اهل للصلوة من اهل الآفاق فانها وجبت في اول الامر خمسين ثم
استقر على الخمس ولا تعرض فيه لهذه الشروط والاقوات اصلا ثم علقها الشرع عليها
ببيان آخر ظني او قطعي فلو فرض انتفاؤها امكن ادائها بدونها والامثال لامر الله
تعالى باداء الخمس المستقر على الذمة بخلاف الحايض والكافر فانها نهيت عنها وما يأتي
به الكافر من العبادات اسقط عن الاعتبار به على ان في عدم الوجوب عليهم كلاما بل
ذهب جمع من المشايخ على وجوبها عليهم ومنعوا عن الاداء لمنافات حالهم حالة الصلوة

مطلب الكلام
في الاسباب

* قال الله انما الشركون
نجس فلا يقربوا المسجدا
الحرام بعد عامهم هذا
ونبههم عن قربان
المسجد معللا بالنجاسة
سنة نهى عن قربان
الصلوة ضرورة وهو يعلم
نهى كل نجس عن قربان
المسجد والصلوة
منه سلمه الله

واسقط عنهم القضاء للمخرج فانه مدفوع بالنص وبالجملة النقص بمثل الحايض والكافر
 ظاهر السقوط فانه حكم استثناءه الشرع وورد فيه دليل قطعي من الكتاب والسنة واجماع
 الامة فان قيل فالعمومات من الأدلة خصت منها الحيض والنفساء والكفار والعام
 المخصوص بالبعض لا يبقى قطعيا فيكون وجوب الصلوات ظنيا قلت كيف يمكن ان
 نتخيل ذلك ويسوغ ان نسمع ما خيل اليك والصلوة من أجل الفريضة الثابتة بالأدلة
 القطعية واعظها وأولها وهل في ذلك من ريبة او يعتربه من شبهة بل استثناءه هو لاء
 الجماعة بيان لما اجمل في الكتاب والمجمل الذي لحقه البيان القطعي قطعي وحكمه مضاف
 الى النص القطعي والقول بان القياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لانه
 لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ظاهر البطلان لان المحقق رحمه الله في غنى عن وضع
 السبب به وانما هو في صدق بيان المعرف الآخر للوجوب العام من غير تفصيل بين قطر
 وقطر وان انتفى المعرف المهود وهو الزوال والغروب وغيرهما وما نقله اكمل الدين
 عن القاضي عياض مع كونه غير حجة له وجه ما من الصحة فان يوم الدجال يوم واحد وان
 طال والمعهود ان في اليوم الواحد لا تجب الا خمس صلوات ولا يجوز تقديم الظهر والعصر
 على الزوال ولا المغرب والعشاء على الغروب وقد قام عليه الدليل القطعي فاجاب
 بضع وخمسين وثلاثمائة طهر وتقدم العصر والمغرب والعشاء على الزوال خلاف
 القياس بخلاف ما نحن فيه فانه يوم واحد لا يجب فيه الا صلوة يوم واحد لا قبل وقته
 الثابت بالبرهان وانما قلنا له وجه ما فان صحة هذا الوجه انما هي على تقدير ان لا
 يكون الوقت مما يحتمل السقوط وقد علمت ما هو الحق فيه وقوله والمستفاد من الحديث انه
 يقدر لكل صلوة وقت خاص بها ليس هو وقت صلوة اخرى الى اخر كلامه مجمعة لا تنول الى
 مدرجة وانما وقع على هذا الزعم الباطل توهمه وفرط تعصبه ان غيبوبة الشفق مما لا بد منه
 في خروج وقت المغرب ودخول وقت العشاء وهو توهم سوء ومقتضاه عدم وجوب الاكثر

مطلب ما نقله الاكل
 ليس بمجحة

من الخمس في ايام الدجال وماذا بعد الحق الا الضلال والفرق بين مسئلتنا وبين مقطوع
العضوين اظهر من الشمس وايبين من الامس فان المفروض المنصوص في الوضوء
هو غسل العضو المخصوص فعلى تقدير كونه مقطوعا لا يمكن غسله وهو ظاهر ولا يحصل
الامثال بغسل غيره وهو اظهر وفي ما نحن فيه وجبت الصلوات الخمس او لا بد لا يلب
قطعية ثم لحقها دلائل ظنية تفيد تعلقها بالاوقات مع تنهاى ضعف الدلالة على اشتراط
تحقق الغيبوبة فكيف يسقط الفرض القطعي بانتفاء الشرط الذي لا يفيد الاحتمال
المرجوح ولو كان ورود النص في غسل اليدين على هذا المنوال بان يجب او لا بالدليل
القطعي غسلهما بقوله فاغسلوا ايديكم من غير نصب غاية ثم عقبه ما يفيد الظن ان محل
الغسل الى المرافق فحسب لوجب على مقطوع اليدين مع المرفقين غسل ما بقى من
يديه الى ابطيه لا محالة ولو ورد النص المفيد لوجوب صلوة العشاء معلقا بغيبوبة الشفق
في ابتداء الامر بان قيل فرض عليكم صلوة العشاء بشرط غيبوبة الشفق لا يمكن سقوطها
اذ لم يغيب وانعتاد الاجماع على ان فرايض الوضوء على جميع المكلفين لا تنقص عن
اربع في حيز المنع بل الاجماع قد انعقد على خلافه فان التكليف بما لا يطاق غير واقع
ومقتضى كلام اولئك ان لا يصح الصلوة من مقطوع اليدين لان شرط صحتها الوضوء او التيمم
وهو منتفى لانتهاء جزئه وهو وطيفة اليدين فيبطل قياسهم عن اصله وبالجملة ما تضمن
كلام ابن الهمام رحمه الله من القدر فيما حكى عن البقالى من ثلثة اوجه الاول منع عدم
الوقت فيما صوروه والثانى ان المسئلة ليست في محل القياس والثالث عدم صحته
لعدم المساوات فان قيل اوقات الصلوات الخمس مجملة في القرآن في حق الكمية وتعيين
حدودها وحدث امامة جبرئيل يلتحق بيان الجملة ويكون الحكم مضافا الى النص
دون الحد يث فيكون تعيين الاوقات وحدودها ثابتا بدليل قطعي قلت كون الآيات
مجملة في حق الاوقات في حيز المنع وانما تكون مجملة ان لو قصد بها وقت معين وابهم

* ويهذ ابطور بطلان ما
قيل ان ما قاله محمد في
الجامع من ان التعليق
بالشرط يوجب الوجود
منذ وجوده ولا يوجب
العدم عند عدمه محمول
على الشرط التعليقي
والوقت للصلوة ليس
من هذا القبيل
منه سبحانه الله

في المقصود كالر با في قوله تعالى قالوا انما البيع مثل الر بواو احل الله البيع وحرّم
 الر بوا فان الر با هو الزيادة وليست على اطلاقها قطعاً فالمراد مبهم يحتاج الى البيان
 بل هي مطلقة يحصل الامتثال بايقاع العشاء في مطلق الليلة او الزلقة او المساء ولو صح
 انها جملة فانما يكون الحكم قطعياً ان لو بين بالقطعى كما في بيان الصلوة والزكوة
 وما لحقه البيان الظنى لا يكون الاظنيا وهو ظاهر بين لاسترة فيه فان التفصيل والبيان
 لا يحصل الا من المفصل والمبين فهو على منواله ان قطعياً فقطعى وان ظنيا فقطنى وقولهم
 ان الحكم يضاف الى النص لا يدل على كونه قطعياً فان العام المخصوص بالبعض والمجمل
 المزال خفاؤه بالظنى لا محالة ظنى وصرح به في ميزان الاصول وصاحب الكشف وابن
 الهمام وصاحب النهاية وغيرهم من اهل التحقيق والبصيرة وان شذ عنه بعضهم وجرى
 عليه صاحب العناية فهو مردود عليه ولا يساعده الاصول ولا يعاضده المعقول والمنقول
 ونظير ذلك انه لو ثبت بالحس او بالتواتر انه قتل رجل في الرستاق من غير تعيين
 هذا الرجل ثم اخبر واحد لا يعرف انه صادق او كاذب او عامد او مخطىء او مجد او هازل
 ان ذلك المقتول هو زيد كيف يحصل القطع واليقين به بمجرد خبره ولذلك يصاح
 خبر الواحد والقياس لبيان المجمل من الكتاب لا لتخصيص عامه وتقييد مطلقه ولم يكن
 انكاره كقرا قال العلامة علا الدين عبد العزيز بن احمد بن محمد المايرغزى في تحفته ذكر
 في الميزان ان المجمل اذا لحقه البيان بخبر الواحد فهو مؤل وذكر في موضع آخر اذا زال
 الاشكال بدليل فيه شبهة كخبر الواحد والقياس لا يسمى مفسراً ولكن يسمى مؤلاً لان
 الكشف التام لا يحصل بالبيان الظنى فلا يثبت به الفرضية لانها لا تثبت الا بما هو قطعى
 الدلالة والثبوت فلا يثبت الفرضية بخبر الواحد وان كان قطعى الدلالة في نفسه ولا بالعام
 المخصوص منه وان كان قطعى الثبوت واى فرق بين معرفة المراد من المشترك بالرى
 الذى هو ظنى وبين معرفة المراد من المجمل بخبر الواحد الذى هو ظنى الا ترى ان

مطلب المجمل المزال
 خفاؤه بالظنى ظنى

ابا بكر الاصم وما الكالم يكفرا بانكارهما فرضية القعدة الاخير مع لحوق البيان بعد يث ابن
 مسعود رضى الله عنه ولا ابن عباس رضى الله عنهما بانكاره ربا للنقد مع لحوق البيان
 في الاشياء الستة ولا من انكر فرضية مسح ربيع الرُّس مع لحوق البيان بخبر المغيرة وكيف
 يثبت الحكم قطعا بمثل هذا البيان وفي ثبوته بياننا شبهة هذا وقال في النهاية ما حاصله
 ان اطلاق اسم الفرض على مسح ربيع الرُّس وان لم يجب العلم به ولم يكن بدليل مقطوع
 به ولم يكفر جامده لثبوت هذه الثلاثة في حق اصل المسح تسمية للمتضمن باسم
 المتضمن او على زعم المجتهد او المراد به الواجب اتساعا والقول بأن عدم التكفير
 لاعتماد المؤل شبهة قوية وهي تمنعه وان كان قطعا ليس بشئ بلان قوة الشبهة تدل على
 ان الغناء في المعجل باق وانما يعمل بما لاح بالدليل الظني وأبو يوسف رحمه الله لم
 يكن مؤل المعتمد اعلى شبهة قوية في اخذه بقول اخوانه من اهل المدينة حين اخبر
 بوقوع النجاسة في الماء التي توضع منها لانه ثبت عنده نجاسة الماء القليلة
 التي يقع فيها النجس بل لان المجتهد فيه ظني ولا في اقتدائه بمن ام يتوضأ من الفصد
 على ما نقله ابن العز وغيره وأما عدم تكفير المؤل في القطعيات على ما هو الحق فهو ليس
 لانه يعتمد على شبهة قوية وان كان قوله كفرا على ما فصلناه في شرح العقائد بل لانه
 مؤول وليس بمكذب وأدعاء ان اوقات الصلوات كلها وتعيين حد ودها من اولها و آخرها
 بقطعي من الاحاديث لا يستحق الاصعاء والعزوة الى موطاء محمد رحمه الله غير صحيحة
 فان ما فيه انها هو اخبر نأمالك حد ثنا نافع عن ابن عمر انه كان اذا جمع الامراء وكانوا هم
 الاثمة في الصدر الاوّل بين المغرب والعشاء جمع معهم في المطر قال محمد ولسنا نأخذ
 بهذا الا بجمع بين الصلوتين في وقت واحد الا الظهر والعصر بعرفة والعشاء والمغرب
 بمنزلة وهو قول ابي حنيفة رضى الله عنه قال محمد رحمه الله بلغنا عن عمر بن الخطاب
 انه كتب في الآفاق ينهاهم ان يجمعوا بين الصلوتين ويخبران الجمع بين الصلوتين

مطلب اطلاق اسم
 الفرض على وظيفة
 الرُّس مجاز

في وقت واحد كبيرة من الكبائر اخبرنا بذلك الثقات عن العلامة بن الحارث عن مكحول انتهى وما قيل ان من شك في دخول الوقت وصلى مع ذلك لا يجوز صلوته ويخاف عليه في دينه لا يتبانه بما هو باطل عنده وان الصلوة لا تصح الا بالجزم بصحتها ولا يتأتى ذلك من غير الجزم بدخول الوقت محمول على من فعل ذلك استخفا فالامر بالدين وفي الوقت الذي ثبت قطعاً مع دخوله يقيناً لو انتظر كوقت الظهر والمغرب والافقير صحيح فان الظن المستند الى دليله كافي في العمليات وكيف يسوغ تكفير من يتحرى امثال امر الله تعالى ويخافه في تعطيل فريضه في مثل هذه من الاجتهادات واشتراط الجزم بالصحة ليس بشيء ومن صلى العشاء مع عدم غيبة الشفق او فقد دخول الوقت لا يشك فيه بل يعلم يقيناً بوجوبه او يظن به وهو كافي في وجوب الاتيان والعبارة لما ظنه المكلف في هذا الشأن وفي المحيطان المستحاضة اذالم يستقر رأيا وترددت في الحيض والظهر لم تمسك عن صلوة الفرض لاحتمال انها طاهرة في ذلك الزمان فعليه بذلك ويحتمل انها حايض فليس عليها ذلك فاستوى فعل الصلوة وتركها في حق الحل والحرمه والباب باب العبادات فتحتا عليه وتصلى لانها ان صلت وليس عابها ذلك كان خيراً لها من ان تترك وعليها ذلك ثم قال ولها ان تصلى السنن لكونها تبعاً للفريض فيكون حكمها حكم الفريض لانها شرعت جبر النقصان تمكن فيها بخلاف التطوع لتردد هابين المباح والبدعة هذا الكلام مع حرمة الصلوة في حالة الحيض قطعاً وورد النهي الصريح عنها شرعاً والكفر عند الاستحلال فكيف لا فيما نحن فيه وقد روى ابو البركات النسفي في المصنف شرح المنظومة عن الشيخ حميد الدين الضرير عن استاذه جمال الدين العمجوبي انه قال كسالى بخار الا يمنعون عن الصلوة وقت طلوع الشمس لان الغالب انهم اذا منعوا عن ذلك وامروا بالمكث في المسجد الى ارتفاع الشمس او بالر جوع ثم الحضور لم يفعلوا ذلك ولم يقضوها ولو صلوها في هذه الحالة فقد اجازها اصحاب الحديث والاداء في وقت يجيزه

* الانرى اننا نصلى الجمعة مع بعض الجنم بعدم تحقق شرائط وجوبها وصحتها عندنا وكذلك في كل موضع في كل الاجتهاد خلافى في عمل الاجتهاد كسبى الشافعى في الطهارة بدون النية ونقضه ايها بالس مثل منسله الله

بعض الأئمة أولى من الترك وهكذا نقل عن شمس الأئمة الحلواني حين سأل السيد
الامام ابو شجاع عن منع الناس عن الصلوة في هذا الوقت فاجاب بهذا انتهى وفي جواهر
الفتاوى ذكر ظهير الدين المرغيناني عن استاذه السيد ابي شجاع قال كنت ارى كسالى
بنجار ايتى خلون المسجد عند طلوع الشمس فيصلون الفجر وكنتم على ان امنعهم فسألت
اولاً شمس الأئمة الحلواني وقلت هل ازجرهم عن ذلك قال لا لان الغالب من هؤلاء
اذ امنعوا عن ذلك وامروا ان يركنوا في المسجد الى ارتفاع الشمس او يرجعوا لم يحضروا
اذ طلعت الشمس ولم يصلوا في موضع آخر بل تركوا الصلوة ولو صلوا في هذه الحالة
فقد اجازها اصحاب الحديث ولا شك ان الاداء في وقت يجوز فيه في قول بعض الأئمة أولى
من الترك بالكلية انتهى وهكذا مثل ذلك عن ظهير الدين المرغيناني فانه لما قدم من
فرغانة رمى كسالى بنجارا يصلون العشاء قبل ان يغيب الشفق فاراد منهم عن ذلك ثم
لقى شمس الأئمة السرخسى وشاوره في ما قصده فقال لا تفعل فانك ان منعتهم عن ذلك
تركها بالكلية واما الان فانهم يؤدونها في وقت يجيزه بعض الأئمة هذا فانظر ان
الصلوة في وقت طلوع الشمس بمجرد الكسالة ومحض المساهلة مع عدم جواز الفريضة
فيه عند ائمتنا الثلاثة وزفر قولاً واحداً ونصاً يحامنهم ورواية ظاهرة عنهم واداء
العشاء كذلك قبل دخول وقتها وتحقق سببها اذا كان لا يمنع عنها ولا يخاف من كفر
صاحبها فكيف بمن صلى العشاء في زمان لا يغيب فيه الشفق اصلاً اخذاً بالاحتياط
وتحريراً للصواب وخروجاً عن عهد الامتثال على اليقين وهو دين الأئمة الاعلام
والاجلة الصالحاء في الاسلام في كل ما دار بين الوجوب والسقوط وان لم يتم عليه البرهان
فكيف لا فيما افترض على الذمة قطعاً ببراہين واضحة ودلائل صريحة وذهب جمع من
الأئمة المنتهية الى جوازها قبل غيبة الشفق مع تحقق غيبته بمكث غير بعيد وانظر الى
هؤلاء العلماء الافاضل فانهم يفتون بصحة الفجر عند الطلوع والعشاء قبل الغيبوبة

مطلب كسالى بنجارا

بناءً على تجويز بعض الأئمة لكونه من المجتهدين مع ورود النهي الصريح بطريق صحيح عن جناب الرسالته ونص الأئمة الثلاثة العامة على عدم الجواز مخافة ان يتركوها بالكلية بسبب تقصير من جهتهم بمجرد البطالة والكسالة فكيف يسوغ منهم ان يفتوا بسقوط العشاء عن لا يغيب عنه الشفق يجعل الهى وسبب مساوى مع نهوض بر اهين الوجوب عليه فهو ضال امر دله وعندى ان نزل الفتوى بالسقوط عن الحلوانى والبغالى والبرغينانى والصدر الكبير وامثالهم لا يصح اصلاً وان وجد في عدة كتب فانه مع خلوه عن الاسناد وتوفر شروط صحة النقل عنهم لا دليل يثبتنى عليه وحسن الظن فيهم لا يرخصنا في نسبة مثل هذه المجازفة اليوم ومما يشهد بذلك ان اسلام اهل بلغار كان بزمان كثير قبل زمان اولئك الفضلاء الذين يعزى اليهم الافتاء بسقوط العشاء عن سكان هذه الديار في ايام من السنة تنتهى الى غاية الاقتصار فمنهم من قال انهم اسلموا في صدر ملك بنى مروان في كبد القرن الاول من الهجرة بعد ظهور المسلمين على طائفة الخزر وضبطهم باب الابواب ومنهم من قال انهم اسلموا في خلافة المأمون ومنهم من قال في خلافة ابن اخيه الواثق بالله ثم ظهر فيها الاسلام ورفع للدين الحنيفى الاعلام باسلام ملك بلغار الماس خان بن سلكى خان في حواشيه واركان دولته واعيان مملكته وسائر رعيته في خلافة المقدر بالله ابى الفضل جعفر بن المعتضد فلما اسلم بدل اسمه وغير عنوانه فتسمى بالامير جعفر بن الامير عبد الله وخطب بالامير بدل اسم الجاهلى وعنوان الخان الذى هو السمت المختص بالملك عند قبائل الترك وتغلب النيابة من جهة الخلفاء العباسية والتزم طاعتهم في كل قليل وكثير واطاعهم في نبيل وحقير فانه اقام لهم الخطبة وضرب في اسمهم السكته مع اظهار شعارهم واستشعار زيهم في ملابسه ومراكبه وجميع شؤنه فارسل المقدر سمسن الراسبى احد حواشيه في تبريك اسلامهم وافاضة الخلع عليهم وضم اليه كانيه احمد بن فضلان بن العباس بن راشد ومعه الفقهاء والعلماء من كل طائفة والمهندسون والظرفاء

مطلب في اسلام
اهل بلغار

في كل صناعتها تعليم الشرايع والاحكام وافادتهم الفقه في الدين والآداب في الاسلام فما
 آلا واجهنا في القيام بما به امرنا واجابة ما اليه نداء بوافيقها المساجد والمدارس والمعابد
 والخوانق وبينوا العالم ومراسم الطاعات ورفعوا المآذن والمنارات ونظروا في طول البلد
 وعرضه واوضاع سمائه وارضه فحققوا مشارقها ومغارها وبنوا منابرها ومخارجها واستخرجوا
 طولها وعرضها وعينوا لهم سمت قبلتها وعلموهم اصول ما يحتاجون اليه بجملتها واقاموا فيها
 نحو سنة يعلمونهم الاحكام ويفيدونهم محاسن آداب الاسلام ولاحمد بن فضلان رسالة كتب
 فيها ما شاهدته في سفره الى بلغار وما فيها من غرائب الاحوال والآثار ومن عوائد القبائل
 واخلاقهم ورسومهم واوصافهم وما يختص به كل طائفة من اللغات ويدينون به
 في التعبدات وبالجملة كل ما اتفق عليه منذ انفصل من بغداد الى ان عاد قال فيها رحلنا
 من مدينة السلام لاحدى عشرة ليلة خلت من صفر سنة تسع وثلاثمائة وكان وصولنا اليها
 راجعا يوم الاحد لاثنتى عشرة ليلة خلت من محرم سنة عشرة وثلاث مائة وهم وضعوا قبلة
 بلغار على وجه يدل عليه فن الهيئة ويعينهم عليه المعرفة بتحقيق عرضها وطولها والمقايسة
 بينها وبين عرض مكة وطولها وجدوا سمت قبلتها في نحو اربع عشرة درجة من خط نصف
 النهار الى المغرب وقد تقرر في مقره ان انحطاط الشمس اول الصبح الكاذب واخر الشفق
 الاخير ثمان عشرة درجة ففى عرض ثمان واربعين ونصف يتصل الشفق بالصبح الكاذب
 اذا كانت الشمس فى احدى نقطتى الانقلاب من جهة القطب الظاهر لان انحطاط المعدل
 عن القطب فى ذلك العرض احدى واربعون درجة ونصف درجة لكونه مساويا لتمام
 العرض لا محالة فاذا نقص الميل الكلى من ذلك بقى ثمان عشرة درجة فاذا كانت الشمس
 فى تلك الليلة على خط نصف النهار يكون غاية انحطاطها هذا القدر فيتصل الشفق
 بالصبح واما فى غيرها من الليالى يكون الانحطاط اكثر من ذلك القدر فلا بد من تخلل الظلمة

ومدينة بلغار كانت على خمس وخمسين درجة من العرض الشمالي
وعرض قزان اكثر منه بخمس واربعين دقيقة وطولها في ست وستين
درجة وست واربعين دقيقة من الجزاير الخالدات وطول بلغار اكثر
منه بشيء نحو ست عشرة دقيقة فكيف يتخيل انه خفي عليهم شأن
الشفق فما تكلموا في مسألة العشاء بها نعم كان الامر واضحاً لهم
في ذلك حين كانوا في بلادهم وهناك لمكانهم جعل عظيم من العلوم
الشرعية على فرط مهارة في الفنون الرياضية والجغرافية ولكنهم لم
يروا اسقاط شئ من فرائض الله تعالى وما كان لهم ان يشكوا في هذا
الحكم لما لاح لهم من عموم الأدلة وظهور البراهين القطعية والروايات
الصحيحة المستفيضة عن ائمة المذهب على الاطلاق وكيف اهمل
المتقدمون من اهل بلغار هذه المسئلة مع فرط حاجتهم اليها وكثرة
ابتلائهم بها ولم يستفتوا فيها والاسلام فيهم عَضُّ العَجْنَى حُلُوُّ المعْنَى
يحفظون حدوده ويلتزمون عهوده وقد كان فيهم من علمائهم جماعة
قبل عصر البقالي والحلواني وبعده مثل عبد الحى بن عبد السلام
ووالده عبد السلام بن يوسف والقاضى ابي الغلاء حامد بن ادريس
والقاضى يعقوب بن نعمان صاحب تاريخ بلغار وغيرهم وهب انه
لم يكن فيهم علماء فقهاء يفتون في الوقايح فهل اراجعوا الى علماء سائر
الامصار مع كثرة اسفارهم في الاقطار وشهرتهم بوفور التجارة وحسن
التمدين من قد يم الاعصار وما ظهر ذلك لاحمد بن فضلان وغيره من
وفود العراق وعلماء دار الخلافة مع طول مقامهم بها وورودهم اليها لتعليم
الاسلام واذا عايشوا الشرايع والاحكام بل علموا ذلك ولكن لم يشكوا في

* هذا
انما هو النظر الى
الطول من
انحاء مبداء
اعتبره بعض
موضع ان كان
العرض وان كان
ونظراً عليه
لكن مبداء
حان فكان
النهار اقصى
وهذا العلم
وعلى هذا
وطول مكة
الذكور في
حكما الهند
كذلك ويعرف
الكبار
الطول شرقياً
من بلد
وغيرها
(منه سلمه الله)
* ذكر الغزويني
انتهى
في الروايات
(منه سلمه الله)
اصحاب امام
القبيلة
التي لاني
النفقة

عبد الخالق بن ابي بكر بن عبد الله بن ابي رافع
عبد الخالق بن ابي بكر بن عبد الله بن ابي رافع
عبد الخالق بن ابي بكر بن عبد الله بن ابي رافع
عبد الخالق بن ابي بكر بن عبد الله بن ابي رافع

عبد الخالق بن ابي بكر بن عبد الله بن ابي رافع
عبد الخالق بن ابي بكر بن عبد الله بن ابي رافع
عبد الخالق بن ابي بكر بن عبد الله بن ابي رافع
عبد الخالق بن ابي بكر بن عبد الله بن ابي رافع

الوجوب قال احمد بن فضلان في رسالته انه لما قدم بلغار دخل في اول ليلة بانوابها قبته المضروبة له ومعه خياط كان للملك من اهل بغداد ليتمد ثاقا قال فعدت ثمانمقدار ما يقر الانسان نصف ساعة ونحن ننظر اذان العشاء فاذا بالاذان فخرجنا من القبة وقد طلع الفجر فقلت المؤذن اى شيء اذنت قال الفجر قلت فعشاء الاخيرة قال نصليها مع المغرب قلت فالليل قال كما ترى وقد كان اقصر من هذا وقد اخذ الآن في الطول وذكر انه منذ شهر مانام الليل خوفا من ان يفوته صلوة الصبح انتهى وذكر قبل ان ملك بلغار كاتب الخليفة المقنن بالله امير المؤمنين يسأله ان يبعث اليه من يفقهه في الدين ويعرفه شرايع الاسلام ويبني له مسجدا وينصب له منبرا ليقيم عليه الدعوة في جميع بلاده واقطار مملكته فاجيب الى ذلك وقدم الاشراف من الفقهاء والمعلمين انتهى ولم يوجد هذا القول في كتب واحد من العلماء المتقدمين ولاغيرهم مع فرط الحاجة ودوام البلية الى ان انتهى الزمان الى عصر البقالى والحلوانى من اهل المائة الخامسة وانما يكون مثل هذه الفتوى في حوادث قليلة نادرة الوقوع لا فيما يعم به البلوى فان اوائل الفقهاء المجتهدين وامثال الائمة المستنبطين خصوصا بالتوفيق للفتيا حتى وضعوا المسائل من كل جليل ودقيق وبلغوا

الاجتهاد والصدارة
منصب الحسين بن مهران
هذه المحكمة الامامية
شكوى منصور بن نكاح
نظاى بن ابي رافع
ابراهيم بن ابي رافع
عبد الخالق بن ابي بكر بن عبد الله بن ابي رافع
عبد الخالق بن ابي بكر بن عبد الله بن ابي رافع
عبد الخالق بن ابي بكر بن عبد الله بن ابي رافع
عبد الخالق بن ابي بكر بن عبد الله بن ابي رافع

الرتبة
على ترك العشاء
سائر الارزنة
بني عم صلوة
انها يبيرون
تدركها
هذا الاقنان
ان تولد ان
ممنهم على الاجتهاد
العلماء بانهم استطلوا احد من
الر ابيض الخمسة ونع
في هذا الفتوى مخالفة
فان عنده لا يجب عليه القضاء مذكورة في كتاب
للاجابة في آخر الوقت بحيث يضيق عن الاداء
على قياس قول زفر رحه الله فيه نظر فان عدم
السبب وهو الصورة الثالثة لو صح صار اهلا
اذا في وجوب العشاء وان لم يعلم الوتر لعدم تحقق
غاب الشك ووجد مدة يسع فيها الاداء فلا ريب
هل يكون بين الغيبوبة وطلوع الصبح مدة يسع
والتأمل في هذه المسئلة انه هل يغيب المرأة
ومعناه انه يجب على العلماء الغيبوبة وعلى المتفديين
فيها والتجربير ما هذه الصورة
منصب الحسين بن مهران
هذه المحكمة الامامية
شكوى منصور بن نكاح
نظاى بن ابي رافع
ابراهيم بن ابي رافع
عبد الخالق بن ابي بكر بن عبد الله بن ابي رافع
عبد الخالق بن ابي بكر بن عبد الله بن ابي رافع
عبد الخالق بن ابي بكر بن عبد الله بن ابي رافع
عبد الخالق بن ابي بكر بن عبد الله بن ابي رافع

يستخفون العلم ومجله ويسترزلون العرفان واهله يخفضون الاعالى والافاضل ويرفعون
الادانى والارازل فاصبحوا وقد ضاعت عنهم الاصول برمتها وخسرت صفقاتهم في جملة ما
وقوتهم الدراكة مستحيلة وبضاعتهم في النظر مزاجاة قليلة وفطنتهم خامدة وطبيعتهم
جامدة فاستنشدت الهائل في مواقعها واستنفرت الدلائل عن مواضعها ومهدت
القواعد ووطدت الشواهد عسى ان يكون في هذه الرسالة لاهل الانصاف كفاية ولمن
هجر الاعتساف الى مطلوبه هداية واعلم ان اهالى قران وبلغار وما يقاطرهما من القرى
والامصار افترقوا في هذه القضية زمرا واختلفوا فيها فتقطعوا امرهم بينهم زبرا كل حزب
بمالديهم فرحون منهم من يساهل بالكلية ويزعم سقوط هذه الفريضة في تلك الايام
من السنة وابعدهم عن الحق واضلهم عن سواء السبيل هذا البعض وليس عنده شيء
الا صرف الانجماد على التقليد والتعصب المحض ومنهم من يحتاط ويأخذ بالاحوط في مواضع
الخلاف ويعتبر الاقوال المحكمة فيها صحيحة ويرى بها حجة شرعية ومنهم من يصلحها اخذا
بمذهب مالك والشافعي وغيرهما من الائمة ومنهم من يقول ان الوقت يدخل لان
الشفق هو الحمرة على الاصح وهي تغيب وانما يبقى البياض والصفرة وهي غيرها ومن
ذلك ذهب ابو المعالى من الشافعية الى ان اول وقت العشاء حين يغيب الشفق وهو
الصفرة دون البياض والحمرة ومنهم من يقول ان الشفق يغيب من جهة الغروب ومحل
الافول واماما يبقى في الجانب الآخر وجهة الطلوع بعد وصول الشمس الى خط نصف النهار
في انحطاطها فهو محسوب من الصبح ولذا منع بعض من زعم سقوط العشاء عن اكل السكر
بعد نصف الليل في هذه الاوقات ومنهم من يتكلف وينوى في كل يوم قضاء عشاء اليوم
السابق ومنهم من يصلى بعد انقضاء نصف الليل ومنهم من يقول بالتقدير ويعتبر
غيبة الشفق في اقرب البلاد اليهم فاذا مضى من الزمان قدر ما يغيب فيه الشفق في
اقرب البلد ان اليهم دخل وقت العشاء وخرج وقت المغرب ومقتضى ذلك ان لا يصلوها

مطلب في تفصيل
احوال اهل بلغار
في المسئلة

*فصلها فرادى وينترك
الجماعة فيها مخالفة الو
فوع في البدعة وهي
التنفل بالجماعة ذلك
لان لا مساع
باذل لانه كما
للشاك في وقته
عرفت ولو سلم على
الوجوب ذلك
يقن فانه معتبر
الذمة فلا يكون الجمع
الظن كما في صلوة
مكروها في
البيعة مع الخلاف في
وجوبها لعدم تحقق
شرائط وجوبها او صحتها
في اكثر المواضع
منه سلمه الله

الا في نصف الليل بالغيوبة في اقرب البلد ان اليهم ثم الاقرب فالاقرب حتى يغيب
 عندهم وهذه جملة آراء انحلوها في هذا الباب وقد عرفت ان الحق في المسئلة ان الوقت
 ليس بسبب لوجوب الصاوة وتحققه ليس بمشروط بالغيوبة او غيرها من العلامات
 المذكورة ثم على تقدير سببته فليس هو من الاسباب والشروط التي لا تتحمل السقوط
 فاذا مضى بعد المغرب زمان يغيب فيه الشفق في الاقطار الاستوائية والايام الاعتدالية
 دخل وقت العشاء وهو لاء الذين يدينون باسقاط هذه الفريضة لا يراعون غيبة
 البياض ولا يحافظون على غيبة الحمرة كما ينبغي في ايام الشتاء ثم يتعلمون في اسقاط
 فريضة من اعظم فرائض الله تعالى بزخارف الشبهات وسخايف الشكوك وربما يتركونها
 من ايام الاحالة يتحقق فيها غيبوبة الحمرة بل البياض مع ان عدم غيبة الحمرة في هذه
 الاقطار في الليالي التي تقتصر غاية الاقتصار محل تأمل ولا سيما في صحوا الهواء وبعد المطر
 نعم ربما يكون اذا كان الهواء مغبرة بعيدة عن ايام المطر وكم لهم في هذه المداعى من
 رسائل ركيكة سخاف شمنوها باود ام رجال من المتأخرين ضعاف قد قمشوا فيها من كل
 وادضعفوا لفقوا حوامض غثا ولهجوا به وشوشوا عقيدة الحق على اهله وحالمهم في العلم انهم لا
 يحسنون مطالعة اجمعه ولا يثبتون على الاسلوب الموزون ما وضعوه ولا يمكن منهم ان
 يسوقوا العبارة على وجه يساعده العربية ويعاضده اللغة واما الآن فقد تنزل الزمان عن
 ذلك فاخذ الاعتمات اتباع اوائك يحنجون بتلك الرسائل على معارضة الشرع وابطاله وقد
 تكفل الله سبحانه بحفظه وابقائه وما يتقولونه انه لا بد لصحة الصلوة من الجزم بصحتها وما لم
 يعتقد دخول الوقت لا يتانى ذلك ويحناف عليه لاعتقاده انه على الباطل واجترائه على
 الله به ومساهلته في امور دينه ولا يخفى انه سفسطة لان العمل يكفى فيه الظن في محله
 والعبرة لما ظن المبتلى به ومن يصلى هذه الصلوة لا يرى انه على الباطل بل يظن
 انه على الحق او يقطع به واني فيه الاجتراء على الله تعالى والمساهلة في امور الدين

* اولئك لفرط تعصبهم على الحق ووهن علمهم وركاكة معرفتهم يتهاكفون في تكثير الرواية في مدعاهم وينقلون عن كتب كثيرة ويزعمون ان هذا من كثرة الرواية وهو لا يكون الا قول واحد اخذ منه الكثير ويدسون

بل الاجترار والمساهلة يصدق صدقا بينا في شأن من يتركها ويزعم سقوطها
ومنه ان الحلواني والبقالي والمرغيناني من المجتهدين افتوا بسقوطها واختاره صاحب
المحيط والخلاصة والكافي من اهل الترجيح وتبعهم النقاد من اصحاب الفتاوى والشرح
وان ابن الهمام وابن المشنة والتمر تاشي وغيرهم ليس لهم رتبة الاجتهاد ولا
الترجيح على ما افاده محمد بن عبد الغفور بن عبد العلى البشاوري وقد افاد الشيخ
قاسم بن قطاوبغا الجمالي في فتاواه انه لا يعمل بابحاث شيوخه هذا قلت لا مجال لهم في
اثبات اجتهاد شخص او نفيه سوى الاعتماد على ما ذكره ابن الكمال في طبقاته والرسائل
المأخوذة عنها وهو لا يسمن ولا يفتنى من جوع وليس لهم سبيل الى ابراز اسناد هذه
الفتاوى الى هؤلاء العلماء او نقل صحيح من كتاب يصاح للاعتماد ثم البقالي لم يعرف
شخصه من هو فضلا عن حاله في الفقه والدراية والثقة في الرواية وائس لهم حجة في
كونهم معذورين في العمل بكل ما ظنوه رواية وتقليد كل من سموه مجتهدا والذي لا
بدمنه في الحكاية عن غيره هو العدالة والثقة في الرواية والاجتهاد والفاهمة وان
كان من وجوه الترجيح وابن الهمام في المقامين هوليت الكتيبة وضرغام الغابة كما
يدل عليه ما اشتمل عليه تصانيفه وتضمنه تواليه ويظهر ذلك ظهورا تاما لمن تأمل
في اقواله ونظر في احواله ولذلك صار عنوان المحقق بمنزلة العلم له ولا ينزله
عن علومنازله انكار البشاوري واستخفاف امثاله بمجرد فرط التقليد والعصبية
الجاهلية ولا كلام في ان البحث من حيث هو بحث لا يعمل به فان غالب الابحاث يكون
قدما في الدليل وهو على تقدير تمامه لا يدل على بطلان المدلول ومن اضطر الى
التقليد وعجز عن فقه الدليل ياخذ بما صح من قول ابن حنيفة رحمه الله لا بما يخالفه
وان استدلل عليه ابن الهمام او غيره لان التقدير ان من هذا شأنه لا دليل له الا قول
الافقه الاورع وهو ابو حنيفة رحمه الله عنده ومنه ان الروايات اكثرها في جانب

في اثناء
ذلك الكاذب
منزلة وابليل مزخرفة
فربما قال بعضهم ان
بالسقوط
القائلين
عظماء الخفية من
المجتهدين
الحلواني والبقالي
والصدر الشهيد
برهان الدين الكبير
ومن اصحاب الترجيح
برهان الدين صاحب
المحيط وظهر الدين
المرغيناني وصاحب
الخلاصة والشيخ حاقط
الدين النسفي وتبعهم
النقاد من اصحاب
الشرع والفتاوى مثل
الغياتية والخزائفة
والضيريات والفتاوى
الهندية والكافي والنز
يلعى والاشباه
وغنية*

السقوط

التقليد

* المتلمى والنهستاني والشمسي والكنز والبحر الرايق والدرر والملتقى ومختار الفتاوى
وشيخ الاسلام الهرزي والشرنبلاني ونور الايضاح و امداد الفناح والحماية والحلبى ونجم
الدين الزاهدي وان ابن الهمام وابن الشحنة والتمرتاشى ممن ليس له رتبة الاجتهاد
ولا الترجيح لا يعارض اقوالهم باقوال المجتهدين لان وظيفتهم انما هي نقل القول الصحيح
من هو افقه ولا يجوز اضافة الجواب الى انفسهم فلا يعباء بجعل صاحب تنوير الابصار
الوجوب متنا ولا بصحيح صاحب الالغاز هذا الكلامه (وهو معجون من الكذب والجهل
والنزوير والتناقض) اما الكذب فكعبه الصدر الشهيد برهان الدين الكبير من القائلين
بالسقوط بل هو من القائلين بالوجوب كافي الظهيرية والنتار خانية والمضمرات والتبيين
للز يلعى وفتح القدير وحاشية شيخ زاده وسيف الدين الحفيد وغيرها واما الجهل فممنه انه
جعل حافظ الدين من اصحاب الترجيح ومقدمهم في هذا التحكم ابن الكمال لم يجعل كذلك
بل جعله من اهل الطبقة السادسة (وايضا ذكر هذا الرجل صاحب الكافي والكنز ممن ليس
له الا نقل القول الصحيح من تابعى اهل الطبقة الخامسة واما النزوير فممنه ان الغنية والملتقى
صاحبهما ابراهيم الحلبي وكذلك البحر الرايق والاشباه لابن النجيم وكذلك نور الايضاح
وامداد الفناح للشرنبلاني (واما التناقض فممنه انه عد صاحب الخلاصة من اصحاب الترجيح
تارة وممن دونهم اخرى فان الخزانة لصاحب الخلاصة وكذلك جعل صاحب الكافي فلا يصح
اخذ السقوط في متن الكنز فانه ليس من اصحاب الترجيح عندهم فلا يعباء به ثم ظهير الدين المر
غيناني نقل عنه الزيلعى حكاية الوجوب فكيف يصح علمه من النافين وصاحب المضمرات وغيره
انما حكى القول بالوجوب عن الظهيرية والسقوط عن غيرها وكذلك صاحب المحيط انما حكى
افتاء الصدر الكبير ولا يظهر من ذلك القدر اختيارهم لذلك المحكى (ثم ان الزيلعى لم
يامت بشىء سوى الاعتراض على القول بالوجوب ومما يقول هو لاء ان اباحت ابن الهمام
لا يعمل بها فكيف يعملون بابحاث الزيلعى (مع ان بحث الزيلعى بحث محض وابن الهمام
يستدل بالآيات والاحاديث وغيرها من الأدلة فيما خالف غيره ولا يكون منه بحث
محض بل استدلال وتحقيق ولا سيما في هذه المسئلة والقاسم مع استاذ ابن الهمام في القول
بالوجوب فانه تابع فيه شبخه وقرر كلامه وجرى على منواله دليل المسئلة وافاد في قضاء
البحر الرايق ان ابن الهمام من اصحاب الترجيح وصرح بعض معاصريه بان من اهل
الاجتهاد وهو الصواب وقال السيوطى نقلا عن برهان الدين الانباسى من اقران ابن
الهمام لو طلبت جميع الدين ما كان في بلدنا من يقوم بها غيره ونعم ما قال المنصوري فيه
(شعر) لانقس بالبدر وجه شيخنا * فانه عند الكمال يكسف
سل عنه في العلم وفي الحلم معا * فهو ابو حنيفة والاحنف
(منه سلمه الله)

السقوط والرجحان معهم والحق في مواقع الخلاف واحد فالموذي ببنية العشاء خروجا
 عن الخلاف واحتياطاً في العمل يكون تطوعاً والجماعة فيه مكرهة وأنت خير بان
 مجرد وجدان القول الواحد في كتب متعددة لا يوجب تكثراً الرواية وإنما ماخذ القول
 بالسقوط هو كتاب المحيط واخذ عنه صاحب الخلاصة والكافي وغيرهما وهل ترى احداً
 منهم اسند ما نقلوه الى مجتهد او اعتمد فيه على حجة او شاهد فضلاً عن اقامة البينة
 وتصحيح رفعه الى ابي حنيفة رضي الله عنه او واحد من اصحابه الثلاثة ومن يحذوهم
 في الفقه والدراية والمذهب ان الحق عند الله واحد ولكنه في المجتهدات خفي
 لعدم القاطع وان صح رجحان احد الطرفين ولذلك صح عمل كل مجتهد ومن تبعه
 بما ادى اليه اجتهاده والرجوع عنه والانتقال منه ولم يكلف احد بالاصابة الى ما
 عند الله بل بالاجتهاد في محله والعمل به وقرر الشارع ذلك الرئي من المجتهد حكماً
 شرعياً من عند الله تعالى وقد عرفت وجوب العشاء وكونها فرضاً قطعياً فاني الرجحان
 للمخالف له وربما يقول ابعدهم عن الفقه واثبتهم في العلم ان الحلواني قد خالف
 البقال في هذه المسئلة اولاً ثم رجع عن ذلك لما ظهر له الصواب انصافاً فكان ذلك
 منهما اجماعاً ومخالفة ضلالة وانكاره كفر وغواية وقد اسلفناك فساد هذه الحوالة ثم
 الاجماع على مراتب باعتبار متنه واعتبار سنده ومذهب اهل الحق والتحقيق ان
 منكر مائت بالاجماع الساذج لا يكفر ام لا وانما يكفر منكر ما صحبه النقل القطعي من
 آية او حديث كالاركان الخمسة في الاسلام ومن ذهب الى تكفير منكر مائت بالاجماع
 الساذج انما كفر منكر الرتبة الاولى منه ان كان ثبوته بالتواتر واقرى مراتب الا
 جماع الصحابة نصاً صريحاً في حكم لم يسبق فيه خلاف ثم اجماعهم بسكوت البعض
 ثم اجماع من بعدهم على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم ثم اجماعهم على حكم سبق
 فيه خلاف ثم يتفاوت حال كل واحد من اقسامه بالنسبة الى نقله اليها بطريق التواتر

ولا يخفى عليك ان رجوع
 المجتهد عن قوله
 بموجب بطلان قوله
 الرجوع عنه في
 المجتهدات لساذج الا
 جنباً وبل يكون لذاته
 فتوى مجتهد اخر هذا
 على تقدير التسليم
 صحة الحجية الاقرى
 غير صحيحة عندنا
 منسلياً لله

او الشهرة او الاحاديث صحيح وحسن وضعيف فر بما ينقل الاجماع الاقوى ويكون
الحال في اسناده فلا يكون قطعيا وربما يتواتر ولا يكون في نفسه من الرتبة الاولى فلا
يكون قطعيا وعلى ذلك فاعتبر وفي التفصيل طول وربما يكون دعوى الاجماع على
خلاف الواقع ولذلك قال احمد بن حنبل من ادعى الاجماع فقد كذب ولا يعتمده في
نقله الاعلى ائمة النقل الموثوق بهم في الرواية الا ترى الى فخر الدين الرازي
وبرهان الدين النسفي لما ادعيا الاجماع في انه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يرسل الى
الملائكة رده السبكي رحمه الله وغيره بان ما انفردا بحكايته لا ينتهض حجة لان مدارك
نقل الاجماع من كلام الائمة وحفاظ الامة كابن المنذر وابن عبد البر ومن يدانيهما
في سعة الاطلاع وكثرة الحفظ وقوة الاتقان وانما يدخل اتفاق الحلواني والبقالي في
دائرة الاجماع لو صح النقل وثبت كون كل منهما فقيها مجتهدا وانه لم يكن في ذلك
العصر غيرهما من المجتهدين ودون ذلك خرط القناد وكيف يصح هذه الدعوى
وقد خالفتهما فيهما فغير وجمع كثير في كل زمان ومنه ان القائلين بالسقوط اعظم
الخنفية من المجتهدين واصحاب الترجيح فلا يعارض باقوال من ليس له هذه الرتبة
وانت تعلم ان الشبخ برهان الدين الكبير معدود في المجتهدين افتى بالوجوب واختاره
صاحب الفتاوى الظهيرية وهو ليس بدون صاحب المحيط والخلاصة وصاحب التناخانية
والمضمرات قد حكى كل منهما الوجوب واما ابن الهمام فهو ابن الهمام وكال الدين
وان تأخر زمانه فلسان حاله ينادى باعلى صوته (شعر) واني وان كنت الاخير زمانه
* لان بما لم نستطع الا وائل* والاجتهاد به اليق وهو به انسب واحق من هؤلاء الافاضل
الذين عدوهم من المجتهدين فانه في المعرفة باحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم والاحا
طة بها والاطلاع على مراتبها غواص يجره وفي المهارة في الاصول والعربية وسعة ادراكه
وتقانه ملاك امره وانه في تحقيق المعقول والمنقول لا يساهم ومقامه في التحرير والتاخيص

مطلب قد يكون
دعوى الاجماع على
خلاف الواقع

والتدقيق لايزاحم فمأقيل ان وظيفته ليست الا ان ينقل القول الصحيح من هو افقه ولا
 يضيف الجواب الى نفسه ساقط وانى له الاتيان بمن هو افقه من ابن الهمام يفتى بسقوط
 هذه الفريضة كلا وهيات هيات ومأقيل لو حفظ جميع الكتب الحنفية لايحوز فتواه مالم
 يتلمذ للفتوى على ما ذكره قاضى بخان وغيره لعل المراد منه الممارسة للفن ومعرفة طرق
 الافتاء لا كتابة قولهم ما قول ائمة الاسلام رض الله عنهم فى هذه المسئلة بخط مخصوص والا
 فهو غير صحيح ومن تزويراتهم انهم يعيبون علينا فى اداء هذه الفريضة ويقولون انكم
 بانتظار العشاء التى لم تجب عليكم تفوتون الفجر الواجب بلاخلاف بالنوم عنه وانت
 خبير بان العشاء ليست بدون الفجر فى الوجوب وقد اشتغل بها الذمة بحضور وقتها فترك
 مثل هذه الفريضة بدوى ان اقامتها بما تنفضى الى النوم عن صلوة اخرى لم يتوجه علينا
 اداءها بعد فى هذه الحالة حماقة اى حماقة هب انه يودى الى ذلك فافى فرق بين ترك هذه
 وتينك لو سلم افضاء اداء العشاء الى ترك الفجر مع سلامة من ينام عن الفجر من اعتماد عدم
 الوجوب وكون النوم عذرا شرعيا لا محالة فافهم وهم فى ريبهم يتردون ومن عادتهم القبيحة
 الهجنة انهم اذا قامت عليهم الادلة وبينت لهم الحجية يقولون ان دليل المقلد قول المجتهد
 والواجب عليه ان يقلد من غير نظر فى الدليل وربما يقولون ان الفقيه والمجتهد لم
 يأخذ بهذا الحديث ولم يتمسك بهذه الآية فلانعمل به وقد عرفت ان المستدل ليس
 بمقلد وان لم يكن مجتهدا ولا يحوز له تقليد غيره مع ظهور الادلة وان الواجب على كل
 احد بلغته شىء من الاداة الشرعية ان يعمل بها على ظاهرها وعموما حتى يثبت عنده
 ما يصره عن ظاهره بتخصيص او نسخ او غير ذلك وقد قال الشافعى رحمه الله اجمع المسلمون
 على ان من استبان له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل له ان يدعها بقول احد
 فان الله تعالى اقام الحجية برسوله دون احاد الامة فمن عمل بما صح من الحديث الذى اخرج
 به بعض الفقهاء فى الخلافة كان معذورا البته ولا سيما اذا كان الحديث مما اختلف فى كونه

منسوخاً وكيف يمكن ان يقال لمن بلغه الحديث الصحيح لا تعمل به حتى تعرضه على رأي ابي حنيفة او مالك او الشافعي او احمد او غيرهم واذا كان العاصم يسوغ له العمل بقول المفتي مع احتمال خطائه كيف لا يسوغ له العمل بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد صحتها حتى يعمل به احد من الفقهاء والا لكان قبولهم شرطاً للعمل بحديثه صلى الله عليه وسلم وبطلان ذلك اظهر من ان يحتاج الى الذكرو لا يقدر احتمال خطأ في الاخذ بالحديث الصحيح الا واضعاف اضعافه حاصلته في الاخذ بقول الفقيه كيف فانه لا يعلم خطأ من صوابه ويجوز عليه التناقض والاختلاف وربما يقول بقول ثم يرجع عنه ويحكي عنه في مسألة واحدة اقوال عد يدة هذا كله فيمن له نوع اهلية للفهم وفي غيره يقول الله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون فاذا جاز الاعتماد على ما كتبه المفتي من رايه اورى شيخه وان علا فلان يسوغ له الاعتماد على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى واحق ان يسوغ فان الواجب على كل احد ان يكون في يد الشارع كالميت في يد الغسال ولا واجب الا ما اوجبه الله ولا دليل الا ما اوجبه الى نبيه من كتاب متلو او غيره او اجماع امة او قياس في محله ولو انحصر دليل المقلد على قول الفقيه لزم الدور او التسلسل فانه اذا طولب بالدليل على وجوب الاخذ بقوله فاما ان يقيم قول الفقيه فيطالب بالدليل عليه وهلم جرا فاما ان يدور او يتسلسل او غيره فان اورد قوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون قيل عليه ان التمسك بالدليل مما يختص بالمجتهد عندك على ان الآية انما تدل على وجوب سوالهم عن حكم الله تعالى عند عدم العلم لاعن قولهم وما أخذ الحكم ليس الا الكتاب او السنة او الاجماع او القياس وان ادعى الاجماع يقال عليه اولاً ان الاجماع انعقد على وجوب العمل بالدلة الاربعة ولا يقول احد من الائمة بوجوب اتباع فقيه خاص ولم ينقل عن احد منهم دعوة الخلق الى الاقتصار على رايه وقد قال الله تعالى اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلاً ما تذكرون ثم التمسك بالاجماع كغيره

مطلب لو انحصر
دليل المقلد على
قول الفقيه لزم
الحال

يتوقف على المعرفة بأمور لا حظ فيها للمقلد أصلاً والآيات البينات والمعجزات القاهرة
 ناطقة بوجود اتباع الرسول النبي الأمي وذلك ضروري ومن ههنا ما يوجد
 في كتاب من قول أو حكاية أو نقل لا تعصب لهم عليه ولا خصومة على صاحبه فهو رواية وقول
 المجتهد ثم يزعمون أن المجتهد هو الذي يستقل بوضع الأحكام ويجب اتباعه على كل
 الأنام وقد قال الله تعالى إن الحكم إلا لله أمر أن لا تعبدوا إلا إياه أم لهم شركاء شرعوا لهم من
 الدين ما لم يأذن به الله وهم ربما يصرحون بذلك ولو أم يصرحوا به فلا محالة يعاملون
 بول نسب إلى من له توقير في قلوبهم ذلك المعادلة وينزلونه منزلة كتاب الله وسنة رسوله
 وآياك إن تظن كل ما يوجد في كتب الفقه والحديث أو غير ذلك أنه رواية عن الأئمة فإن
 الرواية إنما هي ما يروى عنهم باسناد صحيح إليهم أو بالأخذ على طريق الوجدان من
 كتاب واحد من الأئمة المعروفين بالفقه والدراية والعدالة والثقة في الرواية ووجدان
 القول الواحد في كتب كثيرة لا يوجب تكثير الرواية وتعدد النقل فإنه قد شاع النقل من
 تصانيف من له توقير في القلوب من غير تحرير للمسئلة ولا تايخيص للمنعول ولا التفات
 إلى تصحيح النقل وربما يكون القول الواحد مذكوراً في كتب كثير من المصنفين ويكون
 غلطاً محضاً منشأه اتباع اللاحق المسابق من غير وقوف على سهوه واطلاع على خطائه وذلك
 يوجد في كل صناعة الأثرى صاحب الهداية مع علو كعبه ورسوخه في العلوم اثبت خلاف
 الشافعي رحمه الله في جواز الصلوة في الكعبة وتبعه صاحب الكافي والتوضيح وغيرهم من
 الأفاضل وهو غلط لا محالة ولا شائبته منه في كتب الشافعية وغيرهم بل
 الكل صرحوا بجوازها وكذلك ذكر أن الشهوة ليست بشرط في خروج المني
 لا يجاب الغسل عند الشافعي رحمه الله واستدل عليه بقوله عليه السلام الماء من الماء
 وتبعه صاحب الكافي وخلف كثير من الفضلاء ولا محالة أنه غلط فاحش فإن الشافعي لا يوجب
 الوضوء بخروج المني من غير شهوة فضلاً عن الغسل إذ مذهبهم في ذلك الباب أن خروج

كتاب المجمع والدر
 وصلى الشريعة وسكت
 عنها ابن الرعام رحمه الله
 منه سلمه الله

المنى على وجه الشهوة يوجب اكبر الحديثين وبدونه لا يوجب شيئاً الاكبر ولا الاصغر
وذلك ظاهر لاسترة فيه وانما عد وجوب الغسل في خروج المنى بغير شهوة من غرائب
شاذان بن ابراهيم وبعضهم نسبه الى عيسى بن ابان واعجب من ذلك ان ابراهيم بن
موسى الطرابلسي رحمه الله قال في كتابه مواهب الرحمن في فصل نواقض الوضوء بعد
تعداده النواقض وام نستثنى المنى وقال في شرحه براهين النعمان ولم نستثنى نحن ومالك
رحمه الله المنى من انه ناقض واستثناه الشافعي رحمه الله لقول ابن عباس رضي الله
عنهما المنى كالمخاط فامطه ولو باذخر واطال في الاستدلال والجواب ثم قال بعد ذلك في
محل بيان ما يوجب الغسل وفرض بخر وج منى ونشترط الشهوة وقال في شرحه واشترط نحن
ومالك رحمه الله الشهوة ونفاه الشافعي رحمه الله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما
الماء من الماء رواه مسلم رحمه الله اى الغسل من المنى اذ هو خطاب جار مجرى الامر
ولنا ان الغسل وجب على الجنب بالنص وهو في اللقمة من قام به جنابة وهي حالة تحصل عند
خروج المنى على وجه الشهوة فلا يتناول من خرج منه بلا شهوة فلا يوجب فيه حكما بنفى
واثبات والحديث محمول على الخروج بشهوة لان اللام فيه للمهد انتهى فانه تناقض
محض كيف يتصور انتقاض الغسل بدون انتقاض الوضوء وانما وقع فيه لمتابعته صاحب
الهداية من غير تحرير لكلامه ولا تأدلي في عباراته ولو جمع الكلام من اطرافه ولاحظ
في وجوه اعتباراته لسلم من هذا الخطأ ومن يسلم منه الا المعصوم وانما اوردت امثال ذلك
تنبيها وتالياً لا قدحاً في هؤلاء العلماء وعضامنهم فان صاحب الهداية صاحب الهداية
ثم الله ان تظن ان كل ما يوجد في كتب التفسير هو من تفسير كتاب الله فان كثيراً من
الناخرين قد ادرجوا في تفاسيرهم شيئاً كثيراً من الخلافات الركيكة والحكايات البشعة
والاقوال الواهية والاراء الساقطة الرديئة بادق ما اسببه بل من غير مناسبة حتى الاشعار
الفارسية وانما التفسير ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه او واحد من اصحابه رضي

* الا انه تنبه على قصور
في تعليل الهداية وغيره
حيث قال الجنابة في
اللقمة خروج النبي على
وجه الشهوة آه وغفل
عن فساد تنقلها ووقع
في هذا التناقض مع
سعة اطلاعه في العلوم
فكيف لا من دونه
منه سلمه الله

الله عنهم والذين اتبعوهم باحسان بطريق صحيح ريثما يعتمد على مثله في مثله او
 استنبت من النظم بوجه مرضى يساعده العربية ويعاضده الشرعية ويسعه وجوه الدلالة هذا
 واذ انحضت لهم النصح ربما يقولون ان عالما كذا كان من افراد زمانه و اساتذ آو انه وكان
 لا يصلح هذه الصلوة في هذه الايام من السنة ونحن نتبعه وقد قلت لبعضهم انك في شانك
 هذا في خطاء عظيم واثم مبين تعصى الله ورسوله وتخالف امامك بترك هذه الصلوة و اخاف
 عليك في ذلك فقال ان فلانا من العلماء قال لي اذا نزل الشمس في برج كذا او طلع
 نجم كذا صل المغرب ثم ضع ثيابك وخذ فراشك ونم نومة العروس ولا تنبال
 بشيء ولئن سئلت يوم القيمة عن ترك صلوة العتمة في هذه الايام من السنة فانا
 ضامن لك في الجواب عن ذلك فقلت له فهلا اخذت منه الوثيقة وهلا سألته اين
 يكون هو حين ما تحتاج اليه وحكى عن بعض المتعصبين منهم انه لما شد عليه في
 ادائها من جهة الجمعية الشرعية وضاق عليه المخرج لم يربدًا من بعض الامثال
 فقال للمودع انك متى اذنت للعشاء في هذه الاوقات ارفع يديك بالدعاء وانت
 متوجه الى القبلة وقل اللهم اجعل وزر هذا الاذان وتلك الصلوة على المحتسب
 حيث رفع امرنا الى المحكمة ونعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا وهو
 لاء الجهلة الحمقاء يحملون اثقالهم وانقالا مع اثقالهم ويزرون اوزارهم واوزارهم
 اوزارهم فانهم يبذلون اجتهادهم في تكثير سوادهم ويعملون كل حيلة مموهة ويتوجهون
 بكل خدعة الى صرف العوام اليهم وتقليد هم لهم في ترك هذه الفريضة عليهم وانا الحمد
 لله تعالى لا اجوز تركها اصلا ولا اجعل بين وجوبها في وقت دون غيره فرقا ولا ارى ما
 يتمسكه اولئك الاعتام في اسقاطها شيئا يوزن جناح بعوضة وقد مننى الله تعالى
 اذ كنتي من قضاء ما فات من هذه الصلوات في ايام الشباب بزعم انها ساقطة عنا لعدم
 الوقت تقليد المن قبلنا من له وقع في قلوبنا واحسب ان الفوائت كانت ثمانمائة

عشاء ومن الوتر مثلها ولا أذكر ذلك الا ترغيبا للناس في ادائها وعدم المساهلة فيها
وتحذير الهم عن الاجترار على الله في ترك هذه الصلوات وهو الذي يقبل التوبة عن
عباده ويعفو عن السيئات (شعر) ان تلمني عجائز نزار * فاراني فيما فعلت مجيدا *
وقد عرفت ان الحاكم والواضع للشرايع هو الله تعالى وان الحكم الشرعي ينتهي
بانتهاء مدركه وهو الادلة الاربعة وانما ساغ اتباع الفقيه عند العجز عن فقه الدليل
ومعرفة الحجية احسانا للظن به انه بنى فتياه على هذه الادلة وذلك رخصة من الله تعالى
في مقام الضرورة قال الشيخ محي الدين رحمه الله وبحمد الله جعل الله في ذلك رحمة
اخرى لنا لولا ان عوام الفقهاء حجروا هذه الرحمة على العامة وضيقوا عليهم ما وسعه الله
تعالى بربطهم بمذهب خاص والزامهم متابعة شخص معين لم يعينه الله تعالى ورسوله
ولا دل عليه كتاب ولا سنة صحيحة ولا ضعيفة واما الاثمة مثل ابي حنيفة ومالك واحمد بن
حنبل والشافعي رحمه الله فحاشاهم من هذا ما فعله واحد منهم قط ولا نقل عنهم انهم
قالوا لاحد اقتصر علينا ولا قلدي فيما افتيتك به بل المنقول عنهم خلاف هذا رضى
الله عنهم توعد قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله تصدق عليكم بصدقة
فاقبلوا صدقته فالرخص مما تصدق الله به على عباده هذا كلامه وقد قام
الادلة على المقصود قياما لامر دله ونهض حجج الفرضية نهوضا لا عديل له وان
القول بالسقوط بدعة ردية ابتلى الله تعالى كثيرا من اهل هذه البلاد بها وقد اطلق
كثيرون من غيرهم بنارها وانتشر في الآفاق شررها وكثر على الخلق ضررها وما الله
بغافل عما يحدث هذا الداء العضال فيما بين الامة وتقول به في اول الحال فلئن اغمضنا
عن ذلك وتنزلنا الى صحيفة مدارك الجهال وقنعنا بما يقنعون به من التقليد المحض
فالتراجع معنا لانه لا يرتاب متتبع في كون المراد من برهان الدين الكبير هو ابو محمد
عبد العزيز بن عمر بن عبد الله فان هذا اللقب مقارنا لوصفه بالكبير لم يقع الاعليه

وقد صرح به الفاضل العلامة علاء الدين علي بن امر الله بن محمد الرزمي الخنثي في بعض نصابيه وعبارات النقلة عنه مطردة على ذلك التعبير عنه وأما اسم الصدر الكبير وبرهان الاثمة فقد وقع ايضا على ابنه الصدر السعيد تاج الدين احمد والد صاحب المحيط فانه قال في أول كتاب المحيط قال العبد الضعيف الراجي لفضل الله الخائف من عدله المعتمد على كرمه محمود بن الصدر الكبير تاج الدين احمد بن الصدر الشهيد برهان الاثمة عبد العزيز بن عمرو وقع في أول كتاب الشهادات من الخلاصة التعبير عنه بقوله الصدر الامام السعيد برهان الاثمة فالغالب على الظن ان المفتي بالوجوب هو الصدر الماضي ثم يتردد الظن في الممكنى عنه السقوط فان كان هو ابنه ذلك فلا ريب ان اباه اعلم منه واجل وافقه وانبل وان كان شخصا آخر فهو مجهول لا يدري شخصه فكيف حاله في الفقه والرواية وان كان حكاية الوجوب والسقوط عن شخص واحد فهما متساقتان بالتعارض فتحن على اصلنا من التمسك بالادلة الشرعية وماذا يصنع المخالف فانه لا يرى التمسك بهادينا ويرى تركه يامتين فان قيل لعل المفتي بالسقوط غيرهما والاعتماد على كثرة الروايات في المحيط والكافي والخلاصة وغيرهما من المعتبرات قلت لو سلم وجد ان الرواية وكثرتها وثقة الراوي فجهالة الاصل المروي عنه توجب سقوط الروايات وقد عرفت ما هو الرأية وكيف كثرتها وطريق اثباتها فان قيل هذا انما هو في الحديث قلت كلابل فيه وفي الروايات الفقهية على ما صرحوا به فان جهالة الراوي في الحديث الذي هو دليل الحكم وسبيل مؤد اليه اذا اوجبت السقوط عن صلوح الاحتجاج به لعدم ترجيح جانب الوجود بثبوت عدالة الراوي وكونه ثقة فجهالته في رواية المسائل الفقهية اوجب للسقوط والرواية اولى واحق بالترك وليس اصحاب القول بالوجوب بدون القائلين بالسقوط لامن حيث العدول لامن حيث العلم والمعرفة والعدو برهان الدين الكبير معدود في المجتهدين وتحقق شرائط الاجتهاد في ابن الهمام وهو مع تأخر زمانه قد استوفى نصابه من استظهار الاصول وقواعد المعقول واتقان السنن والاحاديث

فان حكاية القول بعدم الوجوب وان وقعت في المحيط والزاهد والكافي وغيرهما فالقول بالوجوب في الظاهرية والتبيين وقام والالغاز والدرغيمان وابن امير الحاج والقاسم والنجيب والشمس القنبر وشيخ الاسلام الخليل وشيخ زاده في حواشي الرواية وصحيح الرواية والنتار خانية والمجموع الخاني ونزجه الكنز وحاشية الطحطاوي وابن العاردين ونجته الاخبار وغيرها منه سلمه الله

ووفى حسابه وفي الحديث اذا اختلف الناس فعليكم بالسواد الاعظم والمراد به لزوم الحق واتباعه وان كان المتمسك به قليلا والمخالف له كثيرا لان الحق ما كان عليه الجماعة الاولى وهم الصحابة والذين اتبعوهم باحسان وعن فضيل بن عياض الزم طريق الهدى ولا يعرك قلة السالكين واياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين وقال الغزالي من لم يثبت في هذا الزمان ووافق الجماهير فيما هم فيه وخاض فيما خاضوا فيه يهلك كماهلكوا واصل الدين وعمدته الاحتراز عن الافات والعماهات التي تاتي عليه من البدع والمحدثات انتهى وقد قال الله تعالى وان تطع اكثر من في الارض يضلوك عن سبيل الله وعن بعض السلف اذا وافقت الشريعة ولاحظت الحقيقة فلا تبال وان خالفت رأيك الخليفة والطريقة الثابتة على جادة الشريعة ما عليه السابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم وذاك الدين القيم الذي هو عند الله الاسلام اولئك الذين هدى الله فبهم اقتده والمتبع فيها الادلة فاذا قد انتصبت لم يعارضها شقاق ولا يعاضدها وفاق وليكن هذا اخر ما اورده

في هذه الرسالة بعون الله وتوفيقه انه ولي التوفيق والاعانة

وله الحمد على نعمه المتكاثرة ومنه المتوافرة كذلك

يثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت

في الحياة الدنيا وفي

الآخرة

تم

الروايات الفروعية

ما ثبت بالكتاب والسنة والاجماع لا ينتفى بانتفاء ما ثبت بضرب من الرى (تنوير شرح الجامع الصغير من نفسه) اذا قيل الصلوة الخمس في كل يوم وليلة فرض عليك فان صدقها وقبلها يكون ثابتا على الايمان وان انكر بها ولم يقبلها يكون خارجا عن الايمان

مجالس الأبرار) لو قال مسلم في ديارنا بعد شور لم اعلم الصلوة الخمس انها فرضت على
 او الزكوة كفر (قنيه) كنعقل القرآن اى نظرا للتواتر مثل القرآن والصلوة الخمس
 واعداد الركعات (شرح منار) الواجب على المسلمين الاخذ بالاحتياط على اقصى
 الوجوه الذى عليه (محيط من فصل الحيض) في مبسوط شمس الأئمة السرخسى رحمه الله
 الاحتياط في باب العبادات واجب (محيط في الجهاد) فلان يودى ما ليس عليه اولى من
 ان يترك ما عليه (كافى) الاحتياط في العبادات واجب وفي شرح عبد العلى رحمه الله
 عن المحصر والاحتياط في الصلوة التى هى وجه دينه ومفاتيح رزقه وأول ما يسئل فى الموقف
 واول منزل الاخرة لا غاية له ولهدا قلنا حمل المصلى اولى من تركه فى زماننا (فتاوى لامير
 شاه البخارى) العمل بالعموم واجب ما لم يدل عليه دليل خصوص (شرح اصول فخر
 الاسلام لاكمل الدين رحمه الله) العبرة لعموم اللفظ عند جمهور العلماء فى الاصول
 والفروع (تفسير ابن كثير والبحر الرائق) الأصل فى الشرايع العموم على ان
 التعليق بالشرط لا يوجب العدم عند العدم عندنا (كافى من نفسه من صلوة الخوف)
 اظهر الزاهدى اعتراله هنا فى المعجتهى كما اظهره فى القنية فى موضعين من الفاظ الكفر
 (كتاب الدر المختار من نفسه) وتقدم نظير ذلك فى باب الحج عن الغير حيث قال
 ان مذهب اهل العدل والتوحيد انه ليس للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره واراد بهم
 اهل الاعتزال كما مر بيانه وعبارته هنا فى قوله اى صاحب الهداية حقيقة الاستطاعة فيما
 يقارن الفعل نظر قوى لان مبناه على مذهب الأشعرية والسنية ان القدرة تقارن الفعل
 وانه باطل اذ لو كان كذلك لما كان فرعون وهامان وسائر الكفرة الذين ماتوا على الكفر
 قادرين على الايمان وكان تكليفهم بالايمان تكليف ما لا يطاق وكان ارسال الرسل والانبياء
 وانزال الكتب والواامر والنواهى والوعيد والضايعة فى حقهم قال فى البحر وهو غلط
 لان التكليف ليس مشروطا بهذه القدرة حتى يلزم ما ذكره وانما هو مشروط بالقدرة الظاهرة

وهي سلامة الأسباب كما عرف في الأصول رد المختار على الدر المختار من نفسه قلنا السبب والشرائط انما يعتبر بحسب الامكان (كافي من نفسه) ولا يسقط الممكن بسقوط غير الممكن لعدم الملازمة وجودا وعدمها (شرح المنية لابراهيم الحلبي من نفسه) وقد قال بعض مشايخنا رحمه الله بوجوب كل الاحكام والعبادات على الصبي لقيام الذمة وصحة الاسباب ثم السقوط بعذر الحرج (اصول فخر الاسلام) اصل التقدير متفق عليه بيننا وبين الشافعية وهم بقدرون باقرب البلاد اليهم او باقرب ليال اليهم لان القريب للشئ في حكم هذا الشئ ونحن نقدر باعتبار الاكثر الغالب (شرح تنوير الابصار) وذكر المرغيناني ان الشيخ برهان الدين الكبير افتى بان عليه صلوة العشاء ثم انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء (تبين للزبلي) والصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء على ما في الظهيرة لكن وقع في بعض النسخ من المضمرات الصحيح انه ينوي القضاء الظاهر انه سقط كلمة لا سهوا من النسخ (حاشية شيخ الاسلام) وفي التجريد الصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء وكذا ذكر حسب المفتين وصحيح الرواية الصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء) واما سببها الاصلى فخطاب الله تعالى الازلي وترادف نعمه التي لا تحصى وجعل الله تعالى الاوقات اسبابا ظاهرة تيسير للعباد لان ايجابه تعالى غيب لانطلع عليه فجعل الاوقات امارات على ذلك الايجاب ولما كانت الاوقات معرفة للوجوب اضيف اليها وسميت اسبابا واطلق الفقهاء عليها اسم السبب وعند الاصوليين الاوقات علامات وليست باسباب والفرق بينهما ان السبب هو المفضى الى الحكم بلا تأثير والعلامة هي الدالة على الحكم من غير توقف ولا افضاء ولا تأثير فهو علامة على الوجوب والعللة

في الحقيقة هي النعم المترادفة

(امداد الفتاح)

ولكل نفس طالبة قسط من نور الله تعالى قلّ أو أكثر وكلّ مجتهد ذوق نقص أو كمل فليس العلم وقفا على قوم ليفلق بعدهم باب الملكوت ويمنع المزيد عن العالمين بل الواهب الذى هو فى الاقفا المبين ما هو على الغيب بضنين وشر القرون ما طوى فيه بساط الاجتهاد وانقطع فيه سير الافكار وقد قال الفارابى رحمه الله ينبغى لمن اراد ان يشرع فى الحكمة ان يكون شاباً صحيح المزاج متأدباً بآداب الاخيار وقد تعلم القرآن واللغة وعلوم الشرايع اولاً ويكون عفيفاً صدوقاً معرضاً عن الفسق والغرور والغدر والخيانة والمكر والحيلة ويكون فارغ البال عن مصالح معاشه مقبلاً على اداء الواجبات الشرعية غير مغل بركن من اركان الشريعة اولادب من آدابها معظماً للعلم والعلماء ولا يكون لشيء عنده قدر الألكمة واهلها ولا يتخذ علمه وحكمته مرفعة ومن كان بخلاف ذلك فهو حكيم

زور ولا يعد من الحكماء انتهى فهذا يدل على تقديم الحكمة العملية

التي هي تهذيب الاخلاق على الحكمة النظرية وقال وتما

السعادة بمكارم الاخلاق كما ان تمام الشجرة بالثمرة

من كتاب ثمرة الشجرة

* تم *

(شعر)

اذا العلم لا تعجل بعيب مصنف * ولم تتيقن زلة منه تعرف

فكم افسد الراوى كلاماً بعقله * وكم صرف الاقوال قوم وصحفوا

وكم ناسخ اضحى لمعنى مغيراً * وجاء بشيئ لم يرده المصنف

دوستان نيك خواهه طوطى حلوا اللسان

دشمنان بد زبانه مار مسموم اللعاب

*** ❁ ***

(ومن ذهب إلى الوجوب وجهه) (الشيخ قاسم الجمالي) (وابن أمير الحاج وعمر بن النجيم)
 (والعلامة الفورصاوي) (والمفتي حسن الحلبي) (وشهاب الدين أحمد بن محمد بن اسماعيل
 الطحطاوي) (ومحمد أمين ابن العابد بن) (ومرتضى بن قطلغش القزاني السمتي أخير أورفيق
 بن طيب الفورصاوي) (والشيخ أبو صالح نياز قلي بن شاه نياز الخابجي) (وعبد الله بن عبد
 الرحمن بن عمر المكي سراج الدين) (والشيخ محمد شريف بن إبراهيم البيركوي
 والأمير حيدر بن منصور البخاري) (ومحمد بن الحسين البرزني في المفتي) (وعبد الله بن يحيى
 الجرنوشي) (وشاه أحمد بن رفيق السماكي) (ومحمد أمين بن سيف الله الصباوي) (وحمزة
 بن محمد بن الحسين البرزوي الجيسوب) (ومحمد يار بن عبد الله الحاج) (واسحاق بن سعيد
 والشيخ دولتشاه بن عادل شاه) (ونعمة الله بن بيك تيمر الصلاوحي) (وشرف الدين بن زين
 الدين الأسترلي) (ومحمد بن حميد بن مرتضى القزاني) (وابراهيم بن خو جش) (وقضل بن
 سيف الله الكيرلوي) (والمفتي عبد السلام بن عبد الرحيم) (وسعيد بن أحمد الشرداني
 أخير) (رشوهس الدين بن عبد الرشيد القشقاري) (وابو عبد الخالق اعظم بن عبد الرحمن
 التنكي) (والمفتي عبد الواحد بن سليمان) (وعياض بن ظهير الخجندی مفتي بخارا
 وفخر الدين السوني) (وتاج الدين بن عبد الرشيد الاشرافي) (وعلى بن سيف الله
 التونتاري) (وعبد اللطيف بن سبحان القرجي) (وهبة الله الصلاوحي أخير) (ونياز بن
 بنيامين البلخي مفتي بخارا تم

السهوات الواقعة من دار الطباعة في بعض النسخ

خطأ	صواب	خطأ	صواب	خطأ	صواب	خطأ	صواب
فتنته	فتنة	راء	راد	٧	٣	١٢	٢٤
آيتان	ايتان	نحو على	نحو على	٢	٥	١٥	٢٦
مادلايل	مالا دليل	وب و نهما	وب و نهما	١	٨	١٦	٣٠
التزیه	التنزيه	يجب	يجب	٧	٣	١٨	٣٣
بمزله	بمنزلة	اوجبا	واجبا	٥	١٤	١٨	٣٥
بمزله	بمنزلة	حنيفة	حنيفة	٦	١٤	٢٠	٣٨
مداركه	مداركها	وقولهم عن	قولهم وعند	٢١	١٦	٢٠	٣٩
يجرى	تجري	لنبوهم عن	لنبوهم	---	---	١٢	٤١
سنيتها	سنيتها	يحفظ	يحفظ	١٨	١٧	١١	٤٢
ورائه	ورأيه	تصويبهما	تصويبهما	١٨	١٧	١٥	٤٤
ورائه	ورأيه	ورده	اورده	١٨	١٩	٢١	٥٢

مسلم وغيره ايكفيينا فيه صلوة وهو الذي يقتضيه العرب والسنن في اكثر نسخ فتح القدير وقت بدون كلمة فيه وكان سهو من الناس (منه سلمه الله)

١١	١٣٥	هذا المدعى	هذه المداعي	١٢	٦٢	بها ذكره	بها ذكر
٨	١٩٩	ولا يغنى	ولا يعنى	٥	٦٣	هذا القدر	هذا القدر
١١	—	معدورين	معدورين	١٨	٦٤	مع التصنع	والتصنع
١٣	—	الكتيبة	الكتيبة	١٩	٦٩	وانحاء	وانحاء
١٤	—	امثاله	امثاله	١٥	٧٢	قيس	قيص
—	—	والعصبة	والعصبة	١٢	٧٥	وهو	هو
٢١	١٣٩	واتقانه	وتقانه	١٧	—	الحال اى	الحالى
٧	١٥٢	بقول	بول	١٥	٧٧	صلواتنا	صلوة X
١٧	—	شائبة	شائبة	٧	٨٥	راضون	راضن
١٤	١٥٤	بالله	بالله	٢١	٩٥	بمائه	بمائه
٦	١٥٦	بقوله	قوله	١١	١٢٣	عن	من
٧	١٩٥	اولادب	اولالادب	١٤	١٢٧	خلاف	خلاق
—	—	تم	—	١	١٢٨	ايكفيينا فيه	ايكفيينا*

وفي الحاشية

٦	٩٧	بن	بن بن	٣	١٤٥	ايهم	اليهم
٢	٨٧	الاستحاضة	الجمع بين الصلوتين في السفر	٢	١٤٦	رد لكلام	رد الكلام
٢٥	١٣٢	الاول	اولال	١٩	٢٣٣	الاريسيين	الارهيين
٥١	—	وهذان	وهذان	٢٥	—	تعالوا	لقالوا
٦	١٣٨	اجتهاد	اجتهاو	٥٥	٢٩	في وجوب الاستدلال	في وجواب الاستدلال
—	—	بمنزلة	لمنزلة	—	—	على المفتى	المفتى
—	—	—	—	١٢	٩١	(***)	(**)

درس ناظورة الحق في فرضية العشاء وان ام يغيب الشفق

٨	المراد من كل ما لا دليل عليه يجب نفيه	٢	. . .	في بيان المؤلف
—	. . .	٣	. . .	مقدمة . . .
٩	مسائل الاعتقاد من ضروريات الدين	٤	. . .	اصول الفقه
—	. . .	٥	. . .	مثل ثبوت النبوة . . .
١٥	. . .	٧	. . .	المطلب الاول

هذا ونقله الى الناس مع ما صح من تزجره الله من قوله ما قلت قولاً خاطئاً فيه ابا حنيفة رحمه الله هذا (***) ونقله الى الناس هذا (***) ونقله الى الناس هذا (***)

٥١	فيما يأخذ المقلد المفتى	١٢	ثبوت الاحكام بحكم الله
٥٣	الصحيح نوعان	١٣	المطلب الثاني
٥٤	الصحيح رواية يضمحل بالمعارض	—	في اقسام الادلة
٥٩	فيما قيل ان افضل الكتب	١٤	في انواع الاحكام
—	الكلام في المجتهدين	—	ان باب العقائد لا يجري فيه الظن
٥٨	ان تقسيم ابن الكمال بحكم		القياس
—	يظهر منه ان الائمة الثلاثة مجتهدون	—	الامر في العقلية على سعة
	في الشرع	١٥	بيان الاجتهاد
٦٥	يعرف كون ابي يوسف مجتهدا مطلقا	—	بيان التقليد
٦١	ان الطحاوي ليس بمقلد	١٩	الظواهر تجري مجرى الضرورة
—	في تنويه شان ابي بكر الرزي	٢٥	رد اكلام المخالف
٦٣	ان صاحب الهداية ليس بدون	٢٢	طريق معرفة الحديث
	قاضيخان	٢٥	في احكام النسخ
٦٤	الغالب على فقهاء العراق الخوالة	٢٦	ان الاحاديث المنسوخة قليلة
٦٥	المطلب الثالث	٢٩	وجوب الاستدلال على المفتي
—	ان المرة اعظم فرايض الله تعالى	٣٥	القول بان عصر الاجتهاد قد انقضى
٦٦	ان الاموة لا تسقط عن المكلف بعذر	٣٢	معنى قولهم دليل المقلد قول المجتهد
٦٧	في طرق التفسير	٣٥	معنى وجوب الصلابة في المذهب
٦٨	في حال الاسرائليات	٣٦	العمل بمقتضى الادلة ليس من
—	تاويل من فسر القرآن براه		الانتقال
٦٩	ذكر الصلوة في كتاب الله تعالى خمسا	٤٥	تذنيب
	وسبعين مرة	٤٢	قد اشتهر عن ابي بكر الرازي
٧٨	الاحاديث الواردة في صلوة العشاء	٤٣	ما وقع في شرح الكنز
	عموما او خصوصا	٤٤	الحسابيات امور قطعية
٨١	في احاديث الاسراء	—	اهل الشرع يرجعون الى اهل الخبرة
٨٣	احاديث هي نصة في صلوة العشاء	٤٥	الالغاء غير الابطال
٨٤	المجمع بين المغرب والعشاء في مردلقة	٤٧	حكايت حال
٨٥	احاديث المجمع بين الصلوتين	٤٨	في معاني الفقه
	في السفر	٤٩	تفصيل اجوال الروايات

١٢١	الكلام في بزهان الدير الكبير	٨٦	الجمع بين الصلوتين في الحضرة
١٢٥	ليس في العالم قطر يطلع الفجر كما تغرب الشمس	٨٧	احاديث في الاستحاضة . . .
	ما ذكر في الزاهدي . . .	٨٨	في امامة معاذ قومه بعد ما صلى مع النبي عليه السلام
١٢٦	الكلام في البقالى . . .	٨٩	قدر قراءة النبي عليه السلام . . .
١٢٧	في تحقيق ابن الهمام . . .		القنوت في الصلوة . . .
	في اعتراض الحلبي . . .	٩٥	مطلب الوتر . . .
١٣٥	سقوط اعتراض الحلبي . . .	٩١	مطلب السنن . . .
١٣٢	الكلام في الاسباب . . .	٩٢	مطلب الاوقات . . .
١٣٣	ما نقله الاكمل ليس بحجة . . .	٩٥	امامة جبرئيل عليه السلام . . .
١٣٥	المجمل المزال خفاؤه بالظنى ظنى	٩٦	في تاخير العشاء . . .
١٣٦	اطلاق اسم الفرض على وظيفة الرئس مجاز	٩٨	صلوة العشاء لم يصلها امة قبلنا
١٣٨	حال كسائي بخارا . . .	٩٩	صلى العشاء قبل غيبوبة الشفق في الصلوة الوسطى . . .
١٣٩	في اسلام اهل بلغار . . .	١٥٢	ان الحسنات ينهين السيئات . . .
	ظهور الاسلام في بلغار . . .	١٥٣	ما في امهات الحديث كالشروع تذييل . . .
١٤٥	رسالة احمد بن فضلان . . .		المطلب الرابع . . .
١٤١	في عرض مدينة بلغار وطولها . . .	١٥٤	اللام الجارة على معان . . .
	علماء بلغار . . .	١٥٩	نظير سببية نعم الله تعالى للصلوة
١٤٣	خاتمة الكتاب . . .	١١١	حديث امامة جبرئيل . . .
١٤٤	افتراق اهالي قزان في مسألة العشاء	١١٢	ما يخص كلام الطحاوي . . .
١٤٨	الاجماع على مراتب . . .	١١٥	لا يجوز نسخ القطعي بالظنى . . .
١٤٩	دعوى الاجماع على خلاف الواقع	١١٦	الشريعة لا تكذب الحكمة . . .
١٥١	مطلب لو انحصر دليل المقلد . . .	١١٩	في . . . وايات الفروعية . . .
	تم		